مؤسسة المواصفات والمقاييس
Jordan Standards & Metrology Organization

سياسة الجودة الوطنية

في الأردن

كانون أول ٢٠٢٢

تأسيس البنية التحتية الوطنية للجودة ذات الفعالية والكفاءة والمُعترف بها دوليًا والحفاظ عليها، والتي تفي بمتطلبات الدولة الأردنية على نحو مستدام.

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

IFC
International Finance Corporation
WORLD BANK GROUP

تسعى مؤسسة المواصفات والمقاييس الاردنية إلى تعزيز البنية التحتية للجودة بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وذلك من خلال جميع نشاطاتها وخطط عملها.

ولتحقيق هذه الغاية عملت مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية مع جميع شركائها على إعداد السياسة الوطنية للجودة واستراتيجية البنيه التحتية للجودة ضمن مشروع تحسين البنية التحتية للجودة الوطنية المُموَّل من الاتحاد الأوروبي، والذي يتم تنفيذه بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية/البنك الدولي؛ الذين نتقدم لهم على هذا بخالص الشكر والعرفان.

في هذه السياسة الوطنية للجودة واستراتيجية البنيه التحتية للجودة تمّ بناء مصفوفة من الأهداف والنشاطات تُساهم في إنشاء بنية تحتية فعالة للجودة مُعترف بها دولياً ويتم المحافظة عليها بما يضمن ديمومة قبول السلع والخدمات المُصدَّرة من المملكة الأردنية الهاشمية أو المتداولة في الأسواق الوطنية والأسواق العالمية، وكذلك ضمان حماية المستهلك الأردني وحماية بيئته في الوقت نفسه من المنتجات غير الآمنة وبما يُسهم في رفع نوعية حياة المواطن الأردني.

ستواصل المؤسسة التشاركية مع القطاعين العام والخاص العمل على تطوير كافة جوانب البنية التحتية لدعم الصناعة والأعمال التجارية للحفاظ على النمو والازدهار الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية.

وتتطلع المؤسسة في تنفيذ هذا العمل إلى رفع جودة المنتجات الوطنية والدفع بعجلة التطوير والبناء مُتمنِّين للجميع التوفيق والنجاح في خدمة الوطن والمواطن تحت ظل الراية الهاشمية المظفرة بقيادة سيدنا جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم.

والله ولي التوفيق،،،

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

م. عبير بركات الزهير

شكروتقدير

تتقدم **مؤسسة المواصفات و المقاييس الأردنية** بالشكر **للبنك الدولي / مؤسسة التمويل الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية** لتنفيذها **مشروع تحسين البنية التحتية للجودة الوطنية** الممول من **الاتحاد الأوروبي**.

حصل هذا المشروع على دعم كبير من قبل **مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية**؛ المهندسة عبير بركات الزهير.

ومن أجل ضمان نجاح أهداف المشروع ؛ فقد تمَّ إنشاء فريق لإدارة و متابعة جميع مراحل المشروع بما في ذلك إعداد هذه الوثيقة المتضمنة **سياسة الجودة الوطنية و استراتيجية تنفيذها**؛ و قد ترأس هذا الفريق المهندس قيس عبد الكريم العزام / مدير مديرية التقييس وعضوية مهندسي **مؤسسة المواصفات و المقاييس الأردنية** التالية أسماؤهم:

- أميرة الفار
- أسماء الأزايدة
- محمد الطراونة
- محمد العلوان
- مروة نيكوليتا سالم
- نيرمين بركات
- يزن ضمرة
- أحمد نصار
- سامر عبنده
- أشرف الحوارثه
- محمود العجلوني
- د. عبير المحروق

استند التقدم المحرز في إعداد هذه الوثيقة و إنهائها إلى تعاون الشركاء و ملاحظاتهم البنَّاءة التي حظيت بتقدير كبير من قبل **مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية**.

جدول المحتويات

التمهيد		١
الاختصارات		٢
١	**المقـدمة**	٣
١-١	مفهوم الجودة، وتعريف سياسة الجودة والبنية التحتية للجودة	٣
١-٢	الأردن والجودة: الخلفية العامة والهدف	٤
٢	**تحليل الوضع**	٥
٣	**الحاجة إلى تدخل على صعيد السياسات**	٥
٤	**الرؤية**	٦
٥	**الهدف**	٧
٦	**الإطار القانوني والحوكمة والقضايا الهيكلية**	٨
٧	**البنية التحتية الوطنية للجودة**	٩
٧-١	المقاييس (المترولوجيا)	٩
٧-٢	القواعد الفنية	٩
٧-٣	المواصفات القياسية	١٠
٧-٤	الاعتماد	١١
٧-٥	تقييم المطابقة (CA)	١١
٧-٦	التعليم والتدريب	١١
٧-٧	شبكة المعلومات	١٢
٨	**إقامة البنية التحتية المستقبلية للجودة الوطنية**	١٢
٨-١	الالتزام الحكومي	١٢
٨-٢	دعم الجهات ذات العلاقة لسياسة الجودة الوطنية	١٤
٨-٢-١	القطاع الخاص	١٤
٨-٢-٢	المنظمات غير الحكومية	١٥
٩	**الانتقال إلى مرحلة التنفيذ**	١٥
١٠	**تنفيذ سياسة الجودة الوطنية**	١٦
١٠-١	الجهة الرئيسة	١٦
١٠-٢	هيكل الرقابة	١٦
١٠-٣	مسؤوليات التنفيذ	١٧
١٠-٤	الجدول الزمني	١٧
الملحق ١: مسرد المصطلحات		١٨
تحليل الوضع الحالي: التحديات المتصلة بالجودة التي تواجه الأردن ودور وضع وتنفيذ سياسة للجودة الوطنية		٢١
سياسة الجودة الوطنية للأردن - إستراتيجية التنفيذ الخمسية (٢٠٢١ - ٢٠٢٦)		٥٨
الفصل الأول - المقدمة		٥٩
الفصل الثاني - رؤية سياسة الجودة الوطنية وأهدافها ومقاصدها		٦٠
الفصل الثالث - أهداف إستراتيجية تنفيذ سياسة الجودة الوطنية وإستراتيجياتها ومستهدفاتها ومؤشراتها		٦٤
الفصل الرابع - إطار المتابعة والتقييم		٧٨

التمهيد

يعد الرخاء الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسة لبرنامج الإصلاح الحكومي، وقد نصت على ذلك رؤية الأردن ٢٠٢٥ وخطة تحفيز النمو الاقتصادي. وتعتبر تنمية أسواق الصادرات ذات أهمية كبيرة للنجاح في تحقيق النمو الاقتصادي. غير أن الوصول إلى الأسواق الخارجية يتطلب الامتثال الصارم للمتطلبات الدولية. لذا، كان لزاماً أن تكون لدى الأردن بنية تحتية للجودة الوطنية تساعد على إنتاج سلع آمنة وموثوقة وقادرة على المنافسة.

وهدفنا هو إنشاء بنية تحتية للجودة الوطنية تتسم بالفاعلية والكفاءة، وتحظى بالاعتراف الدولي، والعمل على الإبقاء عليها. وحتى وإن كانت لدينا بالفعل بنية تحتية للجودة الوطنية معدة جيداً، فإنه يتعين علينا أن نواصل جاهدين تحسين عملنا والطريقة التي نعمل بها. وهكذا، سنتمكن من مسايرة أفضل الممارسات الدولية، ونحافظ على قدرة الأردن على الوصول إلى أسواق التصدير ونعززها.

وتحدد سياسة الجودة الوطنية كيفية مضينا قدماً في تحقيق اتساق البنية التحتية للجودة الوطنية مع تلك الممارسات. فمن خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية على مجالات القياس (المترولوجيا) والتقييس والاعتماد وتقييم المطابقة ومراقبة الأسواق، يمكننا دعم مؤسسات الأعمال على نحو أفضل في تحسينها لجودة السلع والخدمات الأردنية وقدرتها على المنافسة، الأمر الذي يمكنها من ممارسة أنشطة التجارة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ومن ثم زيادة إسهامها في تحقيق النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن إقامة بنية تحتية ذات كفاءة وفاعلية للجودة الوطنية هو دور منوط بالحكومة، فإن الأمر يعود أيضاً إلى مؤسسات الأعمال نفسها؛ لتتمكن من الاستفادة من الفرص التجارية المحتملة التي سيجلبها تحسين تلك البنية التحتية.

وستشرف على إنجاز سياسة الجودة الوطنية لجنة البنية التحتية للجودة الوطنية التي ستضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص، يعملون في شراكة بغية إنجاز ما نأمل أن يكون خطوة تغيير حقيقي في النهج. وسيتيح لنا ذلك البناء على الأسس الراسخة التي سبق أن وضعتها مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية.

تدرك مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية أن بعض الأرقام والبيانات المدرجة في هذه الوثيقة ليست الأحدث أو أنها قد تتطلب التحديث، وستقوم لاحقا خلال المراجعات القادمة لهذه الوثيقة بالتأكد من عملية التحديث هذه. ومع ذلك، نحن نعتقد أن هذه الأرقام لا تأثير لها على النتائج والاستطلاعات والمقترحات الواردة في هذه الوثيقة والوثائق المرفقة، وبالتالي، فهي لن تؤثر على محتويات استراتيجية التنفيذ وخطة العمل؛ وعليه، تكون كل هذه الوثائق معبرة بدقة للأولويات الاستراتيجية الخاصة بالاقتصاد الأردني.

الاختصارات

AU	وحدة الاعتماد المسؤولة عن نظام الاعتماد الأردني
BIPM	المكتب الدولي للأوزان والمقاييس
CA	تقييم المطابقة
Codex Alimentarius	الدستور الغذائي
HCQ	المجلس الأعلى للجودة
IEC	اللجنة الكهروتقنية الدولية
ILAC	هيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات
IPPC	الاتفاقية الدولية لوقاية النبات
ISO	المنظمة الدولية للتقييس
JAS	نظام الاعتماد الأردني
JNMI	المركز الوطني الأردني للمترولوجيا
MoA	وزارة الزراعة
NAB	هيئة الاعتماد الوطنية JAS
NQI	البنية التحتية للجودة الوطنية
NQP	سياسة الجودة الوطنية
NQP IS	استراتيجية تنفيذ سياسة الجودة الوطنية
NSB	هيئة المواصفات الوطنية
NTB	الحواجز غير الجمركية أمام التجارة
OIE	المنظمة العالمية لصحة الحيوان
QI	البنية التحتية للجودة
QMS	نظام إدارة الجودة
RSS	الجمعية العلمية الملكية
SPS	تدابير الصحة والصحة النباتية
TBT	الحواجز الفنية أمام التجارة
TR	قواعد فنية (التشريعات والأنظمة والتعليمات إلزامية التطبيق)
WTO	منظمة التجارة العالمية
MSME	المنشآت الصغرى (متناهية الصغر) والصغيرة والمتوسطة
JSMO	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
VIM	المعجم الدولي للمصطلحات المترولوجية
JQM	علامة الجودة الأردنية
APMP	برنامج أسيا والمحيط الهادي للمقاييس
SI	وحدات القياس الدولية

١ المقـــدمة

١-١ مفهوم الجودة، وتعريف سياسة الجودة والبنية التحتية للجودة

مفهوم الجودة

وفقاً للمنظمة الدولية للتقييس، فإن مصطلح الجودة يعني «مدى استيفاء مجموعة من الخصائص في شيء ما (أي المنتج أو الخدمة أو العملية أو التنظيم أو المورد) للمتطلبات». ويتضمن هذا التعريف العديد من السمات المهمة للجودة، مثل المتطلبات والخصائص والقياس والمطابقة.

ويعتبر البلد متقدما متى ما تمكنت أنظمته السياسية والاقتصادية من توفير جودة حياة ومستوى معيشي عاليين للمواطنين. لذلك، تشكل سياسة الجودة الوطنية تدخلاً إستراتيجياً يهدف إلى التأثير على جودة الخدمات العامة التي تقدمها المملكة لمواطنيها، وتشجيع القطاع الخاص على إنتاج سلع قادرة على المنافسة عالمياً.

سياسة الجودة الوطنية

تهدف سياسة الجودة الوطنية إلى توجيه عملية إقامة بنية تحتية فعالة للجودة الوطنية وتنفيذها. وتعمل سياسة الجودة الوطنية على الربط بين جميع السياسات الوطنية الأخرى وتعزيزها. كما تحدد هذه السياسة أيضاً أهداف البنية التحتية للجودة الوطنية فيما يتعلق ببناء الأسس اللازمة، وتوفير البنية التحتية المناسبة لمساعدة المؤسسات المحلية، بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، على الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. ويجري ذلك في إطار يكفل صحة وسلامة وحماية الإنسان والحيوان والنبات والبيئة العامة في الوقت نفسه.

البنية التحتية الوطنية للجودة

تتألف البنية التحتية للجودة الوطنية من مؤسسات عامة وخاصة، فضلاً عن السياسات، والإطار القانوني والتنظيمي الخاص بها، والممارسات اللازمة لضمان جودة السلع والخدمات والعمليات وأمانها وسلامتها البيئية. كما تعد البنية التحتية الفعالة للجودة الوطنية ضرورية لعمل الأسواق المحلية بكفاءة. ويعد الاعتراف الدولي بالبنية التحتية للجودة الوطنية ضرورياً للتمكن من الوصول إلى الأسواق الأجنبية. ويمكن الاطلاع على ملخص للبنية التحتية للجودة الوطنية الحالية في الأردن في الملحق الثاني.

١-٢ الأردن والجودة: الخلفية العامة والهدف

المملكة الأردنية الهاشمية، شأنها شأن البلدان المجاورة، مسؤولة عن جودة السلع والخدمات التي ينتجها ويستهلكها مواطنوها فيما يتعلق بالصحة والسلامة والممارسات الخادعة والبيئة. وبالتالي، فإن دور الحكومة هو إصدار وإنفاذ القوانين والأنظمة التي تركز على حماية الإنسان والحيوان والنبات والبيئة، مع تهيئة بيئة مواتية للأعمال في الوقت نفسه.

إن المواصفات القياسية اختيارية التطبيق ووضعت بالأساس لتسهيل التجارة والتبادل التجاري ولكن ينبغي على الحكومة وضع القواعد الفنية الإزامية الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة وفقا لأفضل الممارسات الدولية تواجه الشركات في الأردن عدة تحديات التي يجب حلها لتتمكن من المنافسة في الأسواق المتقدمة. ويتمثل أحدها في بلوغ مستوى حقيقي وفعلي من الجودة في المنتجات والخدمات على النحو الذي يتطلبه كل من السلطات والمشترين في الأسواق المحلية، وفي الأسواق الأجنبية على وجه الخصوص. ولاغتنام الإمكانيات الكاملة للتجارة مع الأسواق الأجنبية، تحتاج الشركات في الأردن إلى الوصول بطريقة فعالة من حيث التكلفة إلى بنية تحتية للجودة الوطنية معترف بها دولياً، وداعمة في الوقت ذاته، تقدم الدليل المستقل اللازم على استيفاء المنتجات لمعايير الجودة.

ولذلك، تلتزم الحكومة بتدعيم قدرات جميع مكونات البنية التحتية للجودة الوطنية، مثل التقييس والمقاييس والاعتماد وتقييم المطابقة، ورفع مستوى تلك القدرات والحفاظ عليها كما ينبغي. وتلتزم الحكومة بالقدر نفسه بمساندة الآلية التنظيمية للبنية التحتية للجودة الوطنية. ويأتي هذا الإلزام في إطار تطور منطقي للرؤية الوطنية الشاملة، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك وثيقة إستراتيجية الأردن ٢٠٢٥.

لا يمكن المواءمة مع الشركاء الرئيسيين في تسهيل عملية التجارة في الأردن إلا بعد تطوير البنية التحتية للجودة الوطنية ونظام القواعد الفنية في الأردن بما يحقق كامل إمكاناتها. ومن ثم يجب أن يتم تكاتف الجهود كافة لتطوير ودعم البنية التحتية؛ نظرا لأنها تطبق من قبل العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية و الجهات ذات العلاقة.

وفيما يتعلق بإعادة تصميم البنية التحتية للجودة الوطنية وتحسينها، وتعزيز نظام إصدار القواعد الفنية، يتعين على الأردن أن يقرر كيف سيلبي زيادة احتياجات التكنولوجيا والجودة، مع تقليل العوامل الخارجية التي تؤثر على البيئة والصحة والسلامة. وفي الوقت نفسه، يجب تجنب وضع حواجز غير مبررة ومكلفة أمام التجارة. ولذلك، توفر سياسة الجودة الوطنية الإطار المطلوب لتلبية الاحتياجات اللازمة لبنية تحتية للجودة الوطنية تتسم بالكفاءة والفعالية، بطريقة مناسبة ومستدامة.

٢ تحليل الوضع

تم إجراء تحليل وضع البنية التحتية للجودة الوطنية بالأردن، حيث أجريت بحوث مكتبية استندت لمحتويات نشاطين سابقين لتقصي الحقائق. وقد سُجلت نتائج هذين النشاطين في تقييم البنية التحتية للجودة في الأردن وفي مشروع البنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن (مهمة تحديد نطاق مكون تدابير الصحة والصحة النباتية)، بالإضافة إلى مكون إستراتيجية التصدير القطاعية الخاصة بإدارة الجودة في الإستراتيجية الوطنية للتصدير (٢٠١٤-٢٠١٩).

وقد استخدمت محتويات هذه الوثائق وغيرها في تحديد المشكلات التي ينبغي معالجتها عند وضع سياسة الجودة الوطنية في الأردن وتنفيذها. ويرد تحليل الوضع في وثيقة منفصلة بعنوان «تحليل الوضع: التحديات المتصلة بالجودة التي يواجهها الأردن فيما يتعلق بالتجارة داخل السوق المحلية والتصدير، ودور تطوير وتنفيذ سياسة للجودة الوطنية».

٣ الحاجة إلى تدخل على صعيد السياسات

عندما أصبح الأردن عضواً في منظمة التجارة العالمية في ١١ أبريل/ نيسان ٢٠٠٠، أعلن فعلياً التزامه بزيادة مشاركته في النظام التجاري العالمي. وعلى المستوى الدولي، تخضع الحواجز غير الجمركية أمام التجارة للتنظيم من خلال اتفاقين لمنظمة التجارة العالمية. حيث يغطي اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة جميع المنتجات ويتناول وضع القواعد الفنية وتنفيذها في المجال التنظيمي، وكذلك المواصفات القياسية في المجال غير التنظيمي، وأنظمة تقييم المطابقة لكليهما. وفي الوقت نفسه، يتناول اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية حسم التهديدات الخاصة على صحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات في أي بلد.

وقد التزم الأردن، بوصفه عضواً في منظمة التجارة العالمية، بالوفاء بالتزاماته الواردة في جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك اتفاقيات الحواجز الفنية أمام التجارة وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية. غير أنه إذا كان للأردن أن يحقق أقصى استفادة من مشاركته في التجارة العالمية، فعليه إظهار فهم سليم لهذه الاتفاقات، والاستفادة منها، والامتثال لها، ولغيرها من المتطلبات المتفق عليها دولياً. وهذا أمر مهم على وجه الخصوص إذا كان للأردن أن يزيد الصادرات من أجل قيادة أجندته للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، وُضعت البنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن بدون إطار ملائم وشامل وواضح للسياسات الحكومية. ومع مرور الوقت، ترسخ هذا النهج غير المنسق، وأدى في كثير من الأحوال إلى فرض قيود غير مقصودة تعوق التجارة بدلاً من أن

تدعمها. ولذلك، يتعين على سياسة الجودة الوطنية ما يلي:

- توضيح دور مختلف المؤسسات المعنية بالبنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن وتوفير التوجيه لها، من خلال التزويد بالأطر المؤسسية والتنظيمية التي تتيح التعبئة المركزة لجميع الموارد المتاحة.
- ضمان استمرار الأردن في تطوير البيئة الفنية والبنية التحتية لتطبيق أنظمة إدارة الجودة في المؤسسات المختصة وجهات تقديم الخدمات من القطاعين العام والخاص، من أجل تشجيع التركيز على الجودة واستدامته.
- تيسير ودعم التعاون والاتصال فيما بين جميع الجهات ذات العلاقة لوضع آليات تنفيذ مناسبة وضمان تقسيم العمل بكفاءة وفعالية.
- مساعدة الأردن في تحقيق أقصى المنافع المحتملة التي يمكن تحقيقها من خلال زيادة الاندماج في الأسواق الإقليمية والدولية.

وفضلاً عن ذلك، يجب استهداف جميع التحسينات بطريقة مستدامة وموجهة من أجل:

- ضمان أن السلع والخدمات المنتجة أو المتداولة في الأردن، أو المصدَّرة منه، تقبل بسهولة في الأسواق الدولية. ويجب أن تفي بالمواصفات القياسية المناسبة للمشترين الأجانب ومتطلبات الجهات التنظيمية ذات الصلة.
- ضمان حماية المستهلكين في الأردن من المنتجات والخدمات غير الآمنة أو الخطرة، بما في ذلك الآثار غير المرغوب فيها الناجمة عن شراء أو استخدام المنتجات والخدمات.
- حماية البيئة وحياة الإنسان والحيوان والنبات في الأردن، بما في ذلك تخفيف الآثار السلبية على جودة الصادرات.

٤ الرؤية

تماشيا مع السياسات والخطط الحكومية، تتمثل الرؤية في ضرورة تطوير البنية التحتية للجودة الوطنية بطريقة تشجع النمو المستدام وتنويع الاقتصاد الأردني وتدعيم ذلك، وهو ما سيؤدي بدوره إلى زيادة الرخاء الاقتصادي وتحسين جودة الحياة. وتهدف سياسة الجودة الوطنية إلى تحسين قدرة الأردن على المنافسة الدولية، وبالتالي تعزيز أداء الصادرات، مع ضمان حماية المستهلكين والحيوانات والحياة النباتية والبيئة في الأردن على النحو المناسب. ولذلك، فإن رؤية سياسة الجودة الوطنية الأردنية تتمثل فيما يلي: «**ثقافة واعية للجودة في الأردن تعزز النمو الاقتصادي المستدام، والقدرة على المنافسة عالمياً، والبنية التحتية، والصمود البيئي، وتحمي صحة ورفاهية جميع المواطنين**».

تتضمن هذه الرؤية العناصر الرئيسية الآتية:

ثقافة الجودة: ترسخ هذه السياسة التزام المملكة ببناء ثقافة جودة في جميع جوانب الحياة على مستوى المملكة.

البنية التحتية للجودة: تهدف هذه السياسة إلى تعزيز سمعة الأردن باعتباره مقدماً لسلع وخدمات ذات جودة في السوق العالمية، وتعمل على إقامة بنية تحتية للجودة الوطنية تشجع الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص على تقديم الخدمات بما يعود بالنفع على المجتمع.

٥ الهدف

تهدف سياسة الجودة الوطنية إلى ضمان تيسير قبول السلع والخدمات، سواء الناشئة من الأردن أو المتداولة فيه، في الأسواق الوطنية والدولية، مع حماية صحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات، فضلاً عن البيئة. ويعني ذلك ضرورة تصميمها وتصنيعها وتوريدها على نحو يطابق أو يتجاوز المتطلبات والتوقعات المعلنة لكل من تجار التجزئة والمشترين والمستهلكين، وكذلك الجهات التنظيمية. وسيكون من بين المؤشرات الرئيسة لذلك، مدى توافر منتجات وخدمات ذات جودة أفضل في جميع القطاعات. ومن بين المؤشرات الرئيسة الأخرى تحسن الوضوح على مستوى المملكة، ولا سيما فيما بين الهيئات، بشأن أدوار ومسؤوليات جميع الهيئات التي تؤدي مهاماً في إطار سياسة الجودة الوطنية.

وسيُدعم تحقيق الهدف من خلال:

- تشجيع الأردنيين على بناء مجتمع واع للجودة يمكن العيش والعمل وإنشاء الأسر وممارسة الأعمال فيه.
- إعداد إطار تشريعي ملائم يشجع على زيادة التماسك والفعالية في تقديم الخدمات ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية (القطاعين العام والخاص على حد سواء) من خلال تشريعات وأنظمة داعمة.
- مراجعة التشريعات والأنظمة الحالية التي تحدد وتصوغ المكونات المختلفة للبنية التحتية للجودة الوطنية لضمان زيادة التعاون وفعالية العمل فيما بين هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية.
- وضع خطة لبناء ثقافة وطنية مواتية ومركزة للجودة، وتنفيذها والعمل على استدامتها.
- تصميم وإنشاء بنية تحتية للمقاييس والتقييس والاعتماد والتفتيش والفحص ومنح شهادات المطابقة، تلبي احتياجات المملكة، وتساعد بطريقة مستدامة في معالجة المشكلات المحددة فيما يتعلق بالحواجز الفنية أمام التجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية.

- دعم تطبيق الأساليب والممارسات وتقديم الخدمات في إطار البنية التحتية للجودة الوطنية التي تمتثل على نحو فعلي للمواصفات القياسية وأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة.
- وضع وإرساء ممارسات مثلى متسقة لإعداد/ تبني وتطبيق القواعد الفنية المتماشية والمتسقة مع الاتفاقات الدولية التي وقع عليها الأردن، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، صوناً للإنسان والحيوان والنبات والبيئة.
- تعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية والجهات التنظيمية، مع نظيراتها في السوق الدولية الهدفة، استناداً إلى ممارسات مقبولة دولياً.
- توفير الموارد الكافية للجهات التنظيمية المحلية لضمان مراقبة الأسواق والنهوض بقدرات الإنفاذ الأخرى بكفاءة وعلى النحو الملائم.
- تنمية قدرات وخبرات فنية كافية والمحافظة عليها، لتلبية الاحتياجات في الأردن من خدمات البنية التحتية للجودة الوطنية، بما في ذلك تلك المطلوبة لمعالجة المشكلات ذات الصلة بالحواجز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية.
- تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية ذات الأولوية للقطاعات المعنية فيما يتعلق بأنشطة / خدمات البنية التحتية للجودة الوطنية في القطاع الخاص.
- إنشاء برنامج موجه يراعي الاعتبارات الخاصة بالقطاع المعني ويشجع على تفعيل دور البنية التحتية للجودة الوطنية في القطاع الخاص.
- إنشاء لجنة للإشراف على سياسة الجودة الوطنية /البنية التحتية للجودة الوطنية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.
- إنشاء منصة للمشاورات المستمرة مع الجهات ذات العلاقة: الرئيسيين المحليين والدوليين، واستقاء الآراء التقييمية منهم؛ من أجل التحسين المستمر لجميع جوانب البنية التحتية للجودة الوطنية وتعزيز هذه السياسة.

٦ الإطار القانوني والحوكمة والقضايا الهيكلية

تتأثر بيئة الأعمال بالإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقواعد الفنية وأنظمة البنية التحتية للجودة. وبالمثل، فإن مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية، وخاصة في المجال العام، ملزمة بتشريع ينظم أهدافها وصلاحياتها وحوكمتها وشؤونها المالية وعملياتها. وفي حال إنشاء البنية التحتية للجودة الوطنية على النحو المتصوّر في هذه السياسة، يجب مراجعة هذه المؤسسات، وإنشاء هياكل جديدة لها مسؤوليات محددة، إذا اقتضى الأمر، ضماناً لأن تكون البيئة الناتجة أكثر تيسيراً لتقديم الخدمات المطلوبة لدعم الإستراتيجيات الوطنية. وتشمل هذه الإستراتيجيات

الإستراتيجية الوطنية للتصدير ٢٠١٤ – ٢٠١٩، والإستراتيجيات اللاحقة لها، والخطة الاقتصادية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ومن الضروري اتباع نهج متكامل لضمان عدم القيام بأي أعمال إشراف أو حدوث تداخل أو ازدواجية أو تضارب في المصالح فيما بين المؤسسات المختلفة المعنية بالبنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن، بما في ذلك الهيئات التنظيمية. وبناءً عليه، ستكون مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، بالتعاون مع لجنة الإشراف المعينة حسب الأصول، مسؤولة عن وضع إستراتيجية تنفيذ سياسة الجودة الوطنية التي ستوزع المسؤوليات عن الأنشطة التي يتعين على الجهات ذات العلاقة المعينين متابعتها وبخاصة الوزارات المحددة والهيئات التابعة لها، وذلك في إطار تنفيذ هذه السياسة.

٧ البنية التحتية الوطنية للجودة

٧-١ المقاييس (المترولوجيا)

لما كان النظام الوطني للقياس العلمي أحد اللبنات الأساسية للبنية التحتية للجودة الوطنية، فستعمل الحكومة على تعزيزه وتحسينه وتهيئته على نحو يضمن قدرته على تقديم خدمة معايرة قياسية ودقيقة، بما يناسب احتياجات الأردن. وما لم يتقرر خلاف ذلك، فسيعمل المركز الوطني الأردني للمترولوجيا، بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية، على الترجمة العملية للتعريفات الدولية للمقاييس على المستوى الوطني، من خلال وضع معايير قياس وطنية، لها ثقلها على مستوى البنية التحتية الدولية للمترولوجيا، لا سيما من حيث قدرات القياس المثلى.

ستتأكد مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية من أن معدات القياس المستخدمة في التجارة، وإنفاذ القانون، والخدمات الصحية، وحماية البيئة، معتمدة حسب الاقتضاء والأصول، ويجري التحقق منها لدى وضعها في الخدمة، وتخضع للمعايرة والتحقق بصورة دورية فيما بعد.

يمكن تقديم خدمات المعايرة من قبل المركز الوطني الأردني للمترولوجيا، الذي تقدم أنشطته الرئيسة حالياً من خلال الجمعية العلمية الملكية، أو مختبرات المعايرة الخاصة، شريطة أن تكون معتمدة لنطاقات المعايرة ذات الصلة التي تقدمها.

٧-٢ القواعد الفنية

من الضروري مراعاة ألا تشكل القواعد الفنية في الأردن حواجز غير مبررة أمام التجارة. كما ينبغي للحكومة أن تضمن توافر إشراف وتنسيق على نحو كاف عند وضع الإطار الوطني للقواعد

الفنية وتنفيذه، والتنسيق اللاحق لأنشطة القواعد الفنية للوزارات والهيئات التابعة لها، ومن ثم ضمان وفاء الأردن بالتزاماته إزاء اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة، وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وتسهيل التجارة.

وستشجع الحكومة وضع القواعد الفنية المستندة للإطار الوطني المتفق عليه وتنفيذها والحفاظ عليها، وتلتزم بمراجعة استخدامها للتأكد من أن تنفيذها – وكذلك أنشطة إنفاذها – يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

ولضمان التنفيذ الفعال والمستدام للقواعد الفنية، ستنشئ الحكومة بنية تحتية ملائمة وتحافظ عليها وتعمل على صيانتها بصورة دورية، بغية وضع سياسات لحماية المستهلك وتنفيذها ومتابعتها، وضمان تنفيذ التدابير ذات الصلة بما يعود بالنفع على جميع المواطنين. وفي إطار هذا الالتزام، ستضع الحكومة نهجاً أكثر ملاءمة للمراقبة التنظيمية للأسواق، مع التركيز بدرجة أكبر على التعاون والتنسيق والشفافية فيما بين الهيئات. ومن شأن هذا النهج أن يتناول أيضاً التوفير المستدام لمرافق المراقبة السوقية، سواء أكانت عامة أو خاصة، بما في ذلك فحص المنتجات والخدمات والتفتيش عليها.

ويمكن لجهات تقديم الخدمات من القطاعين العام والخاص أن تقدم خدمات تقييم المطابقة المطلوبة، لتزويد الجهات التنظيمية بدليل مستقل يفيد بأن المنتجات والخدمات تفي بمتطلبات القواعد الفنية، لكن من الضروري أولاً الحصول على اعتماد لتقديم الخدمة المطلوبة، ويكون ذلك بمثابة مقياس لمدى كفاءتها، فضلا عن الاعتماد من الجهة التنظيمية. وعند تقديم هذه الخدمات، سيتم اعتماد مبدأ «المستخدم يدفع».

٣-٧ المواصفات القياسية

ستكفل الحكومة إجراء عملية وضع المواصفات القياسية الوطنية في إطار نشاط اختياري، يعتمد على التوصل إلى توافق في الآراء بين الجهات ذات العلاقة، على النحو الذي تنفذه مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، والتي تعد هيئة المواصفات الوطنية المعينة. وسيأخذ وضع المواصفات القياسية الأردنية ونشرها في الاعتبار الكامل الاحتياجات الوطنية الفعلية، مع مراعاة أفضل الممارسات والمتطلبات الدولية على النحو المحدد في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة والتوجيهات الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس (ISO) /اللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC). وستكفل المؤسسة مراجعة جميع المواصفات القياسية دورياً لضمان استمرار مطابقتها للتطورات التكنولوجية واتجاهات السوق والمتطلبات الدولية.

وستشارك المؤسسة بنشاط في عملية وضع المواصفات القياسية الدولية، حيثما كان ذلك مهماً للأردن، وستنسق تلك الأنشطة مع المنظمات المحلية المعنية.

٧-٤ الاعتماد

تواصل الحكومة دعم وحدة الاعتماد في نظام الاعتماد والتقييس الأردني، بوصفها هيئة الاعتماد الوطنية المختصة بالأردن. وستعتمد وحدة الاعتماد في نظام الاعتماد والتقييس الأردني جهات تقديم خدمات تقييم المطابقة، على نحو يتطابق مع المتطلبات الواردة في المواصفات القياسية الدولية ذات الصلة، وسيتم الاعتراف بها دولياً من خلال ترتيب الاعتراف المتعدد الأطراف للمنتدى الدولي للاعتماد، وترتيب الاعتراف المتبادل لهيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات. وتلتزم الحكومة أيضاً بمساندة أي نشاط لوحدة الاعتماد في نظام الاعتماد الأردني يسعى إلى تلبية جميع الاحتياجات الوطنية للاعتماد بطريقة معترف بها دولياً وفعالة من حيث التكلفة.

٧-٥ تقييم المطابقة (CA)

من أجل تقديم خدمات تقييم مطابقة مناسبة، وخاصة لقطاعات المنشآت الصغرى (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ستتيح الحكومة خدمات تقييم المطابقة التي تقدمها مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية في المجال العام، وتعمل على إدامتها، وتحسينها على نحو كاف.

وفي الوقت الذي تعزز فيه الحكومة قدرات هذه المؤسسات الممولة من القطاع العام، ستواصل تشجيع تهيئة بيئة تسهل إنشاء جهات تقديم خدمات تقييم المطابقة من القطاع الخاص. وستعمل الحكومة أيضاً على ضمان الاستفادة من خدمات تقييم المطابقة المقدمة من القطاع الخاص في المشتريات العامة والقواعد الفنية، شريطة إثبات قدرتها الفنية من خلال اعتماد معترف به دولياً طبقاً لنطاق فني مناسب.

وعملاً على ضمان توفير منتجات وخدمات عالية الجودة في المملكة، ستستخدم الحكومة المواصفات القياسية الأردنية إلى أقصى حد ممكن في المشتريات الحكومية، وستطالب بتقديم دليل مستقل على استيفاء المنتجات والخدمات المقدمة للمواصفات القياسية ذات الصلة من خلال مزيج مناسب من عمليات التفتيش والفحص ومنح شهادات المطابقة المعتمدة.

٧-٦ التعليم والتدريب

على المؤسسات الأكاديمية الحكومية والخاصة اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع برامج ملائمة في مختلف مستويات التعليم، بما في ذلك برامج التدريب المتخصصة للكبار، بهدف تحسين وتعزيز ثقافة واعية بالجودة، وتطوير المعارف والخبرات المتخصصة اللازمة لتنفيذ سياسة الجودة الوطنية.

٧-٧ شبكة المعلومات

من بين العناصر الأساسية في ضمان نجاح الأنشطة ذات الصلة بالجودة، تطوير وتنفيذ شبكة معلومات مهيأة لتحقيق الغرض منها عن الحواجز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية والدستور الغذائي [١] تضم جميع المؤسسات المعنية بالبنية التحتية للجودة الوطنية المختلفة. وستعمل شبكة المعلومات الخاصة بالحواجز الفنية أمام التجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية والدستور الغذائي الخاصة بالأردن بصورة تعاونية، وستراعي احتياجات الجهات التالية:

(أ) مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية بوصفها نقطة الاستعلام المختصة بشؤون الحواجز الفنية أمام التجارة، ونقطة الاتصال مع هيئة الدستور الغذائي.

(ب) وزارة الزراعة، والإنتاج الغذائي، ومصائد الأسماك، والتعاونيات والتنمية الريفية بوصفها نقطة الاستعلام المختصة بشؤون تدابير الصحة والصحة النباتية.

(ج) وزارة الزراعة والحراجة والثروة السمكية بوصفها الهيئة الوطنية للإخطار بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية. ويجب أن تضم هذه الشبكة أيضاً مشاركين من جميع الجهات ذات العلاقة المعنيين الآخرين.

٨ إقامة البنية التحتية المستقبلية للجودة الوطنية

٨-١ الالتزام الحكومي

تلعب الحكومة من خلال مؤسستها الرئيسة المعينة، دوراً داعما وتنسيقياً وتثقيفياً في تنفيذ سياسة الجودة الوطنية. وتتمثل مهمتها في تحديد الرؤية والسياسات، وإدارة الإطار العام الذي يحكم أدوار الأطراف المعنية وأنشطتها.

وفي الوقت الذي تضطلع فيه الحكومة بمسؤولياتها العامة، ستقوم أيضاً بما يلي:

- تشجيع وتحفيز تحسين جودة المنتجات والخدمات المحلية، والتعجيل بتطبيق الممارسات الدولية في مجال الجودة، وبالتالي المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات الأردنية؛
- تهيئة البيئة الداعمة للسياسات والأعمال لتشجيع المشاركة الكاملة والمثمرة لجميع الأطراف الاقتصادية الفاعلة في حوكمة البنية التحتية للجودة الوطنية وتنفيذها.

١ الدستور الغذائي هو مجموعة من المعايير المعترف بها دوليا، ومدونات الممارسة، والإرشادات، والتوصيات الأخرى المتعلقة بالغذاء، وإنتاج المواد الغذائية، وبطاقات المواد الغذائية، وسلامة الغذاء

- تشجيع اتباع أساليب الشراكة في تنفيذ سياسة الجودة الوطنية، وكذلك إنشاء آلية فعالة للتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص، ووكالات التنمية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المستهلكين، والمجتمع المدني.
- وضع العناصر الأساسية للبنية التحتية للجودة الوطنية وصيانتها، مثل المقاييس (المترولوجيا)، والمواصفات القياسية، والاعتماد بوصفها خدمات «للنفع العام». كما ستسعى الحكومة جاهدة إلى تحقيق التنسيق المناسب لهذه الخدمات بما يخدم المصلحة الوطنية، وضمان إدارة أنشطة البنية التحتية للجودة الوطنية بشفافية وبالتعاون مع مختلف القطاعات التي تخدمها.
- مراجعة وتعديل نظام القواعد الفنية والتشريعات ذات الصلة من أجل مواءمتها بصورة سليمة مع الالتزامات وأفضل الممارسات الدولية. وفي حالة عدم وجود مثل هذه التشريعات، سيضع الأردن تشريعات جديدة مناسبة ويصدرها، على نحو يحدد أوجه الالتقاء بين القواعد الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية ويعرفها تعريفاً دقيقاً يحد من أي تداخلات وفجوات.
- ضمان استفادة الجهات التنظيمية من خدمات مقدمي خدمات تقييم المطابقة المستقلين ذوي الكفاءة الفنية، بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص.
- تعزيز حملات التوعية بالجودة، وتشجيع اتباع نهج متكامل لإدارة الجودة في القطاع العام، وتشجيع ودعم إنشاء آليات أو مؤسسات تسهم في زيادة الوعي ونشر المعارف بشأن الجودة لدى جميع شرائح المجتمع.
- مساندة وتحفيز القطاع الخاص على الامتثال للمواصفات القياسية الوطنية، وتبني أنظمة لإدارة الجودة في عملياته، بغية إنتاج منتجات وخدمات ذات جودة والاتجار بها وتداولها على نحو قادر على المنافسة.
- تمويل تطوير وتحديث وإعادة هيكلة المؤسسات القائمة المعنية بالبنية التحتية للجودة الوطنية في القطاع العام، والتعاون الوثيق مع شركاء التنمية في هذا الصدد.

ستتولى الحكومة المسؤولية وتلتزم بتمويل الأنشطة التالية على النحو المناسب:

- إنشاء لجنة إشراف على سياسة الجودة الوطنية/البنية التحتية للجودة الوطنية.
- إنشاء مجموعة عمل معنية بسياسة الجودة الوطنية/البنية التحتية للجودة الوطنية.
- تنفيذ سياسة الجودة الوطنية لمعالجة مشكلات الحواجز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية ذات الأولوية.
- إدامة / تعزيز أنشطة نقطة الاستعلام بشأن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة، ونقطة الاستعلام/هيئة الإخطار بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، وتنسيقها على النحو الملائم.
- ضمان إجراء مراجعات/ وتعديلات لسياسة الجودة الوطنية والبنية التحتية للجودة الوطنية الممولة من القطاع العام.

- مواصلة وضع ونشر المواصفات القياسية الوطنية، فضلا عن إنشاء مديرية لإدارة المعرفة.
- تطبيق المواصفات القياسية الدولية لنظام الإدارة في القطاع العام، بما في ذلك تكلفة المساعدة الفنية لتيسير التنفيذ وتكلفة منح شهادات المطابقة و/أو الاعتماد.
- مواصلة تطوير هيئة الاعتماد الوطنية والحفاظ على مكانتها، والمركز الوطني للمترولوجيا، وهيئة المواصفات القياسية الوطنية، والجزء الخاص بالقطاع العام من المجموعة الوطنية لتقييم المطابقة.
- دفع رسوم العضوية والمشاركة الفاعلة في المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة، مثل المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC)، والمكتب الدولي للأوزان والمقاييس (BIPM)، والمنظمة الدولية للمقاييس القانونية (OIML)، والمنتدى الدولي للاعتماد (IAF)، وهيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات (ILAC)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE)، والاتفاقية الدولية لحماية النباتات (IPPC).
- إقامة عمليات ملائمة وكافية لمراقبة الأسواق لضمان الامتثال للقواعد الفنية، صوناً لصحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات.
- تشجيع اتباع الأساليب المثلى وأفضل الممارسات في مجالات الفحص والتفتيش المحددة.
- اعتماد نهج يستند إلى تحليل المخاطر فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها سلطات مراقبة الأسواق.

٨-٢ دعم الجهات ذات العلاقة لسياسة الجودة الوطنية

٨-٢-١ القطاع الخاص

في ضوء التزام الحكومة بتحرير بعض أنشطة تقييم المطابقة في الأردن، فأمام القطاع الخاص دور بارز للغاية للقيام به في تنفيذ سياسة الجودة الوطنية. وتعد مشاركته ضرورية في تطوير البنية التحتية المستقبلية للجودة الوطنية وتنفيذها. ولتحقيق أقصى استفادة من البنية التحتية للجودة الوطنية، ينبغي تشجيع الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص على:

- تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، والتعجيل بتطبيق الممارسات الدولية في مجالي الجودة وتقييم المطابقة، وبالتالي المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات الأردنية.
- المشاركة بنشاط في الهيئات التمثيلية واللجان الفنية المعنية بالمواصفات القياسية والاعتماد والقياس (المترولوجيا) أو أنشطة البنية التحتية للجودة الوطنية ذات الصلة.
- المشاركة في فعاليات الجودة الوطنية وتشجيعها، بما في ذلك جوائز الجودة الوطنية.
- المشاركة في أنشطة نشر مفهوم الجودة والترويج لها، مثل المؤتمرات والحلقات الدراسية ونشر المعلومات في الدوريات والمجلات وغيرها من قنوات الاتصال المناسبة.

- تنمية الموارد البشرية عن طريق تدريب الأشخاص للمساعدة في تحسين جودة المنتجات والخدمات، وكذلك ما يصاحب ذلك من أعمال فحص وعمليات تفتيش وبيانات لمنح شهادات المطابقة وتقارير.
- الاستثمار في تطوير البنية التحتية للجودة، وبالتالي الاستفادة من تحسن فرص السوق المتأتية من تنفيذ سياسة الجودة الوطنية.
- الدخول في الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتنفيذ الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية، التي تساند وتعزز جودة السلع والخدمات الأردنية.

٨-٢-٢ المنظمات غير الحكومية

سيتطلب النجاح في تنفيذ سياسة الجودة الوطنية مشاركة المجتمع بأكمله مشاركة فاعلة. وسيتطلب، على وجه الخصوص، مشاركة الجمعيات المسؤولة عن تعزيز الجودة والتميز، مثل غرف الصناعة والتجارة والتبادل التجاري ووسائل الإعلام، لتحقيق الهدف المنشود. وتُشجع المنظمات غير الحكومية بصفة خاصة على اتخاذ المبادرات التالية بالتنسيق مع الشركاء المعنيين:

- تشجيع الأنشطة التثقيفية والتدريبية المعنية بالجودة والمشاركة فيها.
- المشاركة في نشر المعلومات ذات الصلة بالجودة.
- تنفيذ أنشطة تشجع على تحسين الجودة والبيئة.
- تعزيز تمثيل الهيئات المختصة في اللجان الفنية في مجالات التقييس والقياس والاعتماد والجودة.
- تقديم مقترحات بشأن تحسين سياسات الجودة وتحسين سبل تنفيذ سياسة الجودة الوطنية.

٩ الانتقال إلى مرحلة التنفيذ

بعد إجراء تقييم مفصل للترتيبات الحالية للبنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن، تم وضع إستراتيجية تنفيذ لسياسة الجودة الوطنية لدعم الأهداف الإستراتيجية الرئيسة الست التالية:

الهدف الاستراتيجي ١: بناء التزام قوي ومستدام بالجودة في الأردن.

الهدف الاستراتيجي ٢: زيادة مستوى الوعي بالجودة بين كل من الموردين والمستهلكين في الأردن، مع تأصيل ثقافة الجودة في المجتمع بأكمله والعمل على استدامتها.

الهدف الاستراتيجي ٣: وضع إطار للقواعد الفنية في الأردن، بما في ذلك إصدار التشريعات اللازمة التي تلبي المتطلبات الدولية، مثل اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية

في التجارة الدولية وتدابير الصحة والصحة النباتية وتسهيل التجارة، وأفضل الممارسات الدولية.

الهدف الاستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة تستوفي الغرض من إنشائها ومعترف بها دولياً، وتلبي احتياجات الأردن، والعمل على صيانتها والحفاظ عليها.

الهدف الاستراتيجي ٥: التوجيه والإشراف.

الهدف الاستراتيجي ٦: ضمان إجراء الاتصالات والمشاورات المناسبة.

وترد تفاصيل الإستراتيجيات والإجراءات ذات الصلة، تحت كل عنوان من هذه العناوين في إستراتيجية تنفيذ سياسة الجودة الوطنية.

١٠ تنفيذ سياسة الجودة الوطنية

١٠-١ الجهة الرئيسة

تتولى مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية مسؤولية الإشراف على تنفيذ سياسة الجودة الوطنية. وستنشئ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية نقطة اتصال للبنية التحتية للجودة الوطنية داخل المؤسسة، لمساندتها ومساندة المدير العام في الأنشطة اليومية لتنفيذ سياسة الجودة الوطنية.

١٠-٢ هيكل الرقابة

ستنشئ مؤسسة الرئيسة المواصفات والمقاييس الاردنية لجنة إشراف مشتركة بين الجهات ذات العلاقة تحت مسمى «المجلس الأعلى للجودة»، تمثل الوزارات المسؤولة عن التجارة والصناعة والزراعة والصحة والسياحة، بالإضافة إلى ممثل عن الجمعية العلمية الملكية، وما لا يقل عن ممثلين اثنين عن القطاع الخاص، وسيكون المدير العام للمؤسسة الرئيسة هو رئيس اللجنة.

إن إنشاء المجلس الأعلى للجودة يهدف إلى قيادة عملية التحديث المؤسسي والقانوني للبنية التحتية للجودة الوطنية وممارسات القواعد الفنية، بغية أن تقدم المؤسسات المعنية الدعم والخدمات الضرورية للصناعات على نحو يتسم بالكفاءة. وسيضطلع المجلس الأعلى للجودة بما يلي:

- الإشراف على تنفيذ سياسة الجودة الوطنية ودعمها، باستخدام إطار نتائج ملائم، لمتابعة التقدم المحرز وضمان تحقيق الأهداف وفقاً للتوقعات.
- تسهيل نقل المعارف والتكنولوجيا والمعلومات فيما بين مؤسسات البنية التحتية للجودة

الوطنية، وغيرها من المؤسسات، لتشجيع مواصلة تطوير بنية تحتية للجودة ملائمة للغرض منها وفعالة من حيث التكلفة وبناء القدرات المرتبطة بها، بما في ذلك نقل المهارات.

- التكليف بإجراء دراسات، وطلب معلومات من المؤسسات المعنية، وإجراء البحوث للحصول على المعلومات والبيانات.
- رفع وإقرار توصيات بشأن وضع سياسات وتحديد وظائف وأدوار للمؤسسات المعنية، ووضع أو مراجعة وتعديل التشريعات الداعمة للبنية التحتية للجودة الوطنية.
- تبني خطط لتحديث البنية التحتية للجودة الوطنية وإسناد التنفيذ إلى هيئات محددة أو أشخاص محددين.
- رفع التوصيات المطروحة إلى أعلى مستوى في الحكومة، لتحديث التشريعات والقواعد والإجراءات الخاصة بالمديريات المعنية؛ ومتابعة خطط التنفيذ والإشراف عليها بصورة منتظمة إلى أن يجري تنفيذها بنجاح.

١٠-٣ مسؤوليات التنفيذ

تُكلف كل وزارة معنية والهيئات التابعة لها بالتنفيذ الناجح للجزء المحدد لها خصيصاً من سياسة الجودة الوطنية، على النحو الوارد تفصيله في إستراتيجية تنفيذ سياسة الجودة الوطنية.
وستتواصل الوزارات المحددة وهيئاتها بشكل وثيق مع المجلس الأعلى للجودة في هذا الصدد. كما يتعين على الوزارات المعنية ضمان وجود ترابط سلس بين تنفيذ سياسة الجودة الوطنية وتنفيذ سياساتها الخاصة، متى أمكن ذلك.

١٠-٤ الجدول الزمني

تلتزم الحكومة بتنفيذ أحكام سياسة الجودة الوطنية الحالية في غضون خمس سنوات من تاريخ الموافقة عليها. وتتولى لجنة الإشراف مسؤولية استعراض التقدم المحرز في التنفيذ سنوياً. وتتولى اللجنة مسؤولية إطلاع المؤسسة عن مستجدات التقدم المحرز، وترفع المؤسسة بدورها تقاريرها إلى مجلس الوزراء.

الملحق ١ : مسرد المصطلحات

هناك العديد من التعبيرات المستخدمة في مجال البنية التحتية للجودة الوطنية والقواعد الفنية، تحمل معاني محددة للغاية. وفيما يلي تعريف هذه المصطلحات منعاً لسوء الفهم المحتمل لمحتويات سياسة الجودة الوطنية. وتستند المصطلحات والتعاريف التالية إلى أفضل الممارسات والفهم الحاليين، على النحو الوارد في وثيقة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: سياسة الجودة، المبادئ التوجيهية.

الاعتماد Accreditation

تصديق من طرف ثالث بشأن هيئة لتقييم المطابقة تبين رسمياً كفاءتها في تنفيذ بمهام محددة لتقييم المطابقة.

(المصدر: ISO/IEC 17000:2004، ٦,٥)

المصادقة Attestation

إصدار بيان، استنادا إلى قرار اتخذ عقب إجراء مراجعة، بأنه قد ثبت الوفاء بمتطلبات محددة.

(المصدر: ISO/IEC 17000:2004، ٢,٥)

المعايرة Calibration

مجموعة من العمليات التي تتم تحت ظروف معينة، وتبين العلاقة بين قيم الكميات التي تظهرها أداة أو جهاز قياس، أو القيم التي يمثلها قياس مادة أو مادة مرجعية، مع القيم المقابلة التي تحددها المعايير المرجعي.

ملحوظة – يرد التعريف الرسمي للمعايرة في المفردات الدولية للمترولوجيا (VIM).

منح شهادة Certification

تصديق من طرف ثالث بشأن منتجات أو عمليات أو أنظمة أو أشخاص.

(المصدر: ISO/IEC 17000:2004، ٥,٥)

تقييم المطابقة Conformity Assessment - CA

دليل على استيفاء متطلبات محددة تتعلق بمنتج أو عملية أو نظام أو شخص أو هيئة.

(المصدر: ISO/IEC 17000:2004، ٢,١ معدل)

التفتيش Inspection

فحص تصميم منتج، أو منتج، أو عملية، أو منشأة، وتحديد مدى توافقه مع متطلبات محددة، أو، على أساس التقدير المهني، مع المتطلبات العامة.

(المصدر: ISO/IEC 17000:2004، ٤,٣)

البنية التحتية للجودة Quality infrastructure

نظام يشمل مؤسسات (عامة وخاصة) وقدرات وظيفية، إلى جانب سياسات وأطر قانونية وتنظيمية ذات صلة، ومبادئ، وممارسات، وحملات ترويج، تستخدم لدعم وتعزيز الجودة والقدرة التنافسية والابتكار والإنتاجية والأمان والصحة والسلامة البيئية للسلع والخدمات والعمليات.

سياسة الجودة Quality policy

السياسة المعتمدة على الصعيد الوطني أو الإقليمي من أجل إنشاء واستدامة بنية تحتية للجودة تتسم بالكفاءة والفعالية.

الجهات ذات العلاقة Stakeholder

شخص، أو مؤسسة، يمكن أن يؤثر على سياسة الجودة أو يتأثر بها أو يعتبر نفسه متأثراً بها.

المواصفة القياسية (المعيار) Standard

وثيقة، أنشئت من خلال توافق الآراء ووافقت عليها هيئة معترف بها، تنص – لغرض الاستخدام العام والمتكرر – على قواعد أو مبادئ توجيهية أو خصائص للأنشطة أو نتائجها، تهدف إلى تحقيق الدرجة المثلى من الانتظام في سياق معين

ملحوظة – وفقاً لدليل المنظمة الدولية للتقييس/ اللجنة الكهروتقنية الدولية ٢: ٢٠٠٤، قد تكون المواصفة القياسية إلزامية. وبموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام

التجارة، تعتبر المواصفة الفنية وثيقة اختيارية، أما الوثيقة التي يتعين الامتثال لها فهي القواعد الفنية..

(المصدر: دليل المنظمة الدولية للتقييس/ اللجنة الكهروتقنية الدولية ٢: ٢٠٠٤، ٢, ٣)

المواصفة القياسية الإلزامية Compulsory standard

مواصفة قياسية يعد تطبيقها إلزامياً بمقتضى قانون عام أو إشارة حصرية في القواعد الفنية المعمول بها.

القاعدة الفنية (التشريعات والانظمة والتعليمات إلزامية التطبيق) Technical regulation

وثيقة تحدد خصائص المنتج، أو ما يتصل به من عمليات وطرق إنتاج، بما في ذلك الأحكام الإدارية السارية، التي يعد الامتثال لها إلزامياً، والتي يمكن أيضاً أن تشمل، أو تتناول حصرياً، المصطلحات والرموز والتغليف ووضع العلامات أو متطلبات وضع بطاقة البيان التي تطبق على منتج أو عملية أو طريقة إنتاج.

ملحوظة – يستخدم هذا التعريف من قبل اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة، الذي يتناول على وجه التحديد القواعد الفنية والمواصفات القياسية وإجراءات تقييم المطابقة (انظر الملحق ألف) ويتسق مع النهج الذي يتبعه دليل المنظمة الدولية للتقييس/ اللجنة الكهروتقنية الدولية ٢، والذي ينص على أن القواعد الفنية وثيقة معتمدة من سلطة مختصة تنص على قواعد تشريعية ملزمة، والقواعد الفنية عبارة عن ضوابط تشير إلى متطلبات واشتراطات فنية، إما بصورة مباشرة أو من خلال الإشارة إلى محتوى إحدى المواصفات القياسية، أو المواصفات الفنية أو مدونات قواعد الممارسات أو اشتمال هذه القواعد على هذا المحتوى. ويطلق اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية على القواعد والضوابط الواردة فيه «تدابير».

الفحص Testing

تحديد خاصية واحدة أو أكثر من خصائص تقييم التوافق، وفقًا لإجراء.

(المصدر: ISO/IEC 17000:2004، ٢, ٤)

تحليل الوضع الحالي: التحديات المتصلة بالجودة التي تواجه الأردن ودور وضع وتنفيذ سياسة للجودة الوطنية

١ المقدمة

من الثابت تماماً أن البلدان التي تشارك بنشاط في النظام التجاري العالمي أكثر قدرة على وضع برامجها الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وتطويرها بصورة أفضل. ولذلك أعلن الأردن، من خلال انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٠، رغبته والتزامه بزيادة مشاركته في هذا النظام من خلال تحسين صادرات السلع والخدمات الأردنية.

وبموجب هذا الإطار الدولي، وافق الأردن على مجموعة واسعة من الالتزامات في مجالات مثل الحواجز غير الجمركية أمام التجارة، وتحرير الخدمات، والزراعة. كما وقع الأردن على العديد من الاتفاقيات التجارية مثل اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكثيراً ما تواجه الشركات الأردنية الراغبة في تصدير منتجاتها إلى هذه الأسواق وغيرها من الأسواق تحديات تتمثل في الالتزام بالقواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة ذات الصلة. وحتى يتسنى تحقيق استفادة أكبر من نظام التجارة العالمي، فإن الأردن، مثله مثل أي بلد آخر يرغب في أن يدفع أجندته للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعزيز صادراته، ليس أمامه خيار سوى تحسين فهم هذه المتطلبات وأفضل الممارسات الدولية، والسعي إلى الامتثال لها على النحو الذي يحدده المجتمع الإقليمي والدولي.

وعلى مدار العقود القليلة الماضية، تطورت ممارسات جيدة عديدة بشأن البنية التحتية للجودة الوطنية. وتهدف هذه الممارسات إلى دعم التجارة مع ضمان سلامة ورفاه الإنسان والحيوان والنبات والبيئة. وقد وردت بعض هذه الممارسات في اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة، وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وتسهيل التجارة. وهناك أمور أخرى منصوص عليها في ترتيبات الاعتراف الخاصة بالمنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC)، والمكتب الدولي للأوزان والمقاييس (BIPM)، والمنظمة الدولية للمقاييس القانونية (OIML)، وهيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات (ILAC)، والمنتدى الدولي للاعتماد (IAF)، في حين تطورت أخرى ببساطة في مواضع أخرى بوصفها ممارسات جيدة ينبغي اتباعها.

وتلبي البنية التحتية العصرية للجودة الوطنية احتياجات الحكومات والشركات والمستهلكين. فبالنسبة للحكومات، توفر البنية التحتية للجودة الوطنية آلية لدعم السياسات التجارية والصناعية ذات الصلة وضمان الامتثال للمتطلبات الفنية الإلزامية. وبالنسبة للأعمال، فمن شأن البنية التحتية للجودة الوطنية التي تؤدي وظائفها على أكمل وجه أن تؤدي إلى خفض تكاليف ممارسة أنشطة الأعمال، وتحسين جودة المنتجات، وفتح فرص التصدير، وزيادة الإنتاجية. وبالنسبة للمستهلكين، فإنها تحميهم من الاحتيال والمنتجات المزيفة والمقلدة، وتساعد على ضمان سلامة المنتجات.

ولذلك، فقد رأت بلدان كثيرة ضرورة مراجعة نظم البنية التحتية للجودة لديها وإعادة تنظيمها، لربطها بأنظمة التجارة الدولية بصورة أكفأ. وبالتالي، أصبح وضع وتنفيذ سياسة الجودة الوطنية ضرورة في هذا الصدد. وما لم تكن هناك توجيهات قوية من السياسات الحكومية، ستظل جهود المملكة إلزامية إلى مواءمة نظام بنيتها التحتية للجودة مع نظام شركائها التجاريين الرئيسيين تواجه عقبات خطيرة.

وتعد سياسة الجودة الوطنية أداة الحكومة الأساسية لإنشاء البنية التحتية للجودة الوطنية والإشراف عليها. وقد أُجري بحث مكتبي يستند إلى محتويات نشاطين سابقين لتقصي الحقائق سُجلا في وثيقتي تقييم البنية التحتية للجودة في الأردن (انظر الملحق ١)، ومشروع البنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن – مهمة تحديد نطاق مكون تدابير الصحة والصحة النباتية (انظر الملحق ٢)، إلى جانب مكون إستراتيجية التصدير القطاعية الخاصة بإدارة الجودة في الإستراتيجية الوطنية للتصدير (٢٠١٤-٢٠١٩)، (انظر الملحق ٣). وقد استخدمت محتويات هذه الوثائق وغيرها في تحديد المشكلات التي ستعالجها عملية وضع سياسة الجودة الوطنية في الأردن وتنفيذها. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالمستندات الأخرى المستخدمة في قائمة الوثائق المرجعية في نهاية التقرير. وقد اُستخدمت المعلومات المجمعة من هذه المصادر في إعداد محتويات تحليل الوضع لسياسة الجودة الوطنية الحالية.

ويركز هذا التحليل على دور البنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن. فكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، وُضعت البنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن دون ترتيب مسبق، نظراً لغياب إطار ملائم وشامل وواضح للسياسات الحكومية. ومع مرور الوقت، أدى هذا النهج غير المنسق، في كثير من الأحوال، إلى فرض قيود غير مقصودة تعوق التجارة بدلاً من أن تدعمها. ولذلك، تركز هذه الوثيقة على دور البنية التحتية للجودة الوطنية والإطار التنظيمي ذي الصلة في دعم تعظيم المنافع المحتملة التي يمكن تحقيقها من خلال مشاركة المملكة في النظام التجاري العالمي.

٢ تعريف البنية التحتية للجودة وضرورة سياسة الجودة

تعد البنية التحتية للجودة الوطنية ضرورية لعمل الأسواق المحلية بكفاءة، كما إن الاعتراف الدولي بها مهم في التمكين من الوصول إلى الأسواق الأجنبية. وهي عنصر بالغ الأهمية في تعزيز التنمية الاقتصادية واستدامتها، فضلاً عن الرفاهة البيئية والاجتماعية. وتتمثل العناصر الرئيسة، بالإضافة إلى التشريعات والمؤسسات المعنية بالبنية التحتية للجودة الوطنية، في القياس والتقييس والاعتماد وتقييم المطابقة. ويبين الشكل ١ أدناه عناصر هذا النظام.

الشكل 1: عناصر البنية التحتية للجودة الوطنية

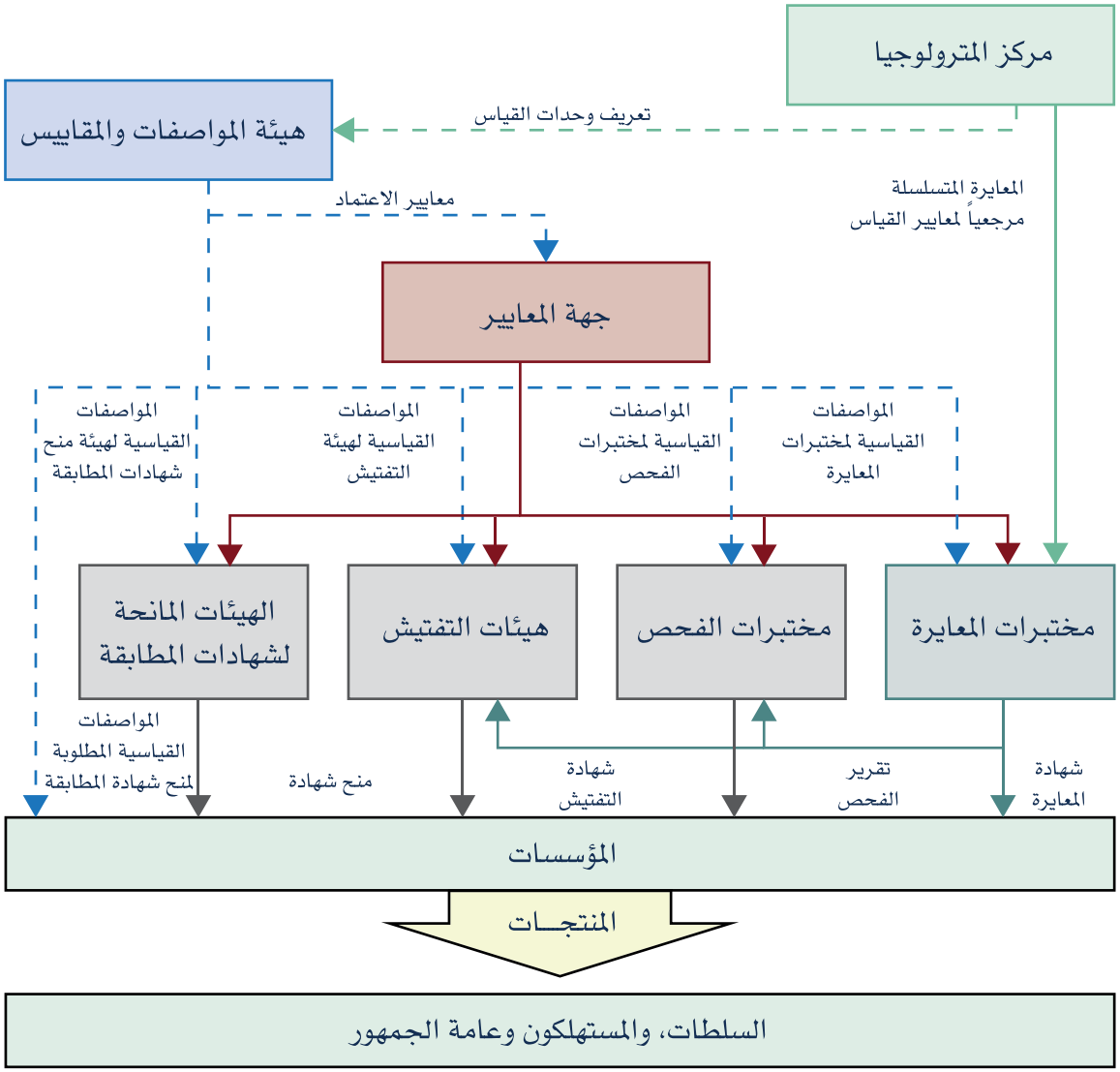

المصدر: [أنظمة ومعايير الجودة من أجل ميزة تنافسية]، البنك الدولي

وتحدد سياسة الجودة الوطنية توجهات البنية التحتية للجودة الوطنية وأهدافها. وتتضمن عملية وضع سياسة الجودة الوطنية أيضاً وضع خارطة طريق إيضاحية، وجدول زمني مقترح للتنفيذ. وتدرك الحكومة أن وضع سياسة الجودة الوطنية يعد فرصة لزيادة الوعي بأهمية البنية التحتية للجودة الوطنية، وكيف يمكن لمختلف الأطراف الفاعلة الوطنية الاستفادة منها. وتتمثل إحدى السمات الرئيسة في ضرورة التأكد من مشاركة قاعدة عريضة من الجهات ذات المصلحة من الجهات الحكومية وغير الحكومية في وضع سياسة الجودة الوطنية. ومن بين الأمثلة على الجهات ذات العلاقة، ممثلون عن الوزارات والهيئات، والهيئات التنظيمية، والنقابات التجارية والصناعية، وغرف التجارة، وجمعيات المستهلكين، ومقدمي خدمات المعايرة والفحص ومنح شهادات المطابقة

والتفتيش والمستفيدين من هذه الخدمات. ومن شأن إسهاماتهم أن تساعد في ضمان تلبية سياسة الجودة الوطنية والبنية التحتية للجودة الوطنية لاحتياجات المملكة وتشجيع تنفيذ السياسة ذات الصلة. وستساعد مشاركة هؤلاء أيضاً في تحقيق قدر أكبر من «تدعيم» دور البنية التحتية للجودة الوطنية والغرض منها.

وتقدم سياسة الجودة الوطنية تفاصيل عن الهياكل المفضلة للبنية التحتية للجودة الوطنية والمسؤوليات ذات الصلة، لتسهيل تقسيم العمل على نحو سليم. وينبغي أن تفصِّل السياسة أيضاً علاقة البنية التحتية للجودة الوطنية بإطار القواعد الفنية، على سبيل المثال، تقديم الخدمات في المجال الخاضع للتنظيم. فالأردن، مثله مثل العديد من البلدان الأخرى، لا يستطيع تحمل ازدواجية الجهود والموارد بوضع نظامين موازيين للمواصفات القياسية والفحص والاعتماد؛ واحد للسوق وآخر للسلطات والجهات المعنية. وبالتالي، فإن وضع سياسة الجودة الوطنية والاتفاق عليها يعد خطوة حيوية في تطوير بنية تحتية للجودة الوطنية تلائم السياق الخاص بالأردن.

٣ الخلفية العامة

٣-١ السياق الجغرافي

تتشارك المملكة الأردنية الهاشمية في حدودها مع سوريا من الشمال، والعراق من الشرق، والمملكة العربية السعودية من الشرق والجنوب، ودولة فلسطين وإسرائيل من الغرب. وتقع العقبة، وهي المدينة الساحلية الوحيدة، على البحر الأحمر. ويؤثر موقع الأردن على أنماط التجارة ويشجع على ضرورة إجراء إصلاح اقتصادي[٢].

٣-٢ السياق الاقتصادي

شهد الاقتصاد الأردني نموا مطرداً في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥. ونما إجمالي الناتج المحلي في المتوسط بنسبة ٢,٧٪ خلال هذه الفترة، ليصل إلى ٣٧,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥[٣]. وبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ٤١٠٠ دولار أمريكي في ٢٠١٥/٢٠١٦، الأمر الذي وضع الأردن ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. ويشكل قطاع الزراعة ٤,٢٪ من الاقتصاد الأردني اليوم. وكانت الزراعة تسهم بأكثر من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ستينيات القرن الماضي، لكنها تقلصت إلى مستوى قياسي منخفض بلغ ٢,٣٪ في عام ٢٠٠١. وتضاعف الإنتاج الزراعي حوالي ١٠ أمثال في السنوات الخمس عشرة الماضية. ويشكل قطاعا الصناعة والخدمات ٢٩,٦٪ و٦٦,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي على التوالي[٤].

٢ مركز التجارة الدولية (٢٠١٨). الأردن: وجهات نظر الشركات. سلسلة صادرة عن مركز التجارة الدولية بشأن الإجراءات غير الجمركية. مركز التجارة الدولية، جنيف.
٣ المصدر نفسه.
٤ المصدر نفسه.

ونما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٠,٢٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٩، أي أعلى قليلا من نسبة ١,٨٪ التي حققها في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ [٥]، وتمثلت العوامل الدافعة الرئيسة في جانب العرض في قطاع الخدمات، الذي أسهم بنسبة ١,٤٪ في نمو إجمالي الناتج المحلي، في حين أسهمت الصناعة بنسبة ٠,٣٪ والزراعة بنسبة ٠,٢٪. وأظهرت المؤشرات القطاعية الحقيقية للأشهر الستة الأولى أداءً مختلطاً. حيث انكمش القطاع الصناعي بنسبة ٠,٦٪، مدفوعاً بانخفاض نسبته ١,٣٪ في مؤشر الصناعات التحويلية. ومن المتوقع أن يتعافى نمو إجمالي الناتج المحلي تدريجياً، مدعوماً بصافي الصادرات في جانب الطلب، وأداء قوي من قطاع الخدمات، وخاصة السياحة، في جانب العرض. وفي حين تعد التدفقات المتزايدة المتوقعة من الاستثمار الخاص الأجنبي محل ترحيب، فإنها تقل كثيراً عن مستويات طفرة منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتشمل مخاطر التطورات السلبية المباشرة انخفاض الاستهلاك العام والاستثمار، المقيدين بإجراءات ضبط الأوضاع المالية الجارية، في حين من المتوقع أن يظل نمو الاستهلاك الخاص ضعيفاً بسبب الركود في خلق فرص العمل وتدابير السياسات الضريبية.

ويوجد بالمملكة أكثر من ١٠٠ ألف منشأة صغيرة ومتوسطة تشكل حوالي ٩٧٪ من مجموع المنشآت. وتعد هذه المنشآت مجتمعة أكبر مصدر للتوظيف في المملكة، وتشكل العمود الفقري للاقتصاد. ولكن غالبية هذه المنشآت تركز على السوق المحلية بسبب محدودية قدرتها التنافسية دولياً [٦].

وقد التزمت الحكومة الأردنية بتنفيذ عدد من السياسات الرامية إلى الحفاظ على التنمية التجارية والاجتماعية والاقتصادية في صميم أجندة سياساتها الوطنية. وتشير خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (٢٠١٨- ٢٠٢٢)، التي نشرها مجلس السياسات الاقتصادية، إلى ضرورة تفهم الأردن أن مساره نحو النمو الاقتصادي المستدام والمنصف يشمل زيادة الصادرات بقوة وتعزيز قدرته التنافسية على أرض الواقع [٧].

ولتحقيق مسار النمو المرغوب، تدرك الحكومة أنها بحاجة إلى زيادة كفاءة الاقتصاد وإعادة توجيهه نحو مسار النمو الذي تقوده الصادرات. ويعد الأردن بالفعل واحداً من أكثر الاقتصادات انفتاحاً في المنطقة، سواء من حيث عدد اتفاقياته التجارية الإقليمية، أو من حيث حجم التجارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. ولكن على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة حتى الآن، لا يزال المصدرون في الأردن يواجهون عدة تحديات، مما يعوق تحقيق النتائج المرجوة من سياساتها.

٥ https://www.worldbank.org/en/country/jordan/publication/economic-update-october2019-?cid=EXT_WBEmailShare_EXT تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٠٤/٢٢.

٦ تقييم سوق الخدمات المرتبطة بالتجارة في الأردن، التقرير النهائي، برنامج التجارة لأجل التشغيل التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨.

٧ تحسين الوضع، مسار الأردن نحو النمو.

٣-٣ الخلفية التشريعية

تخضع جميع الجوانب الرئيسة للبنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن حالياً لقانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، والذي يكلف مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية بإنجاز معظم مكونات البنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن. وتشمل هذه الأنشطة ذات الصلة بالبنية التحتية: التقييس، والقواعد الفنية، والمقاييس، وتقييم المطابقة، ومراقبة الأسواق، والاعتماد. ووفقًا للقانون، تعد المؤسسة الجهة الوحيدة المسؤولة عن وضع المواصفات القياسية وإصدارها. وتصدر مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية القواعد الفنية والتعليمات المتعلقة بسلامة الغذاء للمنتجات وأنظمة الإدارة، وتنفذها وزارة الزراعة، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، والبلديات، والهيئات الحكومية الأخرى، وهي ملزمة قانوناً لجميع الأطراف المشاركة في السلسلة الغذائية [٨]. وجميع الهيئات الحكومية، بالإضافة إلى مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، المخولة بإصدار التشريعات والقوانين والتعليمات إلزامية التطبيق [٩].

وتصدر تدابير الصحة والصحة النباتية في صورة قواعد فنية من جانب مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، وعلى صورة تشريعات وقوانين وتعليمات إلزامية التطبيق من المؤسسة العامة للغذاء والدواء ووزارة الزراعة [١٠]. ووفقاً للقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢، تتولى مديرية البيطرة بوزارة الزراعة مسؤولية إعداد ومراجعة وإنفاذ التدابير الصحية ذات الصلة بالحيوانات. ووفقاً للقانون نفسه، تتولى مديرية الوقاية وصحة النبات المسؤولية عن إصدار ومراجعة وإنفاذ تدابير الصحة النباتية المتعلقة بالنباتات (البذور والشتلات والدرنات والبصيلات والأشجار وأشجار الغابات والأعشاب والزهور والأوراق) وجميع الأجزاء الأخرى وأي مواد من أصل نباتي.

٣-٤ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تعد البنية التحتية للجودة الوطنية المتسمة بالكفاءة ركيزة أساسية لأجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولديها القدرة على المساعدة في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن البنية التحتية للجودة الوطنية المهيأة لتحقيق الغرض المرجو منها أن تحقق الرخاء من خلال تحفيز القدرة التنافسية للتجارة والتنمية الصناعية والابتكار. كما تأخذ في الحسبان احتياجات الناس، من خلال تعزيز ودعم سلامة الغذاء والأمن الغذائي والصحة الجيدة والرفاه. وتعمل على حماية كوكب الأرض من خلال تشجيع الاستخدام الفعال والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع الدعوة إلى العمل المناخي والسياسات والبرامج الرامية إلى الحفاظ على صحة المحيط الحيوي. وفي إطار برنامج الإصلاح الحكومي قصير الأجل نجد عدداً من التدابير لتدعيم الأطر المؤسسية وتعزيز القدرة التنافسية، مثل إنشاء جهاز تنظيمي لقطاع الطاقة يمهد الطريق لدخول منتجي الطاقة المتجددة السوق على أسس تجارية.

٨ إدارة الجودة في الأردن: دليل خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥.
٩ المصدر نفسه.
١٠ المصدر نفسه.

٣-٥ الأولويات الوطنية

للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الأردن نتيجة لحالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة، طرحت الحكومة نهجاً جديداً لتحفيز النمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي: الأردن ٢٠٢٥: رؤية وإستراتيجية وطنية. ويؤكد هذا المخطط الاقتصادي، الذي طُرح رسمياً في مايو/أيار ٢٠١٥، تصميم الأردن على تنمية الاقتصاد الوطني، وقيادة الطريق نحو تحقيق النمو المستدام، وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية. وتضع الوثيقة الخطوط العريضة لمسار المستقبل، استناداً إلى ٢٠ أولوية من أولويات التنمية، وتحدد الإطار الاقتصادي والاجتماعي المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى إتاحة الفرص للجميع.

وتتضمن أجندة الإصلاح الحكومي، كما هو موضح في الأردن ٢٠٢٥، رؤية وخارطة طريق بشأن كيفية تحقيق أهداف محددة. وتجمع الجهود والمبادرات السابقة تحت مظلة واحدة، بما في ذلك الأجندة الوطنية، والإستراتيجية الوطنية للتشغيل، وإستراتيجية الحد من الفقر، وجميع الإستراتيجيات القطاعية السابقة.

وتسعى الحكومة، بمساندة من شركاء التنمية، إلى تصميم العديد من المبادرات الجديدة لتحسين بيئة الأعمال، وخلق فرص اقتصادية للمصنعين الأردنيين. ويشمل ذلك مبادرات لدعم الصادرات الأردنية وتمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية من خلال تزويدها بالخدمات المناسبة للبنية التحتية للجودة الوطنية. وتتضمن خطة تحفيز النمو الاقتصادي [١١] الأهداف التالية:

- رفع كفاءة القطاع العام والعاملين فيه لتقديم مستوى أفضل من الخدمات؛
- تعظيم الصادرات الأردنية، وتعزيز مكانة المنتج الأردني في الأسواق العالمية؛
- فتح أسواق جديدة واعدة ومتجددة وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة؛
- تفعيل دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي في عملية التنمية الشاملة والمستدامة لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل.

وتشير الوثيقة نفسها إلى ضرورة رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الحكومي [١٢]. وتسلط الضوء على ضرورة دمج المؤسسات للعمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة، بما يضمن تكاملية العمل وضمان توحيد الجهود، وانسجام السياسات والأهداف، وترشيد النفقات العامة، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة. ويهدف وضع سياسة الجودة الوطنية وتنفيذها إلى تحويل هذه النوايا إلى أعمال إيجابية ونتائج مستدامة في مجال البنية التحتية للجودة الوطنية.

١١ خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني، ٢٠١٨ – ٢٠٢٠، مجلس السياسات الاقتصادية، الصفحتان ٢٦، ٢٧.
١٢ المصدر نفسه، الصفحتان ٤٥، ٤٦.

٦-٣ السياسات والإستراتيجيات والخطط ذات الصلة

تعد أساسيات البنية التحتية للجودة الوطنية (المواصفات المقاييس والاعتماد) بالغة الأهمية لتنمية جميع جوانب المجتمع والاقتصاد. ونتيجة لهذه الطبيعة المشتركة، يجب أن يكون لسياسة الجودة الوطنية تأثير إيجابي على جميع السياسات والخطط القطاعية التي تتناول إنتاج وتصدير السلع والخدمات في الأردن ومنه. ولذلك بُذلت محاولة لتحديد بعض هذه السياسات والخطط التي جرى تبنيها بالفعل [١٣] أو التي في المراحل النهائية لتبنيها.

وقد تم خلال العقد الماضي وضع عدد من الخطط والإستراتيجيات الوطنية والقطاعية، تعكس تطلعات الاقتصاد الأردني ومستهدفاته. وتطرح مجموعة السياسات الوطنية، وجهود التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب الأنشطة المقترحة أو التي يجري القيام بها لتنفيذ تلك السياسات، رؤى ثاقبة مهمة، يتعين أخذها في الاعتبار عند وضع سياسة الجودة الوطنية وتنفيذها. وتتضمن الإستراتيجية الوطنية للتصدير في الأردن أقساماً محددة وشاملة تغطي قطاعات التصدير ذات الأولوية وتشمل الفواكه والخضروات الطازجة، واللحوم الجاهزة والمحفوظة، والدهانات، والأسلاك والكوابل الكهربائية. وهناك فصل محدد يتناول بصورة شاملة إستراتيجية إدارة الجودة ذات الصلة بقطاع التصدير. وهو يشير إلى أربعة أهداف إستراتيجية تتعلق بإدارة الجودة ومشكلات في البنية التحتية للجودة الوطنية ينبغي أن تعالجها الإستراتيجية الوطنية للتصدير وأنشطة التنفيذ وخطط العمل اللاحقة. وهي كالتالي:

- تطوير بنية تحتية فعالة للجودة الوطنية تتسم بجودة التنسيق والاتساق والكفاءة.
- تهيئة بيئة يسهل فيها للمؤسسات الأردنية الحصول على المعلومات والخدمات ذات الصلة بالجودة.
- بنية تحتية معززة وأكثر كفاءة لمنح الشهادات وإجراء أعمال التفتيش والفحص.
- بناء القدرات والثقافة المتعلقة بالجودة على مستوى الأفراد والمؤسسات والمنشآت على جميع مستويات منظومة العمل.

وبالنظر إلى التداخل شبه الكامل بين هذه أهداف الإستراتيجية الوطنية للتصدير وتلك التي تصاحب عادة وضع وتنفيذ سياسة الجودة الوطنية، من المهم على وجه الخصوص، إدراك هذه التداخلات ومعالجتها على نحو ملائم من جانب الوزارة الراعية لكلتا المبادرتين، وهي وزارة الصناعة والتجارة والتموين. ويعتبر القسم الذي يتناول إدارة الجودة في الإستراتيجية الوطنية للتصدير بالغ الأهمية، وبالتالي تم أخذ محتوياته من الوثيقة الأكبر لهذه الإستراتيجية وتمت إضافته إلى الملحق ٣.

١٣ خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني، ٢٠١٨ – ٢٠٢٠، مجلس السياسات الاقتصادية، الصفحتان ٢٦، ٢٧.
١٤ المصدر نفسه، الصفحتان ٤٥، ٤٦.

٤ المشاكل والتحديات

٤-١ الحواجز الفنية أمام التجارة (TBT)، وتدابير الصحة والصحة النباتية (SPS)، وتسهيل التجارة (TFA)

تتمثل أهداف اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة في ضمان ألا تشكل القواعد الفنية و التشريعات والأنظمة والتعليمات والمواصفات وإجراءات تقييم المطابقة أي عوائق لا داعي لها أمام التجارة الدولية. والهدف من ذلك هو تحقيق التوازن بين السماح الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية باتخاذ تدابير تنظيمية لحماية المصالح المشروعة وضمان ألا تصبح القواعد الفنية الوطنية و التشريعات والأنظمة والتعليمات، والمواصفات وإجراءات تقييم المطابقة عقبات لا داعي لها أمام التجارة الدولية. ويعد التناسق عنصراً محورياً في اتفاق الحواجز الفنية أمام التجارة، ويتضح جلياً في اثنين من المتطلبات:

- ينبغي أن تستخدم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية المواصفات والأدلة والتوصيات الدولية، أو الأجزاء ذات الصلة منها، كأساس لقواعدها الفنية الوطنية وإجراءات تقييم المطابقة الخاصة بها.
- ينبغي أن تؤدي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية دوراً كاملاً في إعداد المواصفات والأدلة والتوصيات الدولية من خلال المشاركة في هيئات التوحيد القياسي (التقييس) الدولية.

ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية هي الهيئة الوطنية للتقييس ونقطة الاستعلام عن شؤون الحواجز الفنية أمام التجارة. ويطبق الأردن قواعد السلوك الجيد في إعداد المواصفات القياسية والقواعد الفنية وتبنيها وتطبيقها والإخطار بها وفقاً لاتفاق الحواجز الفنية أمام التجارة. ويجوز لأي طرف معني اقتراح مواصفات وقواعد فنية وإعدادها من جانب لجان فنية تضم خبراء من الجهات ذات العلاقة.

ويخضع نظام تدابير الصحة والصحة النباتية أساساً لقانون الرقابة على الغذاء، وقانون الدواء والصيدلة، وقانون المؤسسة العامة للغذاء والدواء، وقانون الزراعة. ووزارة الزراعة مسؤولة عن تدابير الصحة والصحة النباتية لحماية صحة الحيوان والنبات من الآفات والأمراض. وتعد الوزارة أيضاً نقطة الاستعلام الوطنية بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية. وتتولى المؤسسة العامة للغذاء والدواء المسؤولية عن سلامة وجودة المواد الغذائية والعقاقير. وتتولى الجمارك الأردنية ووزارة الزراعة والمؤسسة العامة للغذاء والدواء إجراء أعمال الفحص والتفتيش على الحدود. وتتوافق إجراءات التفتيش مع التدابير الصحية والنباتية الدولية، والدستور الغذائي، والمواصفات القياسية الأردنية.

تعتبر عمليات مراجعة السياسات التجارية، التي تنص عليها اتفاقات منظمة التجارة العالمية، تطبيقا عمليات لفحص وتقييم التجارة والسياسات المتصلة بها في البلدان الأعضاء. وقد أجريت

آخر مراجعة في الأردن في نوفمبر/ تشرين الثاني [١٤] وخلصت إلى أن الأردن يواجه تحديات غير مسبوقة، بما في ذلك الاضطرابات في بلدين مجاورين، وانقطاع طرق التجارة التقليدية، والغموض المحيط بالآفاق الاقتصادية العالمية. ويعتمد الأردن اعتماداً كبيراً على منافع النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومن شأن رؤية الأردن ٢٠٢٥، التي تمثل الإطار الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن تقود طريق الأردن للتغلب على هذه التحديات الإقليمية. وستؤكد هذه الرؤية على أن سلامة سياسة المالية العامة، والاستقرار السياسي والاقتصادي، والشمول الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والإصلاحات المؤسسية، ستمكن الأردن من التقدم. ولا يمكن تحقيق هذه الإنجازات بدون المساعدة الفنية وبناء القدرات، على مستوى المملكة والحكومة والقطاع الخاص. وفي العام الماضي، اضطلع العديد من شركاء التنمية بالعديد من البرامج والمشروعات والأنشطة التداخلية لتعزيز تنمية التجارة والصناعة في الأردن. وستتضمن رؤية الأردن ٢٠٢٥ العديد من المبادرات والتدابير، وستتيح منصة متوازنة لإحداث تكامل على مستوى المساعدات الفنية وتنسيقها.

٤-٢ مشكلات الجودة

تبين من خلال مراجعة الوثائق ذات الصلة وجود العديد من مشكلات الجودة في الأردن. وتشير وثيقة تقييم البنية التحتية للجودة في الأردن (انظر الملحق ١) إلى ما يلي:

- ضرورة تفعيل القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٧ بشأن «الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية»، وضمان وضع الإستراتيجية الوطنية للرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية، ومراجعة جميع الإجراءات ذات الصلة وتحسينها. وهذا أمر بالغ الأهمية للجهات ذات الأعمال لأنه سيقلل من أعباء التعامل مع مختلف الجهات التنظيمية ويقلل من التكاليف المرتبطة بذلك.
- ومن المهم إشراك الجهات ذات العلاقة من القطاعين الخاص والعام عند وضع إستراتيجيات لمختلف وظائف البنية التحتية للجودة الوطنية، ومراجعة التشريعات، وتحسين العمليات والخدمات.
- لا تتوفر معلومات عن القواعد الفنية والمواصفات القياسية وإجراءات تقييم المطابقة من بمنظمة التجارة العالمية / الحواجز الفنية أمام التجارة لنقطة الاستعلام / مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية إلا عند الطلب فقط. وتعد نقطة إخطار منظمة التجارة العالمية مسؤولية وزارة الصناعة والتجارة والتموين التي تحتاج أيضاً إلى وضع آليات لتحليل الإخطارات الواردة وتزويد الجهات ذات العلاقة بالمعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب.
- وأنشئت اللجنة العليا لتطوير التفتيش على الأعمال بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٧، برئاسة وزير الصناعة والتجارة والتموين، وتضم ممثلين عن مختلف الجهات التنظيمية

١٤ WT/TPR/S/325 - استعراض منظمة التجارة العالمية للسياسة التجارية للأردن.

المشاركة في أنشطة التفتيش. تشمل مسؤوليات اللجنة وضع إستراتيجية وطنية لتحسين عمليات التفتيش على الأنشطة الاقتصادية. وتتألف اللجنة من هيئات تفتيش من القطاع العام فقط.

وتشير وثيقة مشروع البنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن – مهمة تحديد نطاق مكون تدابير الصحة والصحة النباتية (انظر الملحق ٢)، إلى ما يلي:

- ضرورة وضع سياسة وطنية لسلامة الغذاء لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الأردنية في السوق الدولية، وكذلك لتدعيم منظومة سلامة الغذاء المحلية. ومن شأن هذه السياسة أن تساعد على تنمية القدرات المحلية على العمل في إطار نظام تدابير الصحة والصحة النباتية بوصفها الطريقة المعتادة لمعالجة المنتجات الغذائية، وستتيح مناقشة المشكلات داخل الحكومة.
- وبموجب المادة ٦ من قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية رقم (٣٣)/٢٠١٧، يتم تحديد وزارة الزراعة والمؤسسة العامة للغذاء والدواء باعتبارهما سلطات مختصة للرقابة والتفتيش على المواد الغذائية. وينبغي أن تتسم عملية صياغة الوثائق بالشفافية، وأن تأخذ في الاعتبار المواصفات القياسية الأردنية وتوصيات هيئة الدستور الغذائي، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والاتفاقية الدولية لحماية النبات، لضمان تقييم أثر الأنظمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي منع الازدواجية في إصدار القواعد والضوابط، التعليمات والتشريعات وقصر إعداد الوثائق التنظيمية المستندة إلى المبادئ والأدلة الدولية، على السلطات المختصة، بالتعاون مع الهيئات الأخرى، والقطاع الخاص وجمعيات المستهلكين.
- وتعد مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية نقطة الاتصال بشأن الدستور الغذائي.

وتشير وثيقة مكون إستراتيجية التصدير القطاعية في الإستراتيجية الوطنية للتصدير (٢٠١٤ -٢٠١٩) (انظر الملحق ٣) إلى ما يلي:

- تقديم الخدمات ذات الصلة بالجودة من مجموعة من المؤسسات العامة والخاصة وشبه العامة. وتعد وزارة الصناعة والتجارة والتموين الوزارة الراعية للقطاع ولكنها لا تؤدي أي دور مباشر. ويعاني النظام من ضعف هيكلي كبير من حيث عدم وجود مؤسسة تتحمل المسؤولية العامة عن قيادة القطاع وتطويره لضمان تنسيق جميع أنشطته. وتؤدي مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية دوراً رئيسياً في الاضطلاع بهذا الدور، ولكنها لا تستطيع توليه بالكامل بسبب تضارب المصالح المحتمل.
- ولا توجد سياسات على المستوى الوطني تستهدف تعزيز وتشجيع الاستثمار في الجودة في مختلف القطاعات.
- ومن الضروري تحسين التنسيق والتعاون بين مختلف الهيئات بشأن الأنظمة المتعلقة بالجودة.

- كما من الضروري تخصيص التمويل الحكومي لمعالجة مشكلات الجودة على نحو أكثر كفاءة وفعالية.
- ولا يتمتع واضعو السياسات والعاملون في المؤسسات العامة بقدر كبير من المعلومات بشأن مشكلات الجودة.
- ويشكل ضعف إطار تدابير الصحة والصحة النباتية أحد المعوقات الرئيسة أمام تصدير المنتجات الزراعية.
- ولا تتمتع المنشآت، وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بقدر كبير من الوعي بالمواصفات القياسية للجودة وأهميتها، أو ربما تفتقر إلى الحوافز اللازمة لتحسين هذا الوضع.
- ولا تستطيع نسبة كبيرة من المنشآت الوفاء بالمعايير والمواصفات التي تتطلبها أسواق التصدير الرئيسة.
- وترى المنشآت أن تكاليف الوفاء بمعايير التصدير مرتفعة، مما يسهم في انخفاض مستويات الاستثمار والامتثال.
- ولدى المنشآت فهم محدود بالمسائل المتعلقة بالإدارة الفعالة لسلاسل الإمداد، مما يؤدي إلى فقدان الجودة.

وتشمل مشكلات الجودة التي أثيرت في وثائق أخرى ما يلي:

- اختلاف الإجراءات غير الجمركية المطبقة على الشركات حسب الصناعة، حيث إن بعض المتطلبات واقعية وذات صلة بالقطاع المعني وهناك متطلبات ليس لها صلة بالقطاع المعني وتعتبر قواعد تقييم المطابقة أثقل الإجراءات عبئاً على مصدري السلع الزراعية، إذ تمثل أكثر من ثلث مجموع الإجراءات غير الجمركية.[١٥]
- ويتعلق ثلث الإجراءات غير الجمركية المرهقة التي يطبقها الشركاء التجاريون بتقييم المطابقة.[١٦]
- ومن أكبر التحديات التي تواجه المنشآت في الأردن التكاليف التنظيمية، بما في ذلك عدم إمكانية التنبؤ بالإطار التنظيمي.[١٧]
- ومن الضروري زيادة الصادرات لنجاح الأردن. ويجب أن يكون الاقتصاد الأردني موجهاً نحو التصدير من أجل المنافسة والابتكار، واجتذاب الاستثمارات التي يمكن أن تحول المملكة إلى مركز إقليمي للسلع والخدمات عالية الجودة.[١٨]
- ولا تدرك معظم الشركات نطاق الخدمات المتاحة لدعم التجارة.[١٩]

١٥ مركز التجارة الدولية (٢٠١٨). الأردن: وجهات نظر الشركات. سلسلة صادرة عن مركز التجارة الدولية بشأن الإجراءات غير الجمركية. مركز التجارة الدولية، جنيف.
١٦ المصدر نفسه.
١٧ تحسين الوضع، مسار الأردن نحو النمو.
١٨ المصدر نفسه.
١٩ تقييم سوق الخدمات المرتبطة بالتجارة في الأردن، التقرير النهائي، برنامج التجارة لأجل التشغيل التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨.

- لما كانت جهات تقديم خدمات التصدير الأردنية لا تقدم في برامجها مجموعة دعم كاملة، فلا يوجد منفذ موحد يمكن أن يحصل منه المصدرون على المعلومات التي يحتاجون إليها.[٢٠]
- هناك حاجة ملحة إلى معلومات مثل المواصفات القياسية لإدارة الجودة، بما في ذلك معلومات عن كيفية تلبيتها، والمقاييس.[٢١]

٤-٣ التحديات المتعلقة بالبنية التحتية للجودة

تبين من مراجعة الوثائق ذات الصلة وجود تحديات مرتبطة بالبنية التحتية للجودة في الأردن.

وتشير وثيقة تقييم البنية التحتية للجودة في الأردن (انظر الملحق ١) إلى ما يلي:

- لم يوقع الأردن بعد على اتفاقية المتر، وهي المعاهدة التي أنشأها المكتب الدولي للأوزان والمقاييس.
- استوفى المركز الوطني الأردني للمترولوجيا المتطلبات الخاصة بقدراته على المعايرة والقياس التي من المزمع إدراجها في قاعدة بيانات المقارنات الرئيسة للمكتب الدولي للأوزان والمقاييس، غير أنه لا يمكن نشرها في قاعدة البيانات إلى أن يوقع الأردن – ممثلاً في مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية – على اتفاقية المتر.
- وينبغي وضع إستراتيجية للقياس العلمي تحدد أهدافاً ومبادرات واضحة فيما يتعلق بأولويات وضع معايير القياس الوطنية والمحافظة عليها، وفئات الدقة في معايير القياس الوطنية، (المستوى الأولي أو الثانوي)، وعلاقات الاتصال الدولية والإقليمية اللازمة لاكتساب الاعتراف الدولي والحفاظ عليه.
- وثمة حاجة إلى تقدير الطلب على خدمات القياس القانوني للمجال الخاضع للتنظيم. وينبغي أن يكون تقدير الطلب أحد المدخلات المستخدمة في وضع إستراتيجية القياس القانوني التي تتناول الحاجة إلى توسيع نطاق الخدمات أو تطويرها، وشراء معدات جديدة، وزيادة الخبرة القائمة أو اكتساب خبرة جديدة، فضلاً عن التدريب وبناء القدرات اللازمين لخبراء القياس وغيرهم من الكوادر الفنية والإدارية.
- ولا تزال مسألة وضع القواعد الفنية من جانب جهات تنظيمية مختلفة مثار قلق. ولا يوجد تشريع أو إطار لوضع وتنسيق وتنفيذ القواعد الفنية في جميع الوزارات والجهات التنظيمية في البلاد.
- ومن الضروري مراجعة عملية وضع القواعد الفنية على المستوى الوطني، حتى تصبح أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ.

٢٠ المصدر نفسه.
٢١ المصدر نفسه.

- ويتم تشجيع وحدة الاعتماد في نظام الاعتماد والتقييس الأردني على مواصلة توسيع شراكاتها الإقليمية والدولية لتوسيع نطاق الخبرة أو اكتسابها فيما يتعلق بالخبراء والمُقيّمين وكوادرها الخاصة.
- ويشكل التنسيق بين مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية تحدياً، ويتطلب آلية تضمن تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف المؤسسات بشكل أفضل، ضماناً للتنسيق والتعاون على نحو سليم فيما بينها، ولا سيما فيما يتعلق بوضع القواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة.
- ولا توجد سياسة أو إستراتيجية لضمان جودة الخدمات التي تقدمها هيئات منح شهادات المطابقة ومختبرات الفحص التابعة للقطاع الخاص العاملة في السوق. ويجب أن تكون هيئات تقييم المطابقة معتمدة من قبل هيئة اعتماد معترف بها، ويجب أن تكون مسؤولة قانوناً عن عملها.
- وعلى الرغم من أن خدمات الفحص التي تقدمها الجمعية العلمية الملكية والمختبرات الخاصة الأخرى تُستخدم في حالة عدم توفر المختبرات الحكومية للفحص المطلوب، لا توجد سياسة أو إستراتيجية حكومية لإسناد خدمات تقييم المطابقة هذه للقطاع الخاص بصورة رسمية.
- ومن الأهمية بمكان أن تعد مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية برنامجاً للاتصال والتوعية، لرفع الوعي بين مختلف الجهات ذات العلاقة من القطاعين الخاص والعام بشأن أهمية أدوارهم في وضع المواصفات والقواعد الفنية، وتشجيعهم على المشاركة بفعالية.
- وتم إنشاء اللجنة العليا لتطوير التفتيش على الأعمال بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٧، برئاسة وزير الصناعة والتجارة والتموين، وتضم ممثلين عن مختلف الجهات التنظيمية المشاركة في أنشطة التفتيش. تشمل مسؤوليات اللجنة وضع إستراتيجية وطنية لتحسين عمليات التفتيش على الأنشطة الاقتصادية. وتتألف اللجنة من هيئات تفتيش من القطاع العام فقط.

وتشير وثيقة مشروع البنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن – مهمة تحديد نطاق مكون تدابير الصحة والصحة النباتية (انظر الملحق ٢)، إلى ما يلي:

- لا يتعين أن تكون المنتجات مستوفية للمواصفات القياسية الدولية فحسب، بل يتعين ذلك أيضاً على الأنظمة المطبقة في البلد المصدر. وحتى مع أفضل المنتجات، سيظل المنتجون الأردنيون يعانون من أجل الوصول إلى بعض الأسواق بسبب الطريقة التي تعمل بها الأنظمة المحلية في الأردن، وهو ما يؤثر بدوره على كيفية النظر إلى المنتجات الأردنية.
- وتُعامل المنتجات الغذائية في الغالب بنفس الطريقة التي تعامل بها المنتجات غير الغذائية في الأردن. غير أن المنتجات الغذائية، في مجال التجارة الدولية، لديها نظام منفصل من القواعد والممارسات بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية.

- وينبغي للأردن أن يتبنى ممارسات لضمان سلامة الغذاء علمًا بأن هذه الممارسات تعتبر القاعدة السائدة في بعض الأسواق الأكثر ربحية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي. ويولي الأردن حالياً أهمية لفحص المنتجات الغذائية في المرحلة النهائية من الإنتاج أو التصنيع، في مقابل فحص الأنظمة الفعلية للإنتاج والتصنيع. ويعد ذلك أمراً أساسياً في إنشاء نظام محلي لسلامة الأغذية يمكن أن يرخص للمنتجات المحلية الدخول إلى الأسواق الدولية المختلفة.
- ويؤثر التركيز الراهن على فحص المنتجات النهائية على استخدام المختبرات. وهي بالغة الأهمية للتجارة الدولية لأنه وإن كان من الضروري إجراء بعض الفحوصات، فإن معظمها يمثل إهداراً للموارد ولا يغطي الفحوصات المشروعة التي ينبغي إجراؤها. ومن ثم، يحول ذلك عن غير قصد دون استخدام الموارد في إجراء فحوصات أكفأ في مرحلة مبكرة من سلسلة القيمة.
- وعند إصلاح نظام إنتاج الأغذية وتصنيعها، يجب دعم مجالين من المجالات ذات الأولوية، وهما:
  - وضع نظام للتتبع واسترجاع المنتجات الغذائية.
  - تحسين مراقبة واستخدام مبيدات الآفات، فضلاً عن تحسين الفحوصات.
- ولا تعد الممارسات الخاصة بإصدار قواعد فنية للمواد الغذائية من الممارسات التنظيمية الجيدة. ويجب أن يحل محلها قواعد أفقية ورأسية، تستند إلى الدستور الغذائي، وتوصيات المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لحماية النبات.
- ويجب تقييم قدرات المختبرات التي تختبر الأغذية للأغراض الرسمية وإنشاء شبكة من المختبرات المعتمدة.
- يجب ألا يتم فحص العينات الرسمية إلا في المختبرات المعتمدة.
- للحد من أعباء عمليات التفتيش على المنشآت، يجب تدعيم نهج الرقابة المستند إلى تحليل المخاطر، على المستوى التنظيمي وطوال التنفيذ. ويجب استخدام الأدوات المناسبة للتفتيش والتخطيط وتقييم المخاطر وضمان شفافيتها.

وتشير وثيقة مكون إستراتيجية التصدير القطاعية في الإستراتيجية الوطنية للتصدير (٢٠١٤-٢٠١٩) (انظر الملحق ٣)، إلى ما يلي:

- ضرورة معالجة التضارب المتصور داخل مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية فيما بين تقييم المطابقة والاعتماد.
- تتسم البنية التحتية للمختبرات المتخصصة والمعتمدة جملة عامة يجب التوضيح، ولا سيما بالنسبة للمختبرات المعتمدة دولياً. يجب التعقيب على الموضوع.
- ضرورة تعزيز البنية التحتية لمنح شهادات المطابقة والفحص والتفتيش. يجب التعقيب على الموضوع.

- غالباً ما تحتاج الشركات إلى الحصول على شهادات مطابقة متعددة.
- هناك عدد محدود من استشاريي الجودة المحليين (مع عدم المعرفة بهم على نطاق واسع)، والاستعانة باستشاريي الجودة الدوليين، وهو أمر باهظ التكلفة.

وتشمل التحديات المتعلقة بالبنية التحتية للجودة الوطنية التي أثيرت في وثائق أخرى ما يلي:

- لا تزال التجارة مع الاتحاد الأوروبي متدنية للغاية، إذ لا تتعدى ٣٪. والتحديات من وجهة نظر السلطات الأردنية هي تطبيق التشريعات والمتطلبات بشكل كامل التي تفرضها الأسواق الأوروبية [٢٢]. ومع ذلك، تحاول الشركات الأردنية، بتشجيع من الحكومة، أن تنوع شركاءها التجاريين، واعتبار بلدان الاتحاد الأوروبي مقصداً واعداً.
- تعتبر قواعد الفحص ومنح شهادات المطابقة من بين الأعباء الصارمة. وسواء فرضتها السلطات الأردنية أو الأجنبية، فإنها تشكل أكثر من ٩٠٪ من مجموع القواعد الفنية، وهي إجراءات تتعلق تحديداً بكل منتج. [٢٣]
- أشارت الشركات إلى أن بعض الفحوصات استغرقت وقتاً أطول مما كان متوقعاً بسبب محدودية عدد المرافق، وصعوبة وصولها إليها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتسبب المشكلات الفنية داخل المختبرات في حدوث تأخيرات. وفي حالة خروج الآلات عن العمل بسبب الأعطال، فلا يوجد سوى القليل من البدائل.
- من الشكاوى الشائعة بين المصدرين أن الفحوصات تتسبب في تأخيرات تتراوح من يومين إلى عشرة أيام. وأفاد المستوردون بوجود مشكلات مماثلة. ومن ثم يتعين تخزين البضائع في المستودعات، الأمر الذي يضيف تكاليف قد تكون مرتفعة للغاية. ويمكن أن تؤدي هذه التأخيرات إلى خسارة المنتجات القابلة للتلف، ويشعر المستوردون أنهم لا يملكون سيطرة تذكر على هذه العملية. [٢٤]

٥ الترتيبات المؤسسية

٥-١ القواعد الفنية والتشريعات والتعليمات إلزامية التطبيق

تعتبر الشفافية، متمثلة في الإخطارات المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية، عنصراً أساسياً في تحقيق درجة أكبر من الوضوح وإمكانية التنبؤ وتوفير المعلومات عن السياسات والقواعد والأنظمة التجارية. وتستتبع الشفافية الإجابة على الأسئلة المعقولة ونشر الأنظمة. وتشترط منظمة التجارة العالمية أيضاً على الأعضاء نشر جميع تدابير الصحة والصحة النباتية وإبلاغ السلطة المعنية

٢٢ مركز التجارة الدولية (٢٠١٨). الأردن: وجهات نظر الشركات. سلسلة صادرة عن مركز التجارة الدولية بشأن الإجراءات غير الجمركية. مركز التجارة الدولية، جنيف.
٢٣ مركز التجارة الدولية (٢٠١٨). الأردن: وجهات نظر الشركات. سلسلة صادرة عن مركز التجارة الدولية بشأن الإجراءات غير الجمركية. مركز التجارة الدولية، جنيف.
٢٤ المصدر نفسه.

إذا كانت هناك تغييرات في هذه التدابير. وعند تنفيذ الاتفاقية، يُطلب من الأعضاء تعيين هيئة حكومية مركزية واحدة تكون مسؤولة عن متطلبات الإخطار بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وهي الهيئة الوطنية للإخطار. كما يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إنشاء نقطة استعلام وطنية تكون مسؤولة عن الإجابة على أسئلة البلدان الأعضاء الآخرين حول الحواجز الفنية أمام التجارة / تدابير الصحة والصحة النباتية، وأي مشكلات أخرى ذات صلة، وإخطار الجهات ذات العلاقة بالقواعد الفنية في مختلف مراحل الصياغة.

ينص الملحق ١ من اتفاق منظمة التجارة العالمية – الحواجز الفنية أمام التجارة، المصطلحات وتعاريفها لأغراض هذا الاتفاق، على أن القواعد الفنية هي «الوثائق التي تبين مواصفات المنتجات أو العمليات وأساليب الإنتاج المرتبطة، بما فيها الأحكام الإدارية المطبقة، ويكون الامتثال لها إلزامي». وقد تغطي هذه الأحكام المصطلحات أو الرموز، أو التعبئة، اشتراطات العلامات التجارية أو متطلبات الغلاف المطبقة على المنتج أو العملية أو أسلوب الإنتاج. ويلخص الجدول ١ الاختلافات بين القواعد والمعايير (المواصفات القياسية).

الجدول ١: االمواصفات القياسية

اللوائح	المعايير
عملية وضع ضوابط تنظيمية.	عملية وضع معايير.
الحكومات مسؤولة عن تولي زمام المبادرة في وضع القواعد والضوابط الحاكمة.	تسهل المؤسسات وضع المعايير عملية وضع المعايير استجابة للطلبات ذات الصلة.
تتشاور الحكومات مع الأطراف المعنية. وقد تشير القواعد إلى المعايير أو تشترط الاستعانة بهيئات تقييم المطابقة المعتمدة.	مؤسسات وضع المعايير تسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن محتوى المعايير.
إنفاذ الامتثال الإلزامي.	تقييم المطابقة الاختيارية.
تنفذ الحكومات القواعد وتظل خاضعة للمساءلة عن الإنفاذ حتى في حالة قيام جهات أخرى بذلك نيابة عنها.	تقوم المختبرات و جهات منح شهادات المطابقة والتفتيش (هيئات تقييم المطابقة) بتقييم المطابقة.

مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية هي الجهة المسؤولة عن اصدار المواصفات القياسية الأردنية. ويجوز أيضاً إصدار القواعد الفنية (من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية) والتشريعات الأخرى إلزامية التطبيق من جانب هيئات حكومية أخرى، مثل وزارة البيئة وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات ووزارة الصحة. وقد أُجريت مراجعة وتعديل لقانون المواصفات والمقاييس في عام ٢٠١٥. وركزت المراجعة على سلامة المنتجات المطروحة في السوق. وقد مُنحت المؤسسة سلطة أكبر لإنفاذ القواعد الفنية. وحدد التعديل أيضاً التزامات الجهات الاقتصادية الفاعلة، وشدد العقوبات المفروضة على المخالفات.

ولا تزال مسألة وضع القواعد الفنية من جانب جهات تنظيمية مختلفة مثار قلق. ويتم نشر جميع القواعد الفنية التي تعدها مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية في الجريدة الرسمية، وهي تستند إلى مواصفات قياسية دولية أو إقليمية أو وطنية. ولا يبدو أن هناك إطاراً وطنياً متفقاً عليه يقدم إرشادات بشأن كيفية معالجة القضايا التي يمكن مواجهتها عند وضع القواعد الفنية في إطار أفضل الممارسات. وفضلاً عن ذلك، فإن عمليات وضع القواعد الفنية المستخدمة حالياً من جانب المؤسسات المختلفة لا تتضمن ضرورة تقييم للأثر التنظيمي. ولذلك، يجب مراجعة عملية وضع القواعد الفنية وتنقيحها لجعلها أكثر شفافية وزيادة إمكانية التنبؤ بها. وتتمثل إحدى طرق القيام بهذا [٢٥] في تفعيل اللجنة العليا المنشأة وفقاً للقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٧ من أجل «الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية». وتتولى هذه اللجنة مهمة مراجعة القواعد الفنية وإجراءات التفتيش ذات الصلة، على النحو الذي تنفذه الجهات التنظيمية المختلفة لضمان الجودة والفعالية، وتفادي الازدواجية في نطاق الاختصاص، والتأكد من احتوائها على متطلبات فنية واضحة، وإجراءات تقييم المطابقة، فضلا عن تفاصيل الجهة التنظيمية المسؤولة. ويوصى بأن تتناول سياسة الجودة الوطنية ضرورة وضع إطار مشترك لوضع وتنفيذ القواعد الفنية على مستوى جميع الوزارات والهيئات التنظيمية المسؤولة، بما في ذلك الاستخدام الملائم لتقييم الأثر التنظيمي.

٢-٥ حالة الممارسات التنظيمية الجيدة وتقييمات الأثر التنظيمي

يتم حالياً تطبيق الممارسات التنظيمية الجيدة على نطاق واسع على الصعيد الدولي لتحسين جودة وفاعلية القوانين والأنظمة والضوابط الحاكمة. ويتم تطبيق الإجراءات والأنظمة والأدوات والطرق المعترف بها دولياً لتحسين جودة الأنظمة وضمان تحقيق نواتج تنظيمية فعالة وشفافة وشاملة ومستدامة. وقد أدركت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا الاتجاه ووضعت وثيقة إرشادية للممارسات التنظيمية الجيدة [٢٦]. وتتضمن الممارسات التنظيمية الجيدة التزاماً بتقديم معلومات عن الأجندات التنظيمية، والتشاور مع الجهات ذات العلاقة والجمهور، وتقييم أي آثار محتملة للأنظمة المستقبلية قبل إصدارها. وبعد مرور بعض الوقت على تفعيل الأنظمة، سيتم تقييم الأداء بشأن تحقيق النتائج المرجوة في إطار الممارسات التنظيمية الجيدة وتهدف الممارسات التنظيمية الجيدة إلى تلبية الحاجة في الاقتصادات والمجتمعات الحديثة إلى وضع أنظمة فعالة من أجل مساندة:

- النمو والاستثمار والابتكار وانفتاح الأسواق ودعم سيادة القانون؛
- الإصلاحات الهيكلية وريادة الأعمال وانفتاح الأسواق؛
- تحديد أولويات الإصلاح وإرسال إنذارات مبكرة لواضعي السياسات بشأن المشكلات التنظيمية التي يتعين معالجتها؛

٢٥ انظر تقييم البنية التحتية للجودة في الأردن، صفحة ٥٠.

٢٦ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٤)، حوكمة الأجهزة التنظيمية، ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأفضل الممارسات للسياسات التنظيمية، مطبوعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. http://dx.doi.org/-9789264209015/10.1787en

- تقديم تقييمات للأثر تستند إلى الشواهد لدعم اتساق السياسات؛
- إيلاء مزيد من الاهتمام إلى آراء المستخدمين الذين ينبغي أن يكونوا جزءاً من العملية؛
- التأكيد مجددا على التشاور والاتصال والتعاون والتنسيق على جميع مستويات الحكومة، ولا سيما في الساحة الدولية؛
- مراجعة دور الجهات التنظيمية والتوازن بين مسؤوليات القطاعين الخاص والعام عن التنظيم، من أجل ضمان المساءلة وتفادي سيطرة بعض الأطراف؛
- تحديد الأدوات اللازمة لتقييم الأداء والتقدم وقياسهما واستخدامها.

تسمى الأداة المفضلة لتطبيق الممارسات التنظيمية الجيدة، تقييم الأثر التنظيمي، والذي يستخدم لتحديد الوضع الحالي. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدامه لتحديد طبيعة المشكلة، والأهداف والنواتج المتوقعة لأي وثيقة قانونية مقترحة، حفاظاً على الجودة العالية للتشريعات ولتجنب العواقب غير المقصودة. وتعتبر منهجية الممارسات التنظيمية الجيدة / تقييم الأثر التنظيمي النهج الدولي المفضل اليوم.

وقد حددت الحكومة ضرورة الإصلاح التنظيمي في الأردن. وتشير وثيقة تحسين الوضع: مسار الأردن نحو النمو، إلى اعتزامها «إنشاء نظام من الممارسات التنظيمية الجيدة وتنفيذه لزيادة القدرة على التنبؤ ببيئة الأعمال». ولهذا، فقد يكون من المفيد إخضاع الوثائق القانونية المستقبلية لمبادئ الممارسات التنظيمية الجيدة، بالاستعانة بأداة تنفيذها الرئيسة: تقييم الأثر التنظيمي. ومن شأن استخدام أداة تقييم الأثر التنظيمي المناسبة أن تسهم في تحسين جودة جميع التشريعات في الأردن. وسيساعد ذلك في ضمان أن تكون القواعد الفنية المستندة عملية وضع المواصفات القياسية هي العلاج المناسب في حالة معينة لحماية المجتمع أو البيئة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يساعد في منع إساءة الاستخدام المحتملة للقواعد الفنية، ويمكن أن تكون أنشطة الإنفاذ المرتبطة بذلك مصدراً مهماً لتوليد الدخل.

٣-٥ المواصفات القياسية

المواصفات القياسية هي متطلبات موثقة يمكن أن تكون جزءا من الاتفاقات التي تترجم السمات المرغوبة إلى أبعاد، وحدود سماح، وأوزان، وعمليات، وأنظمة، وأفضل الممارسات، وتفاصيل أخرى. ومن ثم، فإن السلع والخدمات التي تتوافق مع هذه المتطلبات تمنح المشترين والمستخدمين ثقة زائدة. وبالنسبة لبلدان نامية مثل الأردن، تشكل المواصفات القياسية الدولية التي وضعها خبراء في المجال على أساس توافق عالمي في الآراء مصدراً مهماً للمعرفة التكنولوجية. ومن خلال تحديد الخصائص التي يُتوقع أن تفي بها السلع والخدمات من أجل الوصول إلى أسواق التصدير، تتيح المواصفات القياسية الدولية للبلدان النامية أساساً لاتخاذ القرارات الصحيحة فيما هو مطلوب عند استثمار مواردها الشحيحة. وينص الملحق ١ لاتفاق منظمة التجارة العالمية– الحواجز الفنية أمام التجارة، وأحكام ومصطلحات الحواجز الفنية أمام التجارة، المصطلحات

وتعاريفها لأغراض هذا الاتفاق، على أن المطابقة للمواصفات القياسية ليست إلزامية. ويمكن مقارنة هذا التعريف بتعريف القاعدة الفنية الوارد في اتفاق الحواجز الفنية أمام التجارة الذي ينص على أن القواعد الفنية تعني «الوثائق التي تبين مواصفات المنتجات أو العمليات وأساليب الإنتاج ذات الصلة، ويشمل ذلك الأحكام الإدارية المطبقة التي ينبغي الامتثال لها».

وتناط مسؤولية التقييس عادة بهيئة مواصفات قياسية وطنية، تمثل مصالح البلد المعني داخل المنظمات مثل المنظمة الدولية للتقييس (ISO). ويجوز لهيئة المواصفات الوطنية إيفاد أعضاء في الوفود الوطنية المشاركة في وضع المواصفات القياسية ذات الأهمية الأساسية لاقتصاد بلدانهم. وسواء شاركت هيئة المواصفات الوطنية في وضع مواصفات قياسية أم لا، فلها الحرية في اعتماد المواصفات القياسية الدولية وترجمتها باعتبارها مواصفات قياسية وطنية وقف اتفاقيات مبرمة مع الجهات المصدرة لها. ومن خلال الاستعانة بالمواصفات القياسية الدولية، تضمن هيئة المواصفات القياسية الوطنية استفادة المملكة من أحدث المعارف، وتلبية المنتجات المنتجة محلياً للمتطلبات التي يطلبها عملاء التصدير. وبالنسبة للمستهلكين، توفر مطابقة السلع والخدمات للمواصفات القياسية الدولية أيضاً ضماناً بشأن الجودة والسلامة والموثوقية.

وتعد مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية الجهة المسؤولة عن اصدار المواصفات القياسية الأردنية وقد أُنشئت مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وفقاً لقانون المواصفات والمقاييس رقم ١٥ لسنة ١٩٩٤، المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته. وتنص المادة ٤ على أن المؤسسة مسؤولة عن تحقيق الأهداف التالية:

- تبني نظام وطني للمواصفات والمقاييس يقوم على الممارسات الدولية المقبولة.
- مواكبة التطور العلمي والفني في مجالات أنشطة المواصفات والمقاييس وتقييم المطابقة واعتماد المختبرات.
- ضمان صحة وسلامة مواطني المملكة وحماية البيئة من خلال التأكد من أن السلع والمنتجات والخدمات مطابقة للقواعد الفنية التي تعتمدها المؤسسة لهذا الغرض.
- ضمان جودة السلع والمنتجات والخدمات المحلية من خلال تبني مواصفات قياسية أردنية مناسبة من أجل تعزيز قدرة الأردن على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ومن ثم دعم الاقتصاد الوطني.

إن المملكة الأردنية الهاشمية عضو في المنظمة الدولية للتقييس وعضو مشارك في الهيئة الكهروتقنية الدولية. ويشارك الأردن في ١٢ لجنة فنية في المنظمة الدولية للتقييس، وأربع لجان فنية في الهيئة الكهروتقنية الدولية الدولية [٢٧]. ويسمح ذلك للجهات ذات العلاقة المحليين بتقديم إسهاماتهم في المواصفات القياسية الدولية، ويدعم مواءمة المواصفات القياسية الوطنية مع المواصفات القياسية الدولية. وهذا نشاط مهم في مجال تسهيل الصادرات. ويبلغ العدد الإجمالي

٢٧ مركز التجارة الدولية (٢٠١٨). الأردن: وجهات نظر الشركات. سلسلة صادرة عن مركز التجارة الدولية بشأن الإجراءات غير الجمركية. مركز التجارة الدولية، ج.

للمواصفات القياسية الأردنية الصادرة، حتى نهاية عام ٢٠١٤، ٢٩٨٩ مواصفة [٢٨]، منها ٥٠٪ تتماشى مع المواصفات القياسية الدولية. وتغطي المواصفات القياسية الأردنية بشكل أساسي جميع القطاعات الاقتصادية الأردنية، ويجري تطبيقها على نطاق واسع في القواعد الفنية المتعلقة بالأغذية والكوابل والصحة والبيئة وحماية المستهلك.

وتعد المملكة الأردنية الهاشمية عضوا أيضاً في لجنة الدستور الغذائي، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وطرفا متعاقدا في الاتفاقية الدولية لحماية النبات. وتستند متطلبات تدابير الصحة والصحة النباتية في الأردن إلى المواصفات القياسية الدولية.

وتتولى مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية المسؤولية عن إصدار المواصفات القياسية الوطنية للأردن. وهي تعد المواصفات القياسية وتعدلها وتتبناها، بالإضافة إلى القواعد الفنية في قطاعات محددة، مثل الأغذية والأعلاف، والمنتجات الزراعية، والمعدات الكهربائية والإلكترونية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومواد البناء، والتعبئة، والكيماويات، وأنظمة الإدارة.

وأعدت المؤسسة الإستراتيجية الوطنية للتقييس للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢١. وقد أُعدت هذه الإستراتيجية بمشاركة مختلف الجهات ذات العلاقة، بما في ذلك شركات الصناعة والتجارة وجمعيات الأعمال ومنظمات القطاع العام والعاملين في مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية. وتتضمن الإستراتيجية هدفين إستراتيجيين: ١) ضرورة مواءمة المواصفات القياسية والقواعد الفنية الأردنية مع المواصفات القياسية الدولية والإقليمية والوطنية التي تلبي احتياجات العملاء؛ (٢) ضرورة تلبية جميع الاحتياجات القطاعية المحددة عبر المشاورات الفنية، ومساعدة الجهات ذات العلاقة على المطابقة مع القواعد الفنية.

٤-٥ المقاييس (المترولوجيا)

إن المترولوجيا هي علم القياس، ودوره لا غنى عنه في ضمان أن تكون المنتجات أو الخدمات ذات جودة عالية باستمرار، وبالتالي حماية الصحة والسلامة والبيئة والمستهلكين. كما يتيح قياسات دقيقة ومتسقة من خلال معدات قياس موثوق بها. ولا يمكن للشركات تنفيذ ضوابط العمليات تنفيذاً مُرضياً، لتصنيع منتج أو تقديم خدمة تلبي الخصائص المعيارية الموحدة بشكل موثوق إذا لم تكن أدوات الضبط، مثل أدوات قياس الضغط أو حجم تدفق المياه أو درجة الحرارة، معايرة وفقاً لسلسلة مرجعية. ويجب معايرة معدات القياس المستخدمة في المختبرات لضمان أنها توفر قياسات موثوقة ويعتمد عليها.

يتألف نظام القياس الوطني من القياسات العلمية والقانونية والصناعية. ويمكن تقسيمه فرعياً كالتالي:

- القياس العلمي: هو وضع وتنظيم أعلى مستوى من معايير القياس.

٢٨ المصدر نفسه.

- القياس القانوني: هو ضمان صحة القياسات حيثما يكون لها تأثير على شفافية التجارة، وإنفاذ القانون، والصحة، والسلامة.
- القياس الصناعي: هو الأداء المُرضي لأدوات القياس المستخدمة في الصناعة والإنتاج والفحص.

وعلى الصعيد الدولي، يقوم المكتب الدولي للأوزان والمقاييس بتنسيق القياس العلمي. غير أن القياسات الوطنية يشرف عليها مركز وطني معين للمترولوجيا، والذي يعد أحد الموقعين على ترتيب (اتفاق) الاعتراف المتبادل للجنة الدولية للأوزان والمقاييس.

ويتيح الترتيب إطاراً مؤسسياً وفنياً للمراكز الوطنية للمترولوجيا للاعتراف بمعايير القياس وشهادات المعايرة الخاصة ببعضها البعض، ومن ثم دعم التجارة العالمية. وعلى الرغم من أن المركز الوطني للمترولوجيا في الأردن قد استوفى متطلبات قدرات المعايرة والقياس، بما يؤهله للتسجيل في قاعدة بيانات المقارنات الرئيسة للمكتب الدولي للأوزان والمقاييس، لكن لا يمكن نشر ذلك في قاعدة البيانات والاعتراف به دولياً حتى يوقع الأردن – ممثلاً في مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية – على اتفاقية المتر. وتضطلع المنظمة الدولية للمقاييس القانونية بوظيفة إشراف مماثلة لأغراض القياس القانوني. والأردن عضو مشارك في المنظمة الدولية للمقاييس القانونية.

ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية مسؤولة عن الإشراف على جميع أنشطة القياس في المملكة. وفيما يتعلق بالقياسات العلمية والصناعية، فهناك المركز الوطني الأردني للمترولوجيا، الذي تديره وتسيره الجمعية العلمية الملكية، ويعد أحد المراكز التابعة لها، بناء على اتفاق تم توقيعه مع مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية في عام ٢٠٠٦. ووفقاً لأحكام هذا الاتفاق، تخضع أنشطة المركز للمتابعة من جانب لجنة توجيهية تتألف من تسعة ممثلين من القطاعين الخاص والعام، فضلاً عن الجمعية العلمية الملكية. ويُمثل القطاع الخاص تمثيلاً محدوداً، بعضوين عن غرفتي الصناعة والتجارة.

ويتولى المركز مسؤولية المحافظة على معايير القياس الوطنية والمعايير الوطنية الأولية والحفاظ عليها ووضعها، بما يضمن تسلسلها في إطار نظام الوحدات الدولي (SI). ويغطي المركز مجالات القياس الرئيسة الموزعة بين معايير المستويين الأولي والثانوي [٢٩]. من خلال ١٤ مختبراً للمعايرة الوطنية.

وتشمل المعايير الوطنية ما يلي:

- القياسات الكهربائية، والفولتية، والتيار، والمقاومة، والسعة، والحث، والتردد، والزمن.
- القياس الفيزيائي والميكانيكي، ودرجة الحرارة، والرطوبة، والأبعاد، والضغط، والكتلة، والقوة.

٢٩ انظر تقييم البنية التحتية للجودة في الأردن، الصفحتان ٢٩، ٣٠.

هناك معايير ثانوية تستخدم لتقديم خدمات المعايرة في مجالات القياس الكهربائي والفيزيائي والميكانيكي، وكذلك الطاقة، والتدفق، والحجم، والسرعة، والسطوع، ومعدات القياس الطبي الحيوي. ولا توجد حالياً أي إمكانات في مجالات القياس الضوئي والإشعاعي، وتدفق المياه، والصوتيات، والموجات فوق الصوتية، وعدادات قياس سرعة الهواء والاهتزازات، والكيمياء العضوية وغير العضوية، والمواد المرجعية المعتمدة.

المركز الوطني الأردني للمترولوجيا عضو مشارك في برنامج آسيا والمحيط الهادئ للقياس (APMP)، ويشارك في مقارناته الإقليمية بين المختبرات، التي تنظم على أساس خاص. والمركز ليس طرفا في أية اتفاقية تجارة إقليمية ذات صلة بمنظمات أو لجان القياس في إطار أنشطة المؤتمر العام المعني بالأوزان والمقاييس، أو أي لجان استشارية أخرى. وجميع مختبرات المعايرة الوطنية للمركز الوطني الأردني للمترولوجيا معتمدة وفقاً للمواصفة القياسية ISO/IEC ١٧٠٢٥ في إطار نظام الاعتماد الأردني، وهي في مجموعها:

- تقدم خدمات قياس ومعايرة معتمدة لجميع القطاعات العلمية والاقتصادية والصناعية التجارية الخاصة والعامة مثل الصناعات الدوائية والكهربائية والبناء والكيماويات وغيرها مثل مختبرات الفحص والمستشفيات:
- تقوم بإجراء مقارنة بين مختبرات المعايرة؛
- تقدم الاستشارات الفنية في مجالات المترولوجيا والقياس والمعايرة: و
- تقدم المساعدة في بناء القدرات، والدورات التدريبية، والندوات وحلقات العمل.

وتقع مسؤولية أنشطة المترولوجيا القانونية في الأردن [٣٠] على عاتق مديرية المقاييس في إطار مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية. وتطبق مديرية المقاييس التعليمات الواردة في وثيقة تنظيم أعمال المترولوجيا في المملكة رقم ٣ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاتها. وتصف هذه التعليمات هيكل نظام المترولوجيا العام في الأردن، بما في ذلك تنفيذ أعمال المترولوجيا القانونية فيما يتعلق بالعبوات المعبأة مسبقاً ومعدات القياس القانوني المستخدمة في التجارة وإنفاذ القانون، والصحة والسلامة. وتصف التعليمات أيضاً العلاقة مع القواعد المحلية ومواءمتها مع توصيات المنظمة الدولية للمقاييس القانونية. ولدى مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية فرعان رئيسيان، أحدهما في إربد يغطي المنطقة الشمالية، والآخر في العقبة ويغطي المنطقة الجنوبية. وهذه المكاتب مسؤولة عن أنشطة مراقبة السوق ومراقبة الحدود المنوطة بالمؤسسة، بما في ذلك عمليات أعمال التفتيش المترولوجية القانونية. وتتألف مديرية المقاييس من خمسة أقسام: ١) العبوات المعبأة مسبقاً؛ ٢) الضغط والطول والحرارة؛ ٣) الأوزان والموازين؛ ٤) الحجوم والمحروقات؛ ٥) عدادات التاكسي. ويشمل القسم الأخير مركز التحقق من عدادات التاكسي. وتنفذ الأقسام المختلفة عمليات التحقق والمعايرة ومراقبة السوق وفقاً للمسؤوليات المنوطة بها.

٣٠ المصدر نفسه، الصفحة ٢٣.

ويركز القياس الصناعي على توفير المعدات المعايَرة المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات التي لا تخضع لضوابط القياس القانوني. والدولة مسؤولة مسؤولية كاملة عن القياسات العلمية والقانونية، بينما يمكن – وينبغي – تقديم القياس الصناعي من جانب مختبرات معايرة مستقلة (بما في ذلك مرافق البحث والتطوير)، التي تم اعتمادها لنطاقات محددة للمعايرة وفقاً لمتطلبات المواصفات القياسية الدولية للمختبرات، على سبيل المثال المواصفة ISO/IEC ١٧٠٢٥. وفي الأردن، يجرى القياس الصناعي حالياً في مختبرات المعايرة الكائنة في الجمعية العلمية الملكية، ومختبرات المعايرة التابعة للقوات الجوية الملكية الأردنية، ومختبرات معايرة خاصة [٣١]. ومن بين مختبرات المعايرة الخاصة المعروفة التي أنشئت في الأردن، هناك ثلاثة فقط تنشط وتعمل في مجالات مختلفة، مثل الضغط، ودرجة الحرارة، والرطوبة، والوقت، والسرعة، والسرعة المتجهة، والقياسات الكهربائية. وليس هناك مختبر معتمد من بين هذه المختبرات، وليس معلوما ما إذا كانت المعايير المرجعية لمختبرات المعايرة متسلسلة في معايرتها في إطار معايير القياس الوطنية للمركز الوطني الأردني للمترولوجيا [٣٢].

٥-٥ الاعتماد

الاعتماد هو العملية التي تمنح بموجبها هيئة رسمية اعترافا رسميا بأن هيئة أو شخص ما مؤهل للقيام بمهام محددة. وفي إطار البنية التحتية للجودة الوطنية، تقوم الهيئة المسؤولة عن الاعتماد بتقييم كفاءة هيئات تقييم المطابقة، مثل جهات منح شهادات المطابقة لأنظمة إدارة المنتجات والاشخاص، ومختبرات الفحص والمعايرة وجهات التفتيش.

وتسعى هيئات الاعتماد إلى الحصول على اعتراف بشهادات اعتمادها ضمن إطاري منتدى الاعتماد الدولي وهيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات. وتعزز وتدير كلا الهيئتين ترتيبات الاعتراف المتبادل أو المتعدد الأطراف التي يتفق بموجبها الأعضاء الذين استوفوا المعايير على الاعتراف بنتائج أعمال الفحص أو التفتيش أو منح شهادات المطابقة أو الاعتماد للطرف الآخر. وتمثل هذه الترتيبات خطوة مهمة نحو الحد من التقييمات المتعددة التي قد تحتاج السلع والخدمات والأنظمة والعمليات والمواد إلى الخضوع لها، وخاصة عند تداولها عبر الحدود. ولما كانت هذه الترتيبات تسهل قبول السلع والخدمات في كل مكان على أساس تقييم واحد في بلد واحد، فإنها تسهم في كفاءة نظام التجارة الدولية، مما يعود بالنفع على الموردين والعملاء على حد سواء.

وفي الأردن، تقع وحدة الاعتماد في مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية. وفي عام ٢٠١٥، غيرت المؤسسة هيكلها التنظيمي وفقاً لنظام التنظيم الإداري رقم ٨٨ لعام ٢٠١٥. وأنشأ النظام الجديد منصب مدير نظام الاعتماد والتقييس وهو على نفس مستوى المدير العام لمؤسسة المواصفات

٣١ للاطلاع على معلومات عن النطاقات، انظر: إدارة الجودة في الأردن: دليل خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥، الصفحات ٣١ – ٣٤.
٣٢ انظر تقييم البنية التحتية للجودة في الأردن، صفحة ٣١.

والمقاييس الأردنية. ويتبع المدير المسؤول عن الاعتماد مباشرة وزير الصناعة والتجارة والتموين لضمان الحيادية. وتقدم وحدة الاعتماد خدمات الاعتماد التالية: [٣٣]

- اعتماد جهات تقييم المطابقة، مثل مختبرات الفحص والمعايرة وفقا للمواصفة القياسية ISO/IEC 17025؛ والمختبرات الطبية وفقا للمواصفة القياسية ISO 15189؛ وجهات التفتيش وفقا للمواصفة القياسية ISO/IEC 17020 وجهات منح الشهادات للمنتجات وفقاً للمواصفة القياسية ISO/IEC 17065.

وتقوم وحدة الاعتماد بتشغيل نظام يتوافق مع المواصفة القياسية ISO/IEC 17011 بشأن هيئات الاعتماد، وتتمتع بعضوية كاملة في هيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات [٣٤]، ومن ثم فهي أحد الموقعين على ترتيب الاعتراف المتبادل لهيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات. وهي أيضاً عضو مشارك في هيئة التعاون الأوروبي للاعتماد (EA). وحازت وحدة الاعتماد اعترافاً إقليمياً من جانب الجهاز العربي للاعتماد في فبراير/ شباط ٢٠١٧، واعترافاً دولياً من جانب هيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧ عن نطاقات المعايرة والفحص وفقاً للمواصفة القياسية ISO/IEC 17025، والفحوصات الطبية وفقاً للمواصفة القياسية ISO 15189.

وفي فبراير/شباط ٢٠٢١، ووفقا لخطتها الإستراتيجية، تقدمت وحدة الاعتماد في نظام الاعتماد والتقييس الأردني بطلب لتوسيع النطاق في مجال التفتيش بحسب المواصفة القياسية ISO/IEC 17020:2012. وفي الوقت الحالي، تعتمد وحدة الاعتماد الأردنية هيئات تقييم المطابقة وفقاً لما يلي:

- جهات التفتيش وفقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17020:2012؛
- مختبرات الفحص وفقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17025:2017؛
- مختبرات المعايرة وفقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17025:2017؛
- مختبرات الفحص الطبي وفقاً للمواصفة القياسية الدولية٢ ISO 15189:201؛
- هيئة منح الشهادات وفقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17065:2012.

ولدى الأردن حالياً مختبران وطنيان معتمدان لدى دائرة الاعتماد بالمملكة المتحدة. ومختبرات الجمعية العلمية الملكية معتمدة وفقا للمواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17025: 2017 في إطار نظام الاعتماد الأردني وجهة الاعتماد بالمملكة المتحدة وحصلت على شهادة اعتماد وفقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO 9001:2015 من لويدز ريجستر.

٣٣ المصدر نفسه، الصفحة ٣٥.
٣٤ انظر https://ilac.org/signatory-detail/?id=

٥-٦ تقييم المطابقة (CA)

تقييم التوافق هي العمليات والإجراءات المستخدمة لإثبات أن السلع أو الخدمات أو أنظمة الإدارة أو المنظمات أو الأفراد مستوفاة بالمتطلبات المحددة. أُدرجت هذه المتطلبات أيضًا في المعايير الدولية، وهذا يساعد على ضمان الاتساق في جميع أنحاء العالم، فضلًا عن القبول عبر الحدود لنتائج تقييم التوافق. يعتبر تقييم التوافق إحدى الركائز الأربع للبنية التحتية الوطنية للجودة. كما تشكل المكونات المؤسسية الرئيسية الأخرى في البنية التحتية الوطنية للجودة المؤسسات المحلية رفيعة المستوى المسؤولة عن التوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد. تتلخص وظائف تقييم التوافق في الفحص والاختبار والاعتماد.

٥-٦-١ الفحص

يتم فحص المنتج على أساس مجموعة محددة من المعايير، مثل الأداء أو السلامة. ويعد الفحص أحد أشكال تقييم المطابقة. ويوفر الفحص أيضاً الأساس لأنواع أخرى من تقييم المطابقة، مثل التفتيش ومنح شهادات مطابقة المنتجات. وتُعرف المواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17000:2004 مصطلح الفحص بأنه «تحديد واحدة أو أكثر من خصائص موضوع تقييم المطابقة».

ويوجد في الأردن ١٩ مختبراً حكومياً غير طبي. وتعمل هذه المختبرات تحت مظلة وزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة الصحة، ووزارة الزراعة، ووزارة المياه والري، ووزارة الطاقة، وأمانة عمان الكبرى، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء. وتجري أعمال الفحص لأغراض المراقبة وكذلك للبحوث في القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك المياه والبيئة والبناء والغذاء والمستحضرات الصيدلانية والكيماويات ومستحضرات التجميل والمنتجات الزراعية والمعادن والإشعاع. وبعض هذه المختبرات، وتحديداً الموجودة في مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، وهيئة الموارد الطبيعية، ومديرية الأمن العام الأردنية، وإدارة السلامة العامة والمواد الخطرة في المديرية العامة للدفاع المدني، ومختبرات بن حيان العقبة الدولية، معتمدة للقيام بأعمال فحص في إطار نطاقات محددة.[٣٥]

مركز مختبرات الفحص في الجمعية العلمية الملكية

تقدم الجمعية العلمية الملكية خدمات الفحص في مجالات التحليل الكيميائي، بما في ذلك التحليل البيولوجي والتحليل الكيميائي البيئي، ومختبرات الفحص الميكانيكية واللاإتلافية، والتحليلات الفيزيائية والكيميائية لمواد البناء، وفحص كفاءة استخدام المياه. وهي معتمدة لكثير من الفحوصات [٣٦] للسباكة، وكذلك للأجهزة المنزلية للمطابخ والحمامات. ويقدم قطاع مختبرات الفحص خدمات فحص تحليلية للقطاعين الخاص والعام في الأردن وخارجه، بما في ذلك الفحوصات الكيميائية والفيزيائية في المنتجات الغذائية، والفحوصات الصناعية والميكانيكية

٣٥ للمزيد من المعلومات عن النطاقات المعتمدة، انظر: إدارة الجودة في الأردن: دليل خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥، الجدول ٣، الصفحة ٢٠.
٣٦ للمزيد من المعلومات عن النطاقات المعتمدة، انظر: إدارة الجودة في الأردن: دليل خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥، الجدول ٣، الصفحة ٢٠.

والكهربائية والأجهزة المنزلية ومواد البناء. وتشمل خدمات الفحص التي تقدمها ما يلي:

- الفحص الكيميائي: الأغذية، والغازات الطبية والصناعية، وألعاب الأطفال، والدهانات، والوقود، والزيوت المعدنية، والمنسوجات، ومنتجات التبغ، المنظفات، والمعادن الصناعية.
- المياه، المياه العادمة (مياه الصرف) والتربة.
- مواد البناء: الإسمنت والخرسانة (الباطون) والسيراميك والمواد الخام والتربة والأسفلت.
- (المواد المعدنية والبلاستيكية).
- المنتجات الاستهلاكية الكهربائية.

فحص التحليل الكيميائي

يقدم مختبر الكروماتوغرافيا خدمات الفحص الكيميائي لمبيدات الآفات الزراعية، ومبيدات آفات الصحة العامة والبيطرية، والمذيبات العضوية، والأغذية، والمياه والبيئة، والغازات الطبية والصناعية، وسلامة ألعاب الأطفال، والعينات الصيدلانية، والمنتجات البترولية. ويستخدم المختبر أدوات وتقنيات متقدمة مثل: الكروماتوغرافيا الغازية (GC)، والكروماتوغرافيا الغازية المقترنة بالقياس الطيفي الكتلي (GC MS)، والكروماتوغرافيا الغازية المقترنة بالقياس الطيفي الكتلي الترادفي (GC MS/MS)، الكروماتوغرافيا السائل ذات الأداء العالي (HPLC)، والكروماتوغرافيا السائل ذات الأداء الفائق (UPLC)، والكروماتوغرافيا السائل المقترن بالقياس الطيفي الكتلي الترادفي (LC MS/MS)، والكروماتوغرافيا الأيونية (IC)، وتحويل فورييه الطيفي بالأشعة تحت الحمراء (FTIR).

ويقدم مختبر تنظير الطيف خدمات الفحص الكيميائي لتحليل العناصر المعدنية والعناصر النزرة (الشحيحة) في: الأغذية والمياه والبيئة، وألعاب الأطفال والمستحضرات الصيدلانية، والمنتجات البترولية والبلاستيك، والأسمدة الزراعية، والدهانات، والمنظفات، ومستحضرات التجميل. ويستخدم المختبر أدوات وتقنيات متقدمة مثل الامتصاص الذري ومطياف الانبعاث الذري للبلازما المقترن بالحث (ICP-AES).

البيئة والمياه والغذاء

يقدم مختبر جودة الأغذية خدمات الفحص الكيميائي والفيزيائي لكل من: الحليب ومنتجات الألبان، ومنتجات اللحوم، والزيوت والدهون، والمشروبات والعصائر، والفواكه والمنتجات المشتقة من الخضروات، والسكر، ومنتجات السكر، وغيرها. ويقدم مختبر الأحياء المجهرية فحوصات مجهرية للمنتجات الغذائية، والمياه والمياه العادمة (مياه الصرف الصحي)، ومستحضرات التجميل، والحمأة، والتربة، والنباتات، وتقييم كفاءة المطهرات. ويعد مختبر السجائر المختبر

الوحيد في الأردن الذي يقدم مجموعة واسعة من الفحوصات الكيميائية والفيزيائية للسجائر والتبغ وفقاً لأحدث المواصفات القياسية الدولية مع الامتثال للوائح المحلية والدولية. يقدم مختبر المياه خدمات الفحص الكيميائي والفيزيائي للمياه والمياه العادمة والحمأة والتربة والنباتات.

المختبرات الميكانيكية

تقدم المختبرات الميكانيكية خدمات الفحوصات الميكانيكية والفيزيائية والحرارية لمختلف المواد المعدنية والبلاستيكية والأنظمة الحرارية كما هو موضح أدناه:

- يقدم مختبر المعادن خدمات الفحوصات الميكانيكية والفيزيائية على عينات معدنية مختلفة، مثل قضبان الفولاذ المسلح، وأنابيب الفولاذ الملحومة وغير الملحومة، والأسلاك والحبال الفولاذية، والصفائح والألواح الفولاذية، وأسطوانات وصمامات الغاز، وخلاطات المياه والصنابير، ومكابح المركبات، وغيرها.
- يقدم مختبر البلاستيك والمطاط خدمات الفحوصات الفيزيائية والحرارية والميكانيكية للمنتجات البوليمرية والمطاطية.
- يقدم مختبر الفحوصات اللاإتلافية واللحام خدمات متخصصة للتفتيش والاستشارات الخاصة باللحام، بالإضافة إلى خدمات أهلية عمليات اللحام والقائمين على اللحام.
- يقدم مختبر الفحوصات الحرارية خدمات الفحص لمختلف أنواع الأجهزة الحرارية والغازية.

فحوصات الكيمياء الصناعية

تقدم مختبرات الكيمياء الصناعية خدمات الفحص التالية:

- يقدم مختبر المواد الخام خدمات فحص الأسمدة والأعلاف الحيوانية ومستحضرات التجميل المنظفة والصخور الفوسفاتية والأسمنت.
- يقدم مختبر الأقمشة والورق خدمات فحص الأقمشة والورق والكرتون والسجاد والموكيت والأحذية والورق الصحي والحفاضات ولعب الأطفال والعشب الاصطناعي والأغشية المقاومة للماء.
- يقدم مختبر النفط وزيوت التشحيم خدمات فحص لزيوت التشحيم، وسوائل الفرامل، ومضادات التجمد، والشحوم، والمذيبات، والمنتجات البترولية.
- يقدم مختبر الوقاية من الأشعة خدمات فحص التركيب الكيميائي (باستخدام تقنية فلورة الأشعة السينية XRF)، وتكوين المواد (باستخدام تقنية فلورة الأشعة السينية XRD)، وقياس

٣٧ انظر تقييم البنية التحتية للجودة في الأردن، صفحة ٤٤.

مستويات الإشعاع، وقياس الجرعات الشخصية والبيئية باستخدام مقياس الجرعة الحراري الضوئي (TLD).

- يقدم مختبر الطلاء والورنيش خدمات فحص للدهانات والورنيش والمواد اللاصقة والصبغات.

المختبرات الإنشائية

- تجري المختبرات الإنشائية فحوصات ميدانية ومختبرية على المواد المستخدمة في قطاع الإنشاءات.
- يقدم مختبر الإسمنت فحوصات فيزيائية على الإسمنت الأسود والأبيض، والسيليكا الدقيقة، وغبار السيليكا، والرماد المتطاير، والبوزولانا.
- يقدم مختبر التربة والأسفلت فحوصات ميدانية ومختبرية على مواد التربة المستخدمة في أعمال الطرق، وخلطات الأسفلت، وبلاط الجرانيت، وبلاط الرخام، وحجر البناء الطبيعي والاصطناعي، وغيرها.
- يقدم مختبر السيراميك وجودة المياه الفحوص الفيزيائية على بلاط السيراميك، وتركيبات كفاءة استخدام المياه، وتجهيزات الصرف الصحي، وبلاط الطفلة، والأخشاب، وعلامات الطرق، والزجاج والزجاج المضاد للرصاص.
- يقدم مختبر الخرسانة (الباطون) ومكونات البناء وكيماويات البناء فحوصات ميدانية ومختبرية على الخرسانة والبرابخ والأنابيب الخرسانية والبلاط المتشابك (الإنترلوك) والكتل الخرسانية والجبس المسحوق والألواح الجبسية (الجيبسوم بورد) وفحوصات أحمال المباني والمواد العازلة وغيرها.

المختبرات الكهربائية

تقدم المختبرات الكهربائية خدمات فحوصات الأجهزة الكهربائية المنزلية، بما في ذلك الأجهزة المحمولة مثل المكاوي والمكانس الكهربائية وأجهزة المطبخ؛ والأجهزة الثابتة مثل الغسالات والثلاجات وأفران الميكروويف؛ وأجهزة التبريد؛ والأجهزة الصوتية والفيديو وما شابهها من أجهزة إلكترونية؛ ومعدات تكنولوجيا المعلومات؛ والبطاريات الحمضية الجافة والرصاصية؛ الكوابل المعزولة منخفضة الجهد؛ ومصابيح الإضاءة ودويات المصابيح وسلاسل الإضاءة؛ والكوابح الكهربائية والمحولات؛ المقابس والمآخذ والمفاتيح؛ قواطع الدائرة؛ والألعاب الكهربائية. كما يفحص المختبر درجات الحماية التي توفرها الحاويات والعلب الكهربائية ضد دخول الأوساخ أو المياه.

---

٣٨ انظر https://ilac.org/signatory-detail/?id=

٣٩ مركز التجارة الدولية (٢٠١٨). الأردن: وجهات نظر الشركات. سلسلة صادرة عن مركز التجارة الدولية بشأن الإجراءات غير الجمركية. مركز التجارة الدولية، جنيف.

وتعمل المختبرات الطبية في الأردن تحت رقابة وزارة الصحة [٣٧]. ويشترط على المختبرات الطبية الخاصة في القطاع الصحي التسجيل وفقاً لنظم ترخيص المختبرات الطبية الخاصة لعام ٢٠٠٣. ولا يعتبر الاعتماد وفقا للمواصفة القياسية الدولية ISO ١٥١٨٩ شرطاً مسبقاً لتسجيل المختبرات الطبية.

ويوجد أكثر من ٧٠ [٣٨] هيئة خاصة غير طبية للمعايرة وتقييم المطابقة تعمل في الأردن ومعتمدة لبعض نطاقات نشاطها. وتقدم هذه المختبرات خدمات الفحص في مختلف المجالات، بما في ذلك الفحوصات الإنشائية والميكانيكية والفيزيائية والكيميائية والزراعية والمعدنية وفحوصات المياه والبيئة والأحياء المجهرية.

ووفقاً لتقرير صادر عن مركز التجارة الدولية [٣٩] عام ٢٠١٨، يعتبر القطاع الخاص في الأردن تقييم المطابقة – بما في ذلك الفحوصات التي تجريها مختبرات الجمعية العلمية الملكية ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية – تحدياً كبيراً، وأشار أحد المسوح التي أجريت أنها واحدة من الإجراءات غير الجمركية الرئيسة. وقد اقترح العاملون في القطاع الخاص إنشاء مركز وطني للتقييم للإشراف على جميع المتطلبات وتنسيقها وتوحيدها وتسهيل التدابير والإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد. ووفقاً لمركز التجارة الدولية، فإن هذا المركز سيعمل أيضاً بوصفه هيئة معتمدة للقطاع الخاص فيما يتعلق بجميع التقييمات المطلوبة على مدى عملية التجارة. ورحب كل من القطاعين الخاص والقطاع العام بذلك، كونه وسيلة لتجنب التعرض لمفاجآت عند تصدير السلع، وخاصة المنتجات المصنعة محلياً.

وشجع التقرير نفسه على تطوير المختبرات التي تديرها الحكومة. وأشار إلى أن العديد من الجهات ذات العلاقة الذين تفاعلوا معهم حثوا الحكومة على اجتذاب الاستثمارات لتحديث المختبرات التي تديرها الحكومة، وخاصة تلك التي تفحص الأغذية والمستحضرات الصيدلانية. كما وجهت دعوة لتحديث المختبرات حتى تتمكن من إجراء جميع الفحوصات المتعمقة المطلوبة، ومن ثم الوفاء بمتطلبات الأسواق الشريكة لتسهيل عملية الفحص، الأمر الذي سيخفف أيضاً من العبء الواقع على التجار.

٢-٦-٥ التفتيش

تقدم عملية التفتيش دليلاً موضوعياً على أن السلع والخدمات التي تم تفتيشها تلبي الاحتياجات المحددة للعميل (المشتري والمصنع والجهة التنظيمية). ولا تقتصر عمليات التفتيش التي تجرى على السلع المستوردة والمحلية على حماية الصحة العامة والسلامة والبيئة فحسب، بل تشجع أيضاً على تهيئة بيئة أعمال أقدر على المنافسة. والتفتيش هو فحص المنتج أو تصميم المنتج أو عملية أو منشأة، وتحديد مدى توافقه مع متطلبات محددة، أو، على أساس التقدير المهني، مع المتطلبات العامة.

٤٠ انظر: إدارة الجودة في الأردن: دليل خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥، الصفحة ٢٠.
٤١ المصدر نفسه.

وتؤدي جهات التفتيش دوراً أساسياً في التجارة عبر الحدود. فهي تعمل نيابة عن الحكومات وشركاء الأعمال (المستوردين والمصدرين) من خلال تفتيش السلع والمواد المستوردة. كما تعد مسؤولة عن فحص مجموعة كبيرة من المنتجات والمواد والمنشآت والمصانع والعمليات وإجراءات العمل والخدمات، في القطاع الخاص فضلاً عن القطاع العام، وتعد تقارير عن محددات ومعايير مثل الجودة واللياقة للاستخدام والسلامة المستمرة في العمل. والهدف العام هو الحد من المخاطر التي يتعرض لها مشتري الصنف الجاري تفتيشه أو مالكه أو مستخدمه أو مستهلكه. وغالباً ما تستعين الحكومة والشركات بخدمات جهات التفتيش للتفتيش على الواردات. وتضطلع الوزارات/الأقسام التالية حاليا بأنشطة التفتيش [٤٠]:

- تتولى مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية مسؤولية التفتيش على المنتجات الصناعية.
- تتولى المؤسسة العامة للغذاء والدواء التفتيش على المواد الغذائية والمستحضرات الصيدلانية.
- وزارة الزراعة مسؤولة عن التفتيش على الحيوانات والنباتات الحية.
- تتولى هيئة تنظيم الاتصالات الأردنية التفتيش على منتجات الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- تقوم وزارة البيئة بعمليات تفتيش بيئية على المنشآت الصناعية.
- حماية المستهلك.
- وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
- أمانة عمان والبلديات.
- الدفاع المدني، إلخ

وتعمل شركات ومؤسسات القطاع الخاص أيضاً في الأردن وتضطلع بأنشطة تفتيش مختلفة [٤١]، مثل ما يلي:

- يقدم مركز تقييم المطابقة التابع للجمعية العلمية الملكية خدمات تفتيش معتمدة دولياً من أطراف خارجية تشمل النطاقات التالية: الرافعات (الأوناش)، ومعدات الرفع، وأنابيب الحديد المطواع، وأسطوانات وصمامات غاز البترول المسال، ومرافق غاز البترول المسال بالجملة. ومركز تقييم المطابقة معتمد من قبل نظام الاعتماد اليوناني (ESYD) بحسب متطلبات المواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17020.
- تقدم SGS عمليات تفتيش قبل الشحن للسلع المصدرة وكذلك عمليات التفتيش عند الوصول إلى وجهتها.
- تشمل خدمات التفتيش الخاصة بشركة TÜV AUSTRIA HELLAS التحقق من تقارير انبعاثات غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون)، وعمليات التفتيش على المصاعد – الموافقة على النوع (الصنف) وفق علامة المطابقة الأوروبية CE، وأعمال التفتيش على منشآت المباني

الصناعية والتشييد المعدني، والآلات الرافعة (الأوناش) والرافعات الجسرية، وأوعية الضغط، ومعدات الغاز، والنقل/المركبات التي تحمل أحمالا خطرة وفقا للتنظيمات الدولية لنقل المواد الخطرة على الطرق (ADR).

يقدم مكتب فيريتاس خدمات تفتيش مثل التحقق من مطابقة المنتجات للأنظمة الوطنية و/أو المواصفات القياسية الدولية. ولم يتسن تحديد أي من أنشطة التفتيش هذه – باستثناء مركز تقييم المطابقة /الجمعية العلمية الملكية – كانت متسقة مع المتطلبات الواردة في المواصفة القياسية الدولية المعنية بالهيئات القائمة بعمليات التفتيش، ISO/IEC ١٧٠٢٠، أو معتمدة وفقها. وهذا أمر مهم في ضوء وقوف الحكومة على وجود مشكلات تتعلق بعمليات التفتيش في الأردن. وتشير وثيقة، تحسين الوضع: الطريق إلى النمو في الأردن إلى اعتزامها «النجاح في تنفيذ الإصلاح الجاري في مجال التفتيش وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين جهات التفتيش».

٣-٦-٥ منح شهادات المطابقة

الشهادة هي إثبات رسمي من هيئة لمنح الشهادات بأن المنتج أو الخدمة أو المؤسسة أو الشخص، مستوف لمتطلبات مواصفة قياسية وذلك بعد الخضوع إلى التقييم أو الفحص أو التفتيش أو التقدير. ومن الأمثلة الأكثر شهرة على ذلك شهادة أنظمة إدارة الجودة (ISO 9001) وأنظمة الإدارة البيئية (ISO 14001) وسلامة الغذاء (ISO 22000) وإدارة الطاقة (ISO 50001) وأمن المعلومات (ISO/IEC 27001). ويمكن تناول مسألة منح شهادات المطابقة في الفئات التالية: برامج للمنتجات والأنظمة والأفراد.

يمكن أن تتضمن خطوات منح الشهادات للمنتجات الفحص الأولي للمنتج، بالإضافة إلى تقييم لنظام إدارة الجودة لمورده. ويمكن أن يتبع ذلك فحص العينات من المصنع و/أو السوق المفتوحة. وتشمل برامج منح شهادات مطابقة المنتجات الأخرى الفحص الأولي وفحص المراقبة. ومنح شهادة مطابقة الأنظمة هي العملية التي بموجبها تعتبر المؤسسة مستوفية للمتطلبات المحددة للنظام، مثل ISO 9001، بالنسبة للجودة، و ISO 14001 لأنظمة الإدارة البيئية. ويتوقف نوع نظام منح شهادات المطابقة على توافر المواصفات القياسية الوطنية والإقليمية والدولية. ويتوقف أيضاً على درجة المخاطر المحتملة على المستهلكين ومستخدمي المنتج.

وتعد مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية الجهة الحكومية الوحيدة لمنح شهادات المطابقة التي تقدم شهادات المطابقة للمنتجات.

وتمنح مديرية شهادات المطابقة شهادات مطابقة للمنتجات مثل شهادة علامة الجودة الأردنية، وشهادة حلال للأغذية، وشهادات المطابقة لأغراض محلية ولأغراض التصدير، وشهادة شمسي،

٤٢ المصدر نفسه.
٤٣ المصدر نفسه.

وشهادة الإنتاج العضوي، كما تمنح شهادة الممارسات الزراعية الجيدة GLOBAL G.A.P، وتعمل المديرية وفقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO / IEC 17065 . ومديرية شهادات المطابقة حاصلة على الاعتماد الدولي والوطني من قبل وحدة الاعتماد في نظام الاعتماد الأردني وهيئة الاعتماد الوطنية في جمهورية ألمانيا الاتحادية (DAkkS) في نطاقات مختلفة [٤٢] وتمنح مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية علامة الجودة الأردنية (JQM)، وهي شهادة اختيارية. وتمنح شهادة علامة الجودة الأردنية بناءً على مطابقة المنتج مع المتطلبات الفنية الخاصة بعلامة الجودة الأردنية، ومطابقة الأنظمة مع أحدث إصدارات المواصفات القياسية الدولية ISO 9001، ISO 22000: للمؤسسات الغذائية؛ وتغطي شهادة علامة الجودة الأردنية جميع المنتجات.

وتتولى مديرية شهادات المطابقة مسؤولية منح شهادات المطابقة للمنتجات مثل: شهادة علامة الجودة الأردنية وشهادة المطابقة المحلية وشهادة المطابقة لغايات التصدير وشهادة وشعار الحلال للأغذية وشهادة الممارسات الزراعية الجيدة وشهادة وشعار شمسي وشهادة الانتاج العضوي، حيث تعمل المديرية وفقاً للمواصفة القياسية الدولية «ISO/IEC 17065:2012» التي تحدد متطلبات الهيئات المانحة لشهادات المطابقة للمنتجات، وهي حاصلة على الاعتماد الدولي من هيئة الاعتماد الألمانية (DAKKS) في مجال منح شهادة علامة الجودة الأردنية ومنح شهادات المطابقة في قطاع زيت الزيتون والدهانات والمنظفات، وفي مجال منح شهادة الممارسات الزراعية الجيدة (GLOBAL G.A.P)، وحاصلة على الاعتماد الوطني (JAS) لمنح شهادات المطابقة للمنتجات المصدرة إلى المملكة العربية السعودية عبر منصة سابر؛ وحاصلة على الاعتماد الدولي من مركز الإمارات العالمي للاعتماد (EIAC) في مجال منح شهادة حلال للأغذية حسب متطلبات معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC)؛ ومتطلبات المواصفات الخليجية (GSO) ومتطلبات المواصفات القياسية الأردنية.

وتقدم ست هيئات خاصة لمنح شهادات المطابقة خدمات منح شهادات المطابقة، بما في ذلك شهادات مطابقة نظام الإدارة، وشهادات مطابقة المنتجات، وشهادات المطابقة للأشخاص. وهي كالتالي: [٤٣]

- يقدم مركز تقييم المطابقة (CAC) التابع للجمعية العلمية الملكية (RSS) خدمات منح شهادات مطابقة المنتجات لمجموعة واسعة من المنتجات الصناعية مثل الأغذية والمنظفات ومبيدات الآفات وأنابيب البولي إيثيلين. وفي الآونة الأخيرة، اجتاز مركز تقييم المطابقة التابع للجمعية العلمية الملكية تقييم الاعتماد وفقا لمتطلبات المواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17065 الذي أجرته وحدة الاعتماد في نظام الاعتماد الأردني.
- لويدز ريجستر لتأكيد الجودة (LRQA) تقدم خدمات منح شهادات المطابقة لمواصفات المنظمة الدولية للتقييس (ISO) تشمل ISO 9001، ISO 14001، ISO 22000، ISO 27001، ISO 50001 والمواصفة القياسية للصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001. فضلاً عن الخدمات التدريبية في المجالات المذكورة. كما تقدم شهادات المطابقة للأشخاص وذلك لمدققي أنظمة الإدارة.

- تقدم SGS (المعروفة سابقاً باسم Société Générale de Surveillance) خدمات شهادات المطابقة لمواصفات ISO القياسية الدولية التي تشمل ISO 9001، ISO 14001، و ISO 22001، و ISO 27001، والمواصفة القياسية للصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001، وشهادة تحليل الأخطار ونقاط المراقبة الحرجة (HACCP). كما تقدم خدمات تدريبية في مجالات الجودة والأداء والصحة والسلامة والتدريب المتعمد لتطوير المدققين. ومن جهة أخرى، تقدم SGS شهادات مطابقة للأشخاص وذلك لمدققي أنظمة الإدارة، على سبيل المثال، ISO 9001، ISO 14001، ISO 22000، ISO 27001، ISO 50001، OHSAS 18001.
- TÜV AUSTRIA HELLAS تقدم مجموعة من خدمات شهادات المطابقة التي تشمل ISO 9001، ISO 14001، ISO 13485، ISO 20000، ISO 22000، ISO 27001، OHSAS 18001، HACCP، FSSC 220، BRC، IFS، SA 8000، EN 16001، GLOBAL G.A.P.، و BS 25999. كما تقدم شهادات أنظمة تأكيد الجودة وفقاً لتعليمات المفوضية الأوروبية EC 16/95، وشهادات المطابقة للمنتجات وفقاً لعلامة المطابقة الأوروبية (CE Marking).
- تقدم DNV GL، التي أنشئت من خلال عملية اندماج بين ديت نورسكي فيريتاس (النرويج) وجرمانشر لويد(ألمانيا)، خدمات شهادات المطابقة لأنظمة الإدارة التي تشمل ISO 9001، ISO 14001، ISO 22000، ISO 27000، ISO 50001، OHSAS 18000، و HACCP. كما تعقد DNV GL دورات تدريبية حول مسائل الجودة والسلامة والبيئة ومسؤولية الشركات.
- AQC الأردن، جزء من الشركة الدولية أبسوليوت كواليتي سرتيفيكيشن (AQC)، تقدم خدمات منح شهادات مطابقة الأنظمة للمواصفات القياسية الدولية ISO 9001، ISO 13485 (نظام الإدارة لمصنعي الأجهزة الطبية)، ISO 14001، ISO 22000، ISO 22716 (ممارسات التصنيع الجيدة [GMP] لمستحضرات التجميل)، ISO 27001، OHSAS 18001، GMP، و HACCP. كما تقدم GLOBALG.A.P. وشهادات مطابقة المنتجات المتعلقة بعلامة المطابقة الأوروبية (CE). كما تقدم شهادة مطابقة للأشخاص وذلك لمدققي أنظمة الإدارة، مثل ISO 9001، ISO 14001، HACCP و ISO 22000.

٤٤ إدارة الجودة في الأردن: دليل خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥.
٤٥ المصدر نفسه.

الجدول ٢: خدمات منح شهادات المطابقة في الأردن [٤٤]

حكومية/ خاصة	الهيئة المانحة لشهادة المطابقة	نوع شهادة المطابقة		
		أنظمة إدارة	منتجات	أشخاص
حكومية	JSMO مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية	لا يوجد	✓	لا يوجد
خاصة	CAC/RSS	لا يوجد	✓	لا يوجد
	LRQA	✓	لا يوجد	✓
	SGS	✓	✓	✓
	TÜV AUSTRIA HELLAS	✓	✓	✓
	DNV GL	✓	✓	لا يوجد
	AQC Jordan	✓	✓	✓

٤-٦-٥ المراقبة التنظيمية للسوق

تتولى الجهات الحكومية مراقبة الأسواق في إطار أنشطة التفتيش على المنافذ الحدودية، وكذلك في السوق لضمان مطابقة المنتجات في السوق المحلية للمتطلبات المنصوص عليها في التشريعات. وتجري عدة جهات حكومية أنشطة مراقبة الأسواق في الأردن. فعلى سبيل المثال، تتولى مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية مسؤولية التفتيش على المنتجات الصناعية، وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات مسؤولة عن التفتيش على منتجات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء مسؤولة عن التفتيش على الغذاء والأدوية، ووزارة الزراعة مسؤولة عن التفتيش على المواشي الحية والنباتات، ووزارة البيئة مسؤولة عن التفتيش البيئي على المنشآت الصناعية. ويوجد لدى السلطات الحكومية مختبرات فحص خاصة بها لأغراض مراقبة السوق. وكذلك تتعاقد من الباطن مع مختبرات معتمدة تقدم خدمات الفحص غير المتاحة لدى المختبرات الحكومية. [٤٥]

٤٤ إدارة الجودة في الأردن: دليل خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥.
٤٥ المصدر نفسه.

٦ الخلاصة

يقدم تحليل وضع سياسة الجودة الوطنية الحالي تفاصيل عن مختلف قضايا البنية التحتية للجودة الوطنية التي حددتها البحوث المكتبية باستخدام الوثائق المدرجة في قائمة المراجع. وقد ظهرت في الوثائق الإستراتيجية للأردن احتياجات كثيرة ومتكررة تتعلق بالبنية التحتية للجودة الوطنية، والتي من الممكن تدعيم تنفيذها وتكون أكثر استدامة من خلال وضع سياسة للجودة الوطنية في الأردن. والآن، بعد الانتهاء من الخلفية العامة، يجب على الجهات ذات العلاقة الرئيسة استعراض محتويات هذه الوثيقة في معرض الاتفاق حول مجال تركيز سياسة الجودة الوطنية ومحتواها. ومن المهم أيضاً أن تتناول إستراتيجية تنفيذ سياسة الجودة الوطنية الاحتياجات على الأجلين القصير والطويل، ذات الصلة بزيادة تعزيز البنية التحتية للجودة الوطنية اللازمة للأردن وتوسيع نطاقها.

٤٤ إدارة الجودة في الأردن: دليل خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥.
٤٥ المصدر نفسه.

الملحقات

الملحق ١: تقييم البنية التحتية للجودة في الأردن

الملحق ٢: مشروع البنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن – مهمة تحديد نطاق مكون تدابير الصحة والصحة النباتية

الملحق ٣: إستراتيجية التصدير القطاعية للإستراتيجية الوطنية للتصدير (٢٠١٤-٢٠١٩): إدارة الجودة

قائمة بالمصادر والمراجع الأخرى:

- تقييم سوق الخدمات المرتبطة بالتجارة في الأردن، التقرير النهائي، برنامج التجارة لأجل التشغيل التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨.
- مركز التجارة الدولية (٢٠١٨). الأردن: وجهات نظر الشركات. سلسلة صادرة عن مركز التجارة الدولية بشأن الإجراءات غير الجمركية. مركز التجارة الدولية، جنيف.
- الأردن ٢٠٢٥ – رؤية وإستراتيجية وطنية.
- إدارة الجودة في الأردن: دليل خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥، مركز التجارة الدولية، المعهد الألماني للمترولوجيا، مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، جنيف/عمان.
- الإستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل (٢٠١٩-٢٠٢٢)
- الإستراتيجية الوطنية للتصدير (٢٠١٤-٢٠١٩)
- تحسين الوضع: مسار الأردن نحو النمو
- WT/TPR/S/325 – الأردن. تقرير من الأمانة العامة. جهاز مراجعة السياسة التجارية، ٢٠١٥، منظمة التجارة العالمية. جنيف.
- WT/TPR/S/325 – الأردن. رد من الحكومة، ٢٠١٥، منظمة التجارة العالمية. جنيف.

سياسة الجودة الوطنية للأردن - إستراتيجية التنفيذ الخمسية (٢٠٢١ - ٢٠٢٦)

جدول المحتويات

الفصل الأول - المقدمة		**٥٩**
الفصل الثاني - رؤية سياسة الجودة الوطنية وأهدافها ومقاصدها		**٦٠**
٢-١	الرؤية	٦٠
٢-٢	الغايات والأهداف الاستراتيجية	٦٠
٢-٢-١	الهدف الاستراتيجي ١: التزام قوي ومستدام بالجودة في الأردن	٦٠
٢-٢-٢	الهدف الاستراتيجي ٢: زيادة مستوى الوعي بالجودة بين كل من الموردين والمستهلكين في الأردن، من خلال غرس ثقافة الجودة في المجتمع بأكمله والعمل على استدامتها	٦١
٢-٢-٣	الهدف الاستراتيجي ٣: وضع إطار للقواعد الفنية في الأردن - بما في ذلك إصدار التشريعات اللازمة التي تلبي المتطلبات الدولية، مثل اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية في التجارة الدولية وتدابير الصحة والصحة النباتية وتسهيل التجارة، وأفضل الممارسات الدولية	٦١
٢-٢-٤	الهدف الاستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة وافية بالغرض ومعترف بها دولياً، تلبي احتياجات الأردن، والعمل على الحفاظ عليها	٦٢
٢-٢-٥	الهدف الاستراتيجي ٥: توفير التوجيه والإشراف	٦٣
٢-٢-٦	الهدف الاستراتيجي ٦: الاتصال والتشاور	٦٣
الفصل الثالث - أهداف إستراتيجية تنفيذ سياسة الجودة الوطنية وإستراتيجياتها ومستهدفاتها ومؤشراتها		**٦٤**
٣-١	الهدف الاستراتيجي ١: التزام قوي ومستدام بالجودة في الأردن	٦٤
٣-٢	الهدف الاستراتيجي ٢: زيادة مستوى الوعي بالجودة بين كل من الموردين والمستهلكين في الأردن من خلال تأصيل ثقافة الجودة في المجتمع بأكمله والعمل على استدامتها	٦٥
٣-٣	الهدف الإستراتيجي ٣: وضع إطار للقواعد الفنية في الأردن - بما في ذلك إصدار التشريعات اللازمة التي تلبي المتطلبات الدولية، مثل اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية في التجارة الدولية وتدابير الصحة والصحة النباتية وتسهيل التجارة، وأفضل الممارسات الدولية	٦٧
٣-٤	الهدف الإستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة وافية بالغرض ومعترف بها دولياً، تلبي احتياجات الأردن، والعمل على الحفاظ عليها	٦٩
٣-٥	الهدف الاستراتيجي ٥: توفير التوجيه والإشراف	٧٥
٣-٦	الهدف الاستراتيجي ٦: الاتصال والتشاور	٧٧
الفصل الرابع - إطار المتابعة والتقييم		**٧٨**

الفصل الأول - المقدمة

من الضروري أن تكون السلع والخدمات الناشئة من الأردن أو التي يجري تداولها داخله، مقبولة بسهولة في الأسواق الوطنية والدولية. ومن ثم، يجب تصميمها وتصنيعها وتوريدها على نحو يطابق أو يتجاوز الاحتياجات والمتطلبات والتوقعات المعلنة لكل من تجار التجزئة والمشترين والمستهلكين، وكذلك الجهات التنظيمية. وتشمل المؤشرات الرئيسة لهذا توفر منتجات وخدمات ذات جودة أفضل في جميع القطاعات، والوضوح داخل البلد، وخاصة فيما بين الهيئات، بشأن أدوار ومسؤوليات جميع هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية.

وعلى الرغم من كون تحسين أداء الصادرات يمثل إحدى الأولويات، فمن المهم ضمان حماية وصون المستهلكين والحيوانات والحياة النباتية والبيئة في الأردن على نحو مناسب. وعندما يتناول الأردن في سياسته للجودة الوطنية قدرات وإمكانات البنية التحتية للجودة الوطنية، فستكون لديه أداة لتلبية هذه الاحتياجات على نحو ملائم ومستدام.

ولأغراض تنفيذ سياسة الجودة الوطنية، يلزم وضع إستراتيجية تنفيذ ذات كفاءة وفعالية. وتتضمن سياسة الجودة الوطنية في الأردن ست أهداف إستراتيجية:

- **الهدف الاستراتيجي ١**: التزام قوي ومستدام بالجودة في الأردن؛
- **الهدف الاستراتيجي ٢**: زيادة مستوى الوعي بالجودة بين كل من الموردين والمستهلكين في الأردن، من خلال تأصيل ثقافة الجودة في المجتمع بأكمله والعمل على استدامتها؛
- **الهدف الاستراتيجي ٣**: وضع إطار للقواعد الفنية في الأردن، بما في ذلك إصدار التشريعات اللازمة التي تلبي المتطلبات الدولية، مثل اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية في التجارة الدولية وتدابير الصحة والصحة النباتية وتسهيل التجارة، وأفضل الممارسات الدولية؛
- **الهدف الاستراتيجي ٤**: إنشاء بنية تحتية للجودة تستوفي الغرض من إنشائها ومعترف بها دولياً، وتلبي احتياجات الأردن، والعمل على صيانتها والحفاظ عليها؛
- **الهدف الاستراتيجي ٥**: التوجيه والإشراف؛ و
- **الهدف الاستراتيجي ٦**: الاتصال والتشاور.

وتتناول الفصول التالية من هذه الوثيقة الأهداف الرئيسة المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل. ويتناول الفصل الثاني هذه الأهداف الرئيسة بالتفصيل مع الأهداف المرتبطة بها. ومن أجل تحقيق الآثار المرجوة في الإطار الزمني لسنوات التنفيذ الخمس، قسمت هذه الأهداف الرئيسة والمقاصد (الأهداف المرتبطة بها) مرة أخرى في الفصل الثالث وصولاً إلى مجموعة من الإستراتيجيات والهدفات والمؤشرات القابلة للقياس. ويقدم الفصل الخامس مجموعة من الجداول التي توضح تكليف وزارة أو هيئة لتكون مسؤولة عن تحقيق الأهداف والمقاصد والهدفات الإستراتيجية والإستراتيجيات والمؤشرات ذات الصلة واتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن. ويتناول الفصل الرابع بالتفصيل المتابعة والتقييم الدوريين للتقدم المحرز في تحقيق هذه الإستراتيجية.

الفصل الثاني - رؤية سياسة الجودة الوطنية وأهدافها ومقاصدها

٢-١ الرؤية

إيجاد ثقافة واعية للجودة في الأردن تعزز النمو الاقتصادي المستدام، والقدرة على المنافسة عالمياً، والبنية التحتية، والصمود البيئي، وتحمي صحة ورفاهة جميع المواطنين.

٢-٢ الغايات والأهداف الاستراتيجية

تهدف سياسة الجودة الوطنية إلى ضمان تيسير قبول السلع والخدمات، الناشئة من الأردن أو المتداولة فيه، في الأسواق الوطنية والدولية، مع حماية صحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة. وتشمل المؤشرات الرئيسة لتحقيق الهدف المرغوب توفر منتجات وخدمات ذات جودة أفضل في جميع القطاعات، والوضوح داخل البلد، وخاصة فيما بين الهيئات، بشأن أدوار ومسؤوليات جميع الهيئات المكلفة بالمهام ذات الصلة بموجب سياسة الجودة الوطنية. والهدف من المجموعة التالية من الأهداف الإستراتيجية والمقاصد (الأهداف المرتبطة بها) هو تعزيز تحقيق هذه الغاية.

٢-٢-١ الهدف الاستراتيجي ١: التزام قوي ومستدام بالجودة في الأردن

الأهداف/المقاصد ذات الصلة:

- وضع خطة إستراتيجية لبناء ثقافة الجودة الوطنية وتنفيذها وإدامتها؛
- تحديد ظروف/احتياجات السوق، وتشجيع الابتكار المحلي، وتحديد المساعدة المتعلقة بالبنية التحتية للجودة الوطنية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات المدفوعة باعتبارات السوق وتقديمها؛
- إقامة روابط مناسبة بين التعليم والتدريب في مجال الجودة والبنية التحتية للجودة الوطنية في جميع مستويات النظام التعليمي، وفي الحكومة، والقطاع الخاص، وفي المجتمع على نحو أوسع.
- تنفيذ أنظمة مناسبة للإدارة وخدمة العملاء في القطاع العام؛
- إنشاء برنامج وطني لجوائز الجودة الوطنية داخل قطاع الأعمال والعمل على استمراره.

٢-٢-٢ الهدف الاستراتيجي ٢: زيادة مستوى الوعي بالجودة بين كل من الموردين والمستهلكين في الأردن، من خلال غرس ثقافة الجودة في المجتمع بأكمله والعمل على استدامتها

الأهداف/المقاصد ذات الصلة:

- إنشاء برنامج موجه ومدفوع بالاعتبارات القطاعية يشجع على تفعيل دور البنية التحتية للجودة الوطنية مع القطاع الخاص من خلال المشاورات الفنية، والتدريب ونقل المهارات، والتوجيه، بما في ذلك تحديد أفضل الممارسات التي تساعد في حل المشكلات وزيادة الإنتاجية، وتسجيل هذه الممارسات والترويج لها؛
- وضع/توسيع نطاق حزم المساعدة في مجال البنية التحتية للجودة الوطنية، لا سيما المصممة خصيصاً لقطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بناء على السياسات الحكومية واحتياجات الصناعات؛ و
- تنفيذ برامج التدريب ضمن نشاطات الفحص والتفتيش ومنح شهادات المطابقة بالتعاون مع النظراء المحليين والخارجيين، لمساعدة الصناعة المحلية في تطوير قدراتها ذات الصلة بالجودة، بما في ذلك تنفيذ المواصفات القياسية الإقليمية/الدولية الملائمة، والامتثال لها.

٢-٢-٣ الهدف الاستراتيجي ٣: وضع إطار للقواعد الفنية في الأردن - بما في ذلك إصدار التشريعات اللازمة التي تلبي المتطلبات الدولية، مثل اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية في التجارة الدولية وتدابير الصحة والصحة النباتية وتسهيل التجارة، وأفضل الممارسات الدولية

الأهداف/المقاصد ذات الصلة:

- مراجعة التشريعات والأنظمة الحالية التي تعرف وتحدد المكونات المختلفة للبنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن، لضمان زيادة التعاون وكفاءة العمل فيما بين هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية، بما في ذلك أنشطة مراقبة الأسواق.
- إعداد إطار تشريعي ملائم يشجع على زيادة التماسك والفعالية في تقديم الخدمات ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية (القطاعين العام والخاص على حد سواء) من خلال تشريعات وأنظمة داعمة؛
- وضع نهج منسق، وتعميم أفضل الممارسات، لإعداد/تبني وتنفيذ القواعد الفنية التي تتماشى مع الاتفاقات الدولية التي وقع عليها الأردن وتتسق معها؛
- تعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية والهيئات التنظيمية، بما في ذلك الاستعانة بأعمال تقييم المطابقة من جانب الغير، استناداً إلى ممارسات مقبولة دولياً.
- توفير الموارد الكافية للجهات التنظيمية لضمان فعالية وملاءمة قدرات الإنفاذ؛

- تعزيز تنسيق البنية التحتية للجودة الوطنية والجهات التنظيمية المحلية مع نظرائها في السوق الهدفة، لضمان تلبية المتطلبات التنظيمية السارية، وتلك الواردة في المواصفات القياسية الاختيارية، على نحو كاف، منذ مرحلة مبكرة من تصميم وتطوير المنتجات و/أو المنشآت.

٢-٢-٤ الهدف الاستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة وافية بالغرض ومعترف بها دولياً، تلبي احتياجات الأردن، والعمل على الحفاظ عليها

الأهداف/المقاصد ذات الصلة:

- تحديد الاحتياجات القطاعية ذات الأولوية، الحالية والمستقبلية، في إطار الأنشطة التداخلية التي يتم القيام بها باستخدام البنية التحتية للجودة الوطنية، بما في ذلك خدمات القياس والمعايرة والتفتيش والفحص وشهادات المطابقة؛
- الموافقة على إستراتيجية المواصفات القياسية الوطنية وتنفيذها والحفاظ عليها؛
- ضمان تحديد المواصفات القياسية المناسبة وتبنيها/وضعها لدعم نمو القطاعات ذات الأولوية وبناء على الطلب المثبت؛
- وضع وتنفيذ وتحقيق استدامة إستراتيجية قياس من أجل إنشاء معايير القياس الوطنية (على المستويين الأولي أو الثانوي) ذات الأولوية والحفاظ عليها، بما في ذلك الحصول على الاعتراف الدولي؛
- الارتقاء بقدرات مختبرات القياس بالمركز الوطني للمترولوجيا، وتعزيز كفاءات العاملين لتوفير قياسات متسلسلة مرجعياً تلبي متطلبات الاعتراف الدولي بقدرات المعايرة والقياس في الأردن؛
- وضع إستراتيجية للقياس القانوني وتنفيذها والعمل على إدامتها، تتسق مع متطلبات المنظمة الدولية للمقاييس القانونية وتضمن توفير القدرات والإمكانات اللازمة لتلبية الاحتياجات التنظيمية على نحو مستدام؛
- وضع وتنفيذ وتحقيق استدامة نظام لتقييم المطابقة يستند إلى الاعتماد الوطني، والسعي إلى الحصول على الاعتماد/الاعتراف الدولي، ابتداءً بالوظائف المهمة من الناحية الإستراتيجية، في جميع هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية؛
- توسيع نطاق الاعتماد بما يتماشى مع طلب السوق، بما في ذلك دعم الوصول إلى الأسواق الدولية؛
- وضع اللمسات الأخيرة لتقدير الطلب في السوق وتنفيذه، لتحديد خدمات الفحص اللازمة لتلبية احتياجات أنشطة المراقبة والتفتيش، وكذلك شركات القطاع الخاص الصناعية والتجارية؛
- توسيع نطاق المشاركة في برامج فحص الكفاءة والمقارنات بين المختبرات؛

- وضع وتنفيذ وتحقيق استدامة إستراتيجية تفتيش لتطوير خدمات تفتيش ملائمة للغرض منها تشمل القطاع الخاص؛
- تطوير واستبقاء قدرات وخبرات فنية كافية، لتلبية احتياجات الأردن من خدمات البنية التحتية للجودة الوطنية؛
- ضمان حصول مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية على الكوادر التخصصية والمهنية اللازمة للوفاء بوظائفها المختلفة والمسؤوليات المرتبطة بها؛
- المشاركة الفعالة في الأنشطة الإقليمية والدولية ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية ودعمها والاستفادة منها.

٢-٢-٥ الهدف الاستراتيجي ٥: توفير التوجيه والإشراف

الأهداف/المقاصد ذات الصلة:

- إنشاء آليات للحوكمة والتوجيه الملائمين، بما في ذلك المشاورات المستمرة مع الجهات ذات العلاقة الرئيسيين المحليين والدوليين واستقاء الآراء التقييمية منهم، من أجل التحسين المستمر لجميع جوانب البنية التحتية للجودة الوطنية وتعزيز هذه السياسة.
- إنشاء لجنة لوضع سياسة الجودة الوطنية الوطنية/البنية التحتية للجودة الوطنية والإشراف عليهما، وإضفاء الطابع المؤسسي على تلك اللجنة.
- إنشاء مكاتب لنقطة الاستعلام الوطنية عن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة، وهيئة الإخطار الوطنية ونقطة الاستعلام الوطنية المعنية باتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، ونقطة الاستعلام عن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وتعزيز قدرات تلك المكاتب والتعاون فيما بينها.

٢-٢-٦ الهدف الاستراتيجي ٦: الاتصال والتشاور

الهدف:

- إنشاء منصة للمشاورات المستمرة مع الجهات ذات العلاقة الرئيسيين المحليين والدوليين واستقاء الآراء التقييمية منهم، من أجل التحسين المستمر لجميع جوانب البنية التحتية للجودة الوطنية وتعزيز هذه السياسة.

الفصل الثالث - أهداف إستراتيجية تنفيذ سياسة الجودة الوطنية وإستراتيجياتها ومستهدفاتها ومؤشراتها

٣-١ الهدف الاستراتيجي ١: التزام قوي ومستدام بالجودة في الأردن

٣-١-١ الهدف (أ) وضع خطة إستراتيجية لبناء ثقافة الجودة الوطنية وتنفيذها وإدامتها

الاستراتيجية: تحديد الشركاء المناسبين من القطاعين العام والخاص، والاشتراك في وضع وتنفيذ الأنشطة التي تعزز ثقافة مستدامة واعية للجودة في الأردن.

الهدف: رفع الوعي بمنافع ثقافة الجودة داخل الأردن بحلول عام ٢٠٢٥.

- المؤشر: عدد أنشطة حملات تعزيز ثقافة الجودة التي أجريت.
- المؤشر: عدد الأحداث التي تم فيها الكشف عن السلع الرديئة وإخراجها من التداول.
- المؤشر: عدد القصص المتعلقة بالجودة التي تم نشرها.

٣-١-٢ الهدف (ب) تحديد ظروف/احتياجات السوق، وتشجيع الابتكار المحلي، وتحديد المساعدة المتعلقة بالبنية التحتية للجودة الوطنية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات المدفوعة باعتبارات السوق وتقديمها

الاستراتيجية: تحديد ومعالجة الفجوات في السوق حيثما يمكن استخدام نهج مبتكرة.

الهدف: تلبية احتياجات السوق بطريقة مبتكرة.

- المؤشر: تحديد فجوات السوق.
- المؤشر: عدد المجالات التي تحتاج إلى ابتكارات.
- المؤشر: عدد الحلول المبتكرة المقدمة والمطبقة.

٣-١-٣ الهدف (ج) إقامة روابط مناسبة بين التعليم والتدريب في مجال الجودة والبنية التحتية للجودة الوطنية في جميع مستويات النظام التعليمي، وفي الحكومة، والقطاع الخاص، وفي المجتمع على نحو أوسع

الاستراتيجية: تحديد الشركاء المناسبين والاشتراك معاً في وضع وتنفيذ أنشطة تروج إلى ضرورة تنفيذ أنشطة معنية بالجودة مدعومة من البنية التحتية للجودة الوطنية.

الهدف: رفع الوعي بالأنشطة والإجراءات التداخلية المعنية بالجودة التي تدعمها البنية التحتية للجودة الوطنية بحلول عام ٢٠٢٥.

- المؤشر: عدد دورات التوعية المنظمة.
- المؤشر: عدد الأنشطة التدريبية المعدة/المعدلة بناء على زيادة الوعي.

٣-١-٤ الهدف (د) تنفيذ أنظمة مناسبة للإدارة وخدمة العملاء في القطاع العام

الاستراتيجية: توعية جميع الجهات ذات العلاقة في القطاع العام بالمبادئ الواردة في المواصفات القياسية الدولية لإدارة الجودة وقيمة الامتثال لها.

الهدف: رفع الوعي بالمواصفات القياسية للجودة في القطاع العام بحلول عام ٢٠٢٥.

- المؤشر: عدد دورات التوعية المنظمة.
- المؤشر: عدد أنظمة إدارة الجودة التي أنشئت داخل مؤسسات القطاع العام.
- المؤشر: عدد أنظمة إدارة الجودة المعتمدة بمؤسسات القطاع العام.

٣-١-٥ الهدف (هـ) إنشاء برنامج وطني لجوائز الجودة الوطنية داخل قطاع الأعمال والعمل على استمراره

الاستراتيجية: وضع وتنفيذ وتشجيع برنامج ملائم لجوائز الجودة الوطنية.

الهدف: إنشاء برنامج جوائز الجودة الوطنية، وتفعيل دوره وتدعيمه في عام ٢٠٢٥.

- المؤشر: تحديد وتشجيع فئات الجوائز المختلفة.
- المؤشر: عدد الطلبات التي تم تقديمها.
- المؤشر: عدد الجوائز المقدمة.

٣-٢ الهدف الاستراتيجي ٢: زيادة مستوى الوعي بالجودة بين كل من الموردين والمستهلكين في الأردن من خلال تأصيل ثقافة الجودة في المجتمع بأكمله والعمل على استدامتها

٣-٢-١ الهدف (أ) إنشاء برنامج موجه ومدفوع بالاعتبارات القطاعية يشجع على المشاركة النشطة للبنية التحتية للجودة الوطنية مع القطاع الخاص من خلال المشاورات الفنية، والتدريب ونقل المهارات، والتوجيه، بما في ذلك تحديد أفضل الممارسات التي تساعد في حل المشكلات وزيادة الإنتاجية، وتسجيل هذه الممارسات والترويج لها

الاستراتيجية: تحديد الاحتياجات، ووضع وتنفيذ مجموعة من الأنشطة والإجراءات التدخلية الموجهة للمساعدة الفنية التي تلبي احتياجات تقييم المطابقة الخاصة بكل قطاع على حدة، وتساعد الموردين على تلبية متطلبات أسواق التصدير والأسواق المحلية.

الهدف: زيادة عدد المنتجات المستوفية للمتطلبات المحلية والقادرة على الوصول إلى الأسواق الأجنبية.

- المؤشر: مجموعة من برامج تقييم المطابقة الموجهة والمناسبة أعدت وأصبحت متاحة.
- المؤشر: عدد برامج المساعدة في تقييم المطابقة التي تم تنفيذها.
- المؤشر: نسبة الزيادة في خدمات تقييم المطابقة المتاحة.
- المؤشر: نسبة الزيادة في حجم السلع والخدمات المحلية التي تلبي احتياجات العملاء الإقليميين/الدوليين.
- المؤشر: انخفاض عدد حالات رفض المنتجات.
- المؤشر: ازدياد عدد المنتجات المصدرة.

٣-٢-٢ الهدف (ب) وضع/توسيع نطاق حزم المساعدة في مجال البنية التحتية للجودة الوطنية، لا سيما المصممة خصيصاً لقطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بناء على السياسات الحكومية واحتياجات الصناعات.

الاستراتيجية: مساندة مطابقة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع المعايير الوطنية.

الهدف: مطابقة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع المعايير الوطنية بحلول عام ٢٠٢٥.

- المؤشر: عدد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المعتمدة وفقاً للمواصفتين القياسيتين ISO 9001، وISO 22000.
- المؤشر: عدد منتجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الممتثلة للمواصفات القياسية.

٣-٢-٣ الهدف (ج) تنفيذ برنامج التدريب والفحص والتفتيش ومنح شهادات المطابقة بالتعاون مع النظراء المحليين والخارجيين، لمساعدة الصناعة المحلية في تطوير قدراتها ذات الصلة بالجودة، بما في ذلك تنفيذ المواصفات القياسية الإقليمية/الدولية الملائمة، والامتثال لها.

الاستراتيجية: تحديد الاحتياجات ووضع وتنفيذ مجموعة من أنشطة المساعدة الفنية الموجهة التي تلبي احتياجات تقييم المطابقة وتحديث الصناعة المحلية.

الهدف: تدعيم وتطوير الصناعة المحلية في تقديم السلع والخدمات التي تلبي احتياجات العملاء الإقليميين/الدوليين.

- المؤشر: إعداد وتوفير مجموعة من برامج المساعدة الموجهة.
- المؤشر: عدد برامج المساعدة المنفذة.

٣-٣ الهدف الإستراتيجي ٣: وضع إطار للقواعد الفنية في الأردن - بما في ذلك إصدار التشريعات اللازمة التي تلبي المتطلبات الدولية، مثل اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية في التجارة الدولية وتدابير الصحة والصحة النباتية وتسهيل التجارة، وأفضل الممارسات الدولية

٣-٣-١ الهدف (أ) مراجعة التشريعات والأنظمة الحالية التي تُعرف وتحدد المكونات المختلفة للبنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن، لضمان زيادة التعاون وكفاءة العمل فيما بين هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية، بما في ذلك أنشطة مراقبة الأسواق.

الاستراتيجية: التأكد من أن التشريعات الداعمة ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية وما يصاحبها من أنظمة، لا تخلق عن غير قصد بيئة من المنافسة فيما بين المؤسسات، بل تشجع بدلا من ذلك على تضافر الجهود في إنجاز مهامها بناء على هذه التكليفات والمهام المختلفة.

الهدف: تحديد ومعالجة أي فجوات وتضاربات محتملة في عمليات مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية في معرض تنفيذها لمهامها.

- المؤشر: الفجوات والتداخلات المحتملة حددت.
- المؤشر: نسبة التداخلات التي عولجت.
- المؤشر: نسبة الفجوات التي عولجت.

٣-٣-٢ الهدف (ب) إعداد إطار تشريعي ملائم يشجع على زيادة التماسك والفعالية في تقديم الخدمات ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية (القطاعين العام والخاص على حد سواء) من خلال تشريعات وأنظمة داعمة.

الاستراتيجية: إنشاء إطار إرشادي لوضع وتنفيذ القواعد الفنية.

الهدف: التأكد من أن الوزارات والمديريات والهيئات تتبع إطاراً محدداً في وضع وتنفيذ القواعد الفنية.

- المؤشر: وجود إطار للقواعد الفنية موضع التنفيذ.
- المؤشر: نسبة انخفاض التداخلات المؤسسية وازدواجية الوظائف التنظيمية.
- المؤشر: نسبة الانخفاض في الحواجز الفنية أمام التجارة المتعلقة بالقواعد الفنية.

٣-٣-٣ الهدف (ج) وضع نهج منسق، وتعميم أفضل الممارسات، لإعداد/تبني وتنفيذ القواعد الفنية التي تتماشى مع الاتفاقات الدولية التي وقع عليها الأردن وتتسق معها.

الاستراتيجية: وضع وتنفيذ نهج منسق لتحديد الاحتياجات من القواعد الفنية في الأردن ووضعها/مراجعتها.

الهدف: وضع نهج متفق مع أفضل الممارسات ومصمم خصيصاً لتحديد الاحتياجات من القواعد الفنية، وما يتبع ذلك من وضعها ومراجعتها.

- المؤشر: إعداد واعتماد إطار منسق لتحديد ووضع القواعد الفنية.
- المؤشر: عدد تقييمات الأثر التنظيمي التي أجريت.
- المؤشر: عدد الأنظمة المعدة وفقاً للإطار الجديد التي جرى تبنيها واعتمادها.

٣-٣-٤ الهدف (د) تعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية والهيئات التنظيمية، بما في ذلك الاستعانة بتقييم المطابقة من جانب الغير، استنادا إلى ممارسات مقبولة دولياً.

الاستراتيجية: تشجيع استخدام النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المعتمدين في اتخاذ القرار وأنشطة مراقبة الأسواق للهيئات التنظيمية.

الهدف : القرارات التنظيمية وأنشطة المراقبة التنظيمية للأسواق تتضمن على نحو ملائم النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المعتمدين

- المؤشر: التفاعلات الدورية والمنظمة بين مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية والجهات التنظيمية.
- المؤشر: عدد القرارات التنظيمية التي تستخدم النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المعتمدين.
- المؤشر: عدد أنشطة مراقبة السوق التي تستخدم النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المعتمدين.

٣-٣-٥ الهدف (هـ) توفير الموارد الكافية للجهات التنظيمية لضمان فعالية وملاءمة التنفيذ.

الاستراتيجية: ضمان عدم عرقلة الإجراءات والأنشطة التداخلية التنظيمية بسبب نقص القدرات أو الإمكانات.

الهدف: ضمان توفير الموارد الكافية لجميع الإجراءات والأنشطة التنظيمية المتعلقة بالعمليات و/أو المنتجات عالية المخاطر.

- المؤشر: عدد العمليات و/أو المنتجات عالية المخاطر التي كان من الضروري تفتيشها وفحصها.
- المؤشر: عدد العمليات و/أو المنتجات عالية المخاطر التي جرى تفتيشها.
- المؤشر: عدد المشكلات/التهديدات عالية المخاطر التي تم تحديدها ومنعها/القضاء عليها.

٣-٣-٧ الهدف (و) تعزيز تنسيق البنية التحتية للجودة الوطنية والجهات التنظيمية المحلية مع نظرائها في السوق الإقليمية والهدفة، لضمان تلبية المتطلبات التنظيمية السارية، وتلك الواردة في المواصفات القياسية الاختيارية، على نحو كاف، منذ مرحلة مبكرة من تصميم وتطوير المنتجات و/أو المنشآت.

الاستراتيجية: تشجيع اتباع نهج منسق لتحديد الحاجة إلى القواعد الفنية ووضعها/مراجعتها، وتشجيع استخدام النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المعتمدين في اتخاذ القرار وأنشطة مراقبة الأسواق للهيئات التنظيمية الأخرى.

الهدف: تشجيع اتباع نهج متفق مع أفضل الممارسات ومصمم خصيصاً لتحديد الاحتياجات من القواعد الفنية، وما يتبع ذلك من وضعها ومراجعتها وضمان أن القرارات التنظيمية/أنشطة مراقبة الأسواق تشتمل كما ينبغي على النتائج التي توصلت إليها جهات تقديم خدمات تقييم المطابقة المعتمدة.

- المؤشر: قبول واستخدام الإطار المنسق لتحديد ووضع القواعد الفنية.
- المؤشر: عدد التفاعلات بين مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية المحلية والجهات التنظيمية خارج الأردن.
- المؤشر: عدد القرارات التنظيمية خارج الأردن التي تستخدم النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المحليين المعتمدين.
- المؤشر: عدد أنشطة مراقبة السوق خارج الأردن التي تستخدم النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المحليين المعتمدين.

٣-٤ الهدف الإستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة وافية بالغرض ومعترف بها دولياً، تلبي احتياجات الأردن، والعمل على الحفاظ عليها

٣-٤-١ الهدف (أ) تحديد الاحتياجات القطاعية ذات الأولوية، الحالية والمستقبلية، في إطار الأنشطة التدخلية التي يتم القيام بها باستخدام البنية التحتية للجودة الوطنية، بما في ذلك خدمات المقاييس والمعايرة والتفتيش والفحص وشهادات المطابقة.

الاستراتيجية: تحديد احتياجات البنية التحتية للجودة الوطنية في القطاعات ذات الأولوية، ووضع/ تدعيم الأنشطة التي تلبي هذه الاحتياجات على نحو مستدام، وتنفيذ هذه الأنشطة وتعزيزها.

الهدف : وضع طرق ملائمة للغرض وميسرة ومستدامة لمساعدة القطاعات ذات الأولوية في تلبية احتياجاتها المتعلقة بالبنية التحتية للجودة الوطنية.

- المؤشر: عدد مختبرات المعايرة المتاحة.
- المؤشر: نسبة الانخفاض في قدرات وإمكانات المعايرة المطلوبة.
- المؤشر: عدد مختبرات الفحص المتاحة.
- المؤشر: نسبة الانخفاض في قدرات وإمكانات الفحص المطلوبة.
- المؤشر: عدد جهات التفتيش المتاحة.
- المؤشر: نسبة الانخفاض في قدرات وإمكانات التفتيش المطلوبة.
- المؤشر: عدد الهيئات المتاحة لمنح شهادات المطابقة للمنتجات.
- المؤشر: نسبة الانخفاض في قدرات وإمكانات منح شهادات المطابقة للمنتجات المطلوبة.
- المؤشر: عدد مقدمي خدمات منح شهادات مطابقة الأنظمة المتاحين.
- المؤشر: نسبة الانخفاض في القدرات والإمكانات المطلوبة لمنح شهادات المطابقة للأنظمة.

الهدف: تشجيع استثمارات القطاع الخاص في خدمات تقييم المطابقة.

- المؤشر: وضع الآلية وتطويرها.
- المؤشر: عدد مختبرات القطاع الخاص.
- المؤشر: عدد جهات التفتيش التابعة للقطاع الخاص.
- المؤشر: عدد هيئات منح شهادات مطابقة المنتجات التابعة للقطاع الخاص.
- المؤشر: نسبة الزيادة في مقدمي خدمة منح شهادات المطابقة للأنظمة.

٣-٤-٢ الهدف (ب) الموافقة على إستراتيجية المواصفات القياسية الوطنية وتنفيذها وتحقيق استدامتها.

الاستراتيجية: تشجيع المواصفات القياسية المدفوعة باعتبارات السوق ومشاركة الجهات ذات بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في عملية وضع المواصفات القياسية الوطنية.

الهدف : تعزيز وضع المواصفات القياسية الوطنية المدفوعة باعتبارات السوق بطريقة تشاركية

- المؤشر: عدد المواصفات القياسية الوطنية التي تم وضعها.
- المؤشر: تنوع التمثيل في اللجان الفنية.
- المؤشر: تواتر مشاركة الممثلين المرشحين في اللجان الفنية.

٣-٤-٣ الهدف (ج) ضمان تحديد المواصفات القياسية المناسبة وتبنيها/وضعها لدعم نمو القطاعات ذات الأولوية وأنها موضوعة بناء على الطلب المثبت.

الاستراتيجية: تسريع وتيرة تبني ومواءمة المواصفات القياسية الدولية.

الهدف: ضمان مواءمة وتبني المواصفات القياسية الدولية لتلبية احتياجات السوق بحلول عام ٢٠٢٥

- المؤشر: نسبة الزيادة المواصفات القياسية الدولية المستخدمة.
- المؤشر: عدد المواصفات القياسية الدولية المعتمدة.

الاستراتيجية: تشجيع استخدام المواصفات القياسية الوطنية.

الهدف: زيادة استخدام المواصفات القياسية الوطنية بحلول عام ٢٠٢٥.

- المؤشر: عدد المواصفات القياسية الوطنية المستخدمة.

٣-٤-٤ الهدف (د) وضع وتنفيذ وتحقيق استدامة إستراتيجية قياس من أجل إنشاء معايير القياس الوطنية (على المستويين الأولي أو الثانوي) ذات الأولوية والحفاظ عليها، بما في ذلك الحصول على الاعتراف الدولي.

الاستراتيجية: وضع طرق ملائمة للغرض وميسرة ومستدامة لمساعدة القطاعات ذات الأولوية في تلبية احتياجاتها المتعلقة بالقياس.

الهدف: تشجيع اتباع نهج متفق مع أفضل الممارسات ومصمم خصيصاً لتلبية الحاجة إلى بناء قدرات جديدة في مجال القياس والمعايرة لتلبية احتياجات الصناعة والتجارة.

- المؤشر: زيادة قدرات المعايير الأولية المحلية وفقاً للخطة المتفق عليها.
- المؤشر: زيادة قدرات المعايير الثانوية المحلية وفقاً للخطة المتفق عليها.
- المؤشر: زيادة إمكانية الاطلاع على المعايير الوطنية الأولية والثانوية واستخدامها لتلبية احتياجات العملاء لتتبع التسلسل المرجعي للقياس.

٣-٤-٥ الهدف (هـ) الارتقاء بقدرات مختبرات القياس والمعايرة بالمركز الوطني للمترولوجيا، وتعزيز كفاءات العاملين لتوفير قياسات متسلسلة مرجعياً تلبي متطلبات الاعتراف الدولي بقدرات المعايرة والقياس في الأردن.

الاستراتيجية: تحديد الاحتياجات المدفوعة باعتبارات السوق لتوفير معايير قياس وطنية أولية متسلسلة إلى وحدات النظام الدولي (SI) وتلبي احتياجات الحكومة والصناعة والتجارة.

الهدف: تحديد احتياجات الأردن في مجال القياسات العلمية (الفيزيائية والكيميائية) وتوفيرها على نحو ملائم بحلول عام ٢٠٢٥.

- المؤشر: تفعيل دور المركز الوطني للمترولوجيا على نحو تام وقيامه بتلبية احتياجات الأردن بحلول عام ٢٠٢٥.
- المؤشر: عدد المعايير الوطنية الأولية المتاحة بحلول عام ٢٠٢٥.
- المؤشر: عدد قدرات القياس المعترف بها دولياً بحلول عام ٢٠٢٥.

الهدف: تسهيل تتبع أدوات المعايرة لتلبية متطلبات الصناعة.

- المؤشر: نسبة الزيادة في أدوات المعايرة التي لها سلسلة مرجعية إلى نظام الوحدات الدولي (SI).

٣-٤-٦ الهدف (و) وضع إستراتيجية للقياس القانوني وتنفيذها والعمل على إدامتها، تتسق مع متطلبات المنظمة الدولية للمقاييس القانونية وتضمن توفير القدرات والإمكانات اللازمة لتلبية الاحتياجات التنظيمية على نحو مستدام.

الاستراتيجية: تنمية القدرات اللازمة لإجراء القياسات السليمة على النحو المستخدم في التجارة والخدمات العامة.

الهدف: تعزيز قدرات التفتيش على القياسات (بما في ذلك العبوات المعبأة مسبقاً، وأدوات أو أنظمة القياس) المستخدمة في التجارة والصحة والسلامة والبيئة.

- المؤشر: عدد البرامج المنشأة القائمة على الكفاءات.
- المؤشر: نسبة الزيادة في عدد المفتشين.
- المؤشر: نسبة الزيادة في التغطية.

٣-٤-٧ الهدف (ز) وضع وتنفيذ وتحقيق استدامة نظام لتقييم المطابقة يستند إلى الاعتماد الوطني، والسعي إلى الحصول على الاعتماد/الاعتراف الدولي، ابتداءً بالوظائف المهمة من الناحية الإستراتيجية، في جميع هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية.

الاستراتيجية: وضع إطار لتشجيع اعتماد هيئات تقييم المطابقة.

الهدف : زيادة مجالات الاعتماد لهيئات تقييم المطابقة بحلول عام ٢٠٢٥.

- المؤشر: زيادة عدد الجهات المعتمدة.
- المؤشر: زيادة عدد مجالات الاعتماد.
- المؤشر: زيادة عدد المحددات المعتمدة ضمن المجالات المحددة.

٣-٤-٨ الهدف (ح) توسيع نطاق الاعتماد بما يتماشى مع طلب السوق، بما في ذلك دعم الوصول إلى الأسواق الدولية.

الاستراتيجيةالاعتماد يدعم تنفيذ القواعد الفنية ويساعد في الوصول إلى الأسواق الدولية.

الهدف: تنفيذ القواعد الفنية والامتثال للمواصفات القياسية الاختيارية المدعومة من الجهات تقييم المطابقة المعتمدة بحلول عام ٢٠٢٥.

- المؤشر: عدد القواعد الفنية المدعومة من جهات تقييم المطابقة المعتمدة.
- المؤشر: عدد المواصفات القياسية المدعومة من جهات تقييم المطابقة المعتمدة.

٣-٤-٩ الهدف (ي) توسيع نطاق المشاركة في برامج فحص الكفاءة.

الاستراتيجية: : تشجيع المشاركة على نطاق أوسع في برامج فحص الكفاءة بناء على الاحتياجات ذات الأولوية للجهات التنظيمية والمصدرين.

الهدف: تعزيز المشاركة في برامج فحوصات كفاءة المختبرات/المقارنات بين المختبرات.

- المؤشر: نسبة الزيادة في المختبرات المشاركة في فحص الكفاءة.
- المؤشر: عدد المقارنات بين المختبرات.
- المؤشر: عدد المختبرات المشاركة في المقارنات بين المختبرات.

٣-٤-١١ الهدف (ك) وضع وتنفيذ وتحقيق استدامة إستراتيجية تفتيش لمعالجة تطوير خدمات تفتيش ملائمة للغرض تشمل القطاع الخاص.

الاستراتيجية: ضمان وجود هيئات تفتيش محلية كافية وقادرة على إنجاز مهامها (خاصة وعامة على حد سواء).

الهدف: تعزيز قدرات التفتيش المؤسسية.

- المؤشر: نسبة الزيادة في معدات وأجهزة التفتيش المناسبة التي تم الحصول عليها.
- المؤشر: نسبة الزيادة في مهارات التفتيش المناسبة التي تم اكتسابها.
- المؤشر: تقليل الوقت المستغرق لإنجاز المهام.

٣-٤-١٢ الهدف (ل) تطوير واستبقاء قدرات وخبرات فنية كافية، لتلبية احتياجات الأردن من خدمات البنية التحتية للجودة الوطنية.

الهدف: مطالبة مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية بتطوير القدرات وإعداد خطة فعالة ومنسقة للصيانة المنتظمة لمعدات المختبرات عالية التقنية.

- المؤشر: نسبة الزيادة في القدرات المحلية (الخبرة المسجلة، والمعدات المعايرة، والأطر، إلخ) على صيانة معدات المختبرات عالية التقنية.
- المؤشر: عدد معدات المختبرات عالية التقنية التي تمت صيانتها محلياً.
- المؤشر: عدد أعمال الصيانة المنسقة التي أجريت.

٣-٤-١٣ الهدف (م) ضمان حصول مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية على الكوادر التخصصية والمهنية اللازمة للوفاء بتكليفاتها ومهامها المختلفة والمسؤوليات المرتبطة بها.

الاستراتيجية: ضمان وضع خطط التدريب وبناء القدرات للعاملين في هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية، بناءً على تقدير احتياجات التدريب ونتائج تقييم الأداء.

الهدف: تشجيع تنمية القدرات البشرية لخدمات البنية التحتية للجودة الوطنية

- المؤشر: عدد الكوادر المطلوبة.
- المؤشر: نسبة الزيادة في الكوادر المدربة.

٣-٤-١٤ الهدف (ن) المشاركة الفعالة في الأنشطة الإقليمية والدولية ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة، ودعمها والاستفادة منها.

الاستراتيجية: ضمان تمثيل الأردن في اجتماعات المنظمات الإقليمية والدولية الداعمة للبنية التحتية للجودة، واستفادته منها، في إطار جهوده لتناول الفرص والتحديات ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية بطريقة فعالة التكلفة.

الهدف: اغتنام الفرص ومواجهة التحديات المحلية ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية بطريقة فعالة من حيث التكلفة من خلال المشاركة المناسبة مع المنظمات الإقليمية والدولية الداعمة لأنشطة البنية التحتية للجودة الوطنية والتفاعل معها.

- المؤشر: تم تحديد الفرص والتحديات المحلية ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية التي يمكن التعامل والتعاطي معها على المستويين الإقليمي والدولي للبنية التحتية للجودة.
- المؤشر: تحديد عدد الاجتماعات الإقليمية والدولية الملائمة على مستوى البنية التحتية للجودة.
- المؤشر: معدل الحضور والمشاركة في عدد الاجتماعات الإقليمية والدولية الملائمة على مستوى البنية التحتية للجودة.
- المؤشر: عدد الفرص والتحديات المحلية ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية التي تم النظر فيها في هذه الاجتماعات.

٣-٥ الهدف الاستراتيجي ٥: توفير التوجيه والإشراف

٣-٥-١ الهدف (أ) إنشاء آليات للحوكمة والتوجيه الملائمين، بما في ذلك المشاورات المستمرة مع الجهات ذات العلاقة الرئيسيين المحليين والدوليين واستقاء الآراء التقييمية منهم، من أجل التحسين المستمر لجميع جوانب البنية التحتية للجودة الوطنية وتعزيز هذه السياسة.

الاستراتيجية: تعزيز التنسيق فيما بين الوزارات حول المسائل المتعلقة باتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة، وتسهيل التجارة وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.

الهدف : تعزيز التنسيق فيما بين الوزارات حول اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة، وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.

- المؤشر: نسبة الزيادة في الاستعلامات والإخطارات حول اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة.

- المؤشر: نسبة الانخفاض في الحواجز الفنية أمام التجارة المتعلقة بالتنسيق فيما بين الوزارات.
- المؤشر: نسبة الزيادة في الاستعلامات والإخطارات حول تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.
- المؤشر: نسبة الانخفاض في الحواجز الفنية أمام التجارة المتعلقة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية

الاستراتيجية: ضمان الشفافية والالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة أمام جميع الجهات ذات العلاقة المشاركين في البنية التحتية للجودة الوطنية.

الهدف: وضع وتنفيذ آلية ضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة بحلول عام ٢٠٢٥.

- المؤشر: تطبيق الآلية وتفعيل دورها.

٣-٥-٢ الهدف (ب) إنشاء لجنة لوضع سياسة الجودة الوطنية الوطنية/البنية التحتية للجودة الوطنية والإشراف عليهما، وإضفاء الطابع المؤسسي على تلك اللجنة.

الاستراتيجية: : وضع إطار تنسيق لمؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية.

الهدف: إنشاء مجلس الجودة الوطنية.

- المؤشر: تحديد الأعضاء المحتملين في مجلس الجودة الوطنية.
- المؤشر: تعيين أعضاء مجلس الجودة الوطنية.
- المؤشر: عدد اجتماعات مجلس الجودة الوطنية التي عقدت.

٣-٥-٣ الهدف (ج) إنشاء مكاتب لنقطة الاستعلام الوطنية عن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة، وهيئة الإخطار الوطنية ونقطة الاستعلام الوطنية المعنية باتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، ونقطة الاستعلام عن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وتعزيز قدرات تلك المكاتب والتعاون فيما بينها.

الاستراتيجية: تشجيع زيادة التعاون وتضافر الجهود، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص على نحو ملائم، في تحديد تدابير الحواجز الفنية أمام التجارة/تسهيل التجارة/الصحة والصحة النباتية وتنفيذها وأنشطة التواصل ذات الصلة.

الهدف: آلية تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تدابير الحواجز الفنية أمام التجارة، تسهيل التجارة، الصحة والصحة النباتية سوف تنش بحلول عام ٢٠٢٥.

- المؤشر: وضع الآلية وتطويرها.

- المؤشر: نسبة الزيادة في مشاركة القطاع الخاص في تدابير الحواجز الفنية أمام التجارة/الصحة والصحة النباتية.

٣-٥-٤ الهدف (د) وضع نظم مناسبة لجمع البيانات وإدارة المعلومات لاستخدامها في صنع القرار.

الاستراتيجية: الإستراتيجية: إنشاء/ تدعيم أنظمة إدارة للبيانات المتعلقة بالحواجز الفنية أمام التجارة، وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وتسهيل التجارة، والبنية التحتية للجودة الوطنية، بشرط تيسير تقديم الخدمات ذات الصلة واستدامتها وتحقيق التعاون وتضافر الجهود على جميع المستويات، وذلك لتلبية احتياجات الأردن، وتنفيذ هذه الأنظمة والتشديد على الحاجة إليها.

الهدف: إنشاء نظام ملائم للغرض وميسور لجمع وتحليل وتوزيع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالحواجز الفنية أمام التجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية، وتسهيل التجارة، والبنية التحتية للجودة الوطنية.

- المؤشر: تحديد الأنظمة الحالية.
- المؤشر: تحديد الفجوات في القدرات والإمكانات.
- المؤشر: معالجة الفجوات، وتفعيل النظام الجديد.

٣-٦ الهدف الاستراتيجي ٦: الاتصال والتشاور

٣-٦-١ الهدف (أ) إنشاء منصة للمشاورات المستمرة مع الجهات ذات العلاقة الرئيسيين المحليين والدوليين واستقاء الآراء التقييمية منهم، من أجل التحسين المستمر لجميع جوانب البنية التحتية للجودة الوطنية وتعزيز هذه السياسة.

الاستراتيجية: تحديد/إنشاء/تقوية/تنفيذ وتعزيز المنصات المناسبة للتشاور واستقاء الآراء التقييمية.

الهدف: زيادة المشاورات مع الجهات ذات العلاقة الرئيسيين واستقاء الآراء التقييمية منهم، وإجراء ذلك في التوقيت المناسب، من أجل التحسين المستمر لجميع جوانب البنية التحتية للجودة الوطنية وتعزيز سياسة الجودة الوطنية.

- المؤشر: عدد المنصات المحددة والمستخدمة.
- المؤشر: عدد التفاعلات.
- المؤشر: عدد التحسينات المقترحة.
- المؤشر: عدد التحسينات المنفذة.

الفصل الرابع - إطار المتابعة والتقييم

نظام المتابعة والتقييم هو أداة لتتبع الامتثال فيما يتعلق بتنفيذ إستراتيجية تنفيذ سياسة الجودة الوطنية. ولذلك، سيتعين وضع إطار للمتابعة والتقييم للاسترشاد به في تقييم الأداء في تنفيذ سياسة الجودة الوطنية. وسيتيح ذلك أيضاً مدخلات ومرئيات لتقييم آثار مختلف الإجراءات والأنشطة التداخلية الوارد وصفها في إستراتيجية تنفيذ سياسة الجودة الوطنية. وتعتمد فعالية نظام المتابعة والتقييم اعتماداً كبيراً على اتباع نهج جيد التنسيق يتناول الأداء السليم لجميع المكونات، من جمع البيانات إلى المستوى المناسب من التحليل ورفع التقارير اللاحقة إلى الجهات ذات العلاقة المعنيين. وتقع المسؤولية النهائية عن متابعة وتقييم التقدم المحقق في تنفيذ سياسة الجودة الوطنية على عاتق وزارة الصناعة والتجارة.

ولكي تكون فعالة، يجب إجراء تقارير التقدم المحرز في التنفيذ دورياً وعلى نحو يستشرف آفاق المستقبل. وينبغي أن يواكب تواتر هذه التقارير عن التقدم المحرز عدد الأنشطة التي يجري التخطيط لها/ تنفيذها خلال فترة معينة. ويوصى بإصدار تقارير التقدم المحرز وسير العمل كل ثلاثة أشهر في المراحل الأولى من التنفيذ من أجل خلق الزخم اللازم والحفاظ عليه.

وستشكل نتائج تقارير التقدم المحرز الدورية الأساس لإجراء مراجعة سنوية. وسيستفاد من المراجعة السنوية في تقييم التقدم المحرز في الأنشطة المقرر تنفيذها في الفترة التي انقضت منذ المراجعة الأخيرة. ومن الضروري تحديد المجالات التي عولجت بنجاح وفقاً للجداول الزمنية المخصصة، فضلاً عن تسليط الضوء على مجالات التحسين بالاستعانة بنهج «التعلم من الخبرة». ويمكن أن تتيح الدروس المستفادة من المراجعة توجيهات نافعة للغاية في وضع اللمسات الأخيرة على خطة التنفيذ المتواصلة للأنشطة المقبلة المقرر تنفيذها في الفترة التالية.

الفصل الخامس - أهداف استراتيجية تنفيذ سياسة الجودة الوطنية ومؤشراتها ومواردها ومسؤولياتها

الهدف الاستراتيجي ١: التزام قوي ومستدام بالجودة في الأردن					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (أ) وضع خطة إستراتيجية لبناء ثقافة الجودة الوطنية وتنفيذها وإدامتها.	تحديد الشركاء المناسبين من القطاعين العام والخاص، والاشتراك في وضع وتنفيذ الأنشطة التي تعزز ثقافة مستدامة واعية للجودة في الأردن.	رفع الوعي بمنافع ثقافة الجودة داخل الأردن بحلول عام ٢٠٢٥.	■ عدد أنشطة حملات تعزيز ثقافة الجودة التي أجريت. ■ عدد الأحداث التي تم فيها الكشف عن السلع الرديئة وإخراجها من التداول. ■ عدد القصص المتعلقة بالجودة التي تم نشرها.	■ وضع خطة إستراتيجية لبناء ثقافة الجودة الوطنية وتنفيذها.. ■ إطلاق حملات تثقيفية وإعلامية لبناء مجتمع واع للجودة يمكن العيش والعمل وإنشاء الأسر وممارسة الأعمال فيه، والعمل على استمرار تلك الحملات. ■ تحديد ووضع خطة وطنية لزيادة وعي المستهلكين بالحاجة إلى الجودة. ■ إقامة اتصالات وتعاون مع مختلف مجموعات الجهات ذات المصلحة، مثل هيئات تقييم المطابقة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الصناعي، والأوساط الأكاديمية، ومراكز البحوث، وغيرها من الهيئات الحكومية.	■ رئيس الوزراء والجهات التنظيمية، ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية. ■ وزارة الصناعة والتجارة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، ■ الجهات التنظيمية ■ القطاع الخاص، ■ الأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، وهيئات تقييم المطابقة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الصناعي، والأوساط الأكاديمية، ومراكز البحوث وغيرها من الهيئات الحكومية..	لم يتحدد بعد
الهدف (ب) تحديد ظروف/احتياجات السوق، وتشجيع الابتكار المحلي، وتحديد المساعدة المتعلقة بالبنية التحتية للجودة الوطنية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات المدفوعة باعتبارات السوق وتقديمها.	تحديد ومعالجة الفجوات في السوق حيثما يمكن استخدام نهج مبتكرة.	تلبية احتياجات السوق بطريقة مبتكرة.	■ تحديد فجوات السوق. ■ عدد المجالات التي تحتاج إلى ابتكارات. ■ عدد الحلول المبتكرة المقدمة والمطبقة.	■ تنفيذ إستراتيجيات الإعلام والترويج لمؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية لضمان المشاركة المنهجية لمختلف الجهات ذات العلاقة في عملية وضع خدمات البنية التحتية للجودة الوطنية. ■ ■ وضع اللمسات الأخيرة على تقدير الطلب السوقي وتوسيع قدرات تقييم المطابقة بالقدر المناسب لتلبية احتياجات المراقبة والقطاع الخاص. ■ ■ وضع برنامج لبناء قدرات البنية التحتية للجودة الوطنية لمساعدة القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية.	■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/مديرية إدارة المعرفة و ■ الجهات التنظيمية ■ القطاع الخاص، ■ الأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/وحدة المختبرات و ■ جهات المراقبة والتفتيش، ■ الشركات الصناعية والتجارية بالقطاع الخاص. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية و ■ الجهات التنظيمية ■ القطاع الخاص، ■ الأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ١: التزام قوي ومستدام بالجودة في الأردن					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (ج) إقامة روابط مناسبة بين التعليم والتدريب في مجال الجودة والبنية التحتية للجودة الوطنية في جميع مستويات النظام التعليمي، وفي الحكومة، والقطاع الخاص، وفي المجتمع على نحو أوسع.	تحديد الشركاء المناسبين والاشتراك معاً في وضع وتنفيذ أنشطة تروج إلى ضرورة تنفيذ أنشطة معنية بالجودة مدعومة من البنية التحتية للجودة الوطنية.	رفع الوعي بالإجراءات والأنشطة التداخلية المعنية بالجودة التي تدعمها البنية التحتية للجودة الوطنية بحلول عام ٢٠٢٥.	■ عدد دورات التوعية المنظمة. ■ عدد الأنشطة التدريبية المعدة/المعدلة بناء على زيادة الوعي.	■ تعميم ثقافة الجودة في المناهج المدرسية والمدارس. ■ تحديث المناهج المعنية بالجودة في الجامعات لتكون أكثر تواؤماً مع الاتجاهات الأردنية والدولية الحالية. ■ إدخال الجودة باعتبارها مادة أساسية في الجامعات، وفي مجالات أخرى مثل التعليم التجاري. ■ تعزيز الوعي/التدريب المعني بالجودة على جميع المستويات/الإدارات في المؤسسات. ■ الاستعانة بوسائل الإعلام في إطلاق حملة (حملات) توعية عامة بشأن الجودة على مستويات متعددة، بما في ذلك توعية المستهلكين. ■ استحداث شهادة وطنية للأخصائيين الصناعيين/الاستشاريين في مجال الجودة. ■ إنشاء برامج تثقيفية عن وظائف البنية التحتية للجودة الوطنية لرفع مستوى الوعي وإحاطة الجيل القادم من المهنيين وصانعي القرار بأهمية البنية التحتية للجودة الوطنية ودورها في دعم النهوض بالمجتمع. ■ تعيين كوادر جديدة بمؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية تحمل مؤهلات أساسية تتماشى مع احتياجاتها. ■ عقد دورات تدريبية وحلقات عمل وندوات ومؤتمرات لمناقشة آخر مستحدثات تقييم المطابقة وفقا لأفضل الممارسات الدولية (مثل «الدليل الأزرق» بشأن تنفيذ قواعد الاتحاد الأوروبي بشأن المنتجات، ISO 9001، ISO 17065، ISO 17020، ISO 17021) وتبادل المعارف والمعلومات بالبنية التحتية للجودة الوطنية وأهميته.	■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ■ وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وزارة الاتصالات. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية و ■ وزارة التربية والتعليم، ■ الجامعات و ■ مراكز البحوث. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية و ■ الوزارات، وغرف التجارة والصناعة، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية.	لم يتحدد بعد
الهدف (د) تنفيذ أنظمة مناسبة للإدارة وخدمة العملاء في القطاع العام.	توعية جميع الجهات ذات العلاقة في القطاع العام بالمبادئ الواردة في المواصفات القياسية الدولية لإدارة الجودة وقيمة الامتثال لها.	رفع الوعي بالمواصفات القياسية للجودة في القطاع العام بحلول عام ٢٠٢٥.	■ عدد دورات التوعية المنظمة. ■ عدد أنظمة إدارة الجودة التي أُنشئت داخل مؤسسات القطاع العام. ■ عدد أنظمة إدارة الجودة المعتمدة بمؤسسات القطاع العام.	■ ١. تنفيذ المواصفات القياسية الدولية للجودة وغيرها من أنظمة الإدارة في القطاع العام من أجل الحصول على شهادات المطابقة/الاعتماد.	■ هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية و ■ الجهات التنظيمية.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٢: زيادة مستوى الوعي بالجودة بين كل من الموردين والمستهلكين في الأردن مع غرس ثقافة الجودة في المجتمع بأكمله والعمل على استدامتها					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (أ) إنشاء برنامج موجه ومدفوع بالاعتبارات القطاعية يشجع على المشاركة النشطة للبنية التحتية للجودة الوطنية مع القطاع الخاص من خلال المشاورات الفنية، والتدريب ونقل المهارات، والتوجيه، بما في ذلك تحديد أفضل الممارسات التي تساعد في حل المشكلات وزيادة الإنتاجية، وتسجيل هذه الممارسات والترويج لها.	تحديد الاحتياجات، ووضع وتنفيذ مجموعة من الإجراءات والأنشطة التداخلية الموجهة للمساعدة الفنية التي تلبي احتياجات تقييم المطابقة الخاصة بكل قطاع على حدة، وتساعد الموردين على تلبية متطلبات أسواق التصدير والأسواق المحلية.	زيادة عدد المنتجات التي تستوفي المتطلبات المحلية والقادرة على الوصول إلى الأسواق الأجنبية.	■ مجموعة من برامج تقييم المطابقة الموجهة والمناسبة أعدت وأصبحت متاحة. ■ عدد برامج المساعدة في تقييم المطابقة التي تم تنفيذها. ■ نسبة الزيادة في خدمات تقييم المطابقة المتاحة. ■ نسبة الزيادة في حجم السلع والخدمات المحلية التي تلبي احتياجات العملاء الإقليميين/الدوليين. ■ انخفاض عدد حالات رفض المنتجات. ■ ازدياد عدد المنتجات المصدرة.	■ إعداد وثيقة للتصور العام تحدد الأهداف التفصيلية والأجندات والمحددات/المعايير الاسترشادية الأخرى للاجتماعات لتبادل القضايا بين هيئات نظام إدارة الجودة والقطاع الخاص/قطاع التصدير، بما في ذلك المواصفات القياسية المحلية والدولية، وخاصة في أسواق التصدير الرئيسة. ■ التنقيح حسب الاقتضاء، ووضع اللمسات النهائية للإطار وبدء الاجتماعات. ■ متابعة النواتج دورياً وإجراء تعديلات حسب الضرورة. ■ تنسيق إنشاء مجموعة وطنية لتقييم المطابقة.	■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وغرف الصناعة والتجارة والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع. نقابة المهندسين الأردنيين، والوزارات، والجهات ذات العلاقة من القطاع الخاص. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وغرف الصناعة والتجارة والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع. نقابة المهندسين الأردنيين، والوزارات، والجهات ذات العلاقة من القطاع الخاص.	لم يتحدد بعد
الهدف (ب) وضع/توسيع نطاق حزم المساعدة في مجال البنية التحتية للجودة الوطنية، لا سيما المصممة خصيصاً لقطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بناء على السياسات الحكومية واحتياجات الصناعات.	مساندة مطابقة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع المعايير الوطنية.	مطابقة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع المعايير الوطنية بحلول عام ٢٠٢٥.	■ عدد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المعتمدة وفقاً للمواصفتين القياسيتين ISO 9001، وISO 22000. ■ عدد منتجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الممتثلة للمواصفات القياسية.	■ إنشاء وتقديم وحدات تدريبية عن الجودة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة استناداً إلى تحليل احتياجات هذه المنشآت؛ حلقات عمل/دورات تدريبية دولية عن الجودة لتحديد المعايير الاسترشادية الخاصة بالجودة. ■ عقد حلقات عمل دورية حول موضوع الجودة والمشكلات المتعلقة بالجودة والمواصفات القياسية لمختلف فئات الجهات ذات المصلحة. ■ ضرورة تحديد ووضع مخصصات أكثر واقعية في الموازنة لمبادرات الجودة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ■ التفاوض مع الجهات المانحة حول حزم محسنة لها أهداف واقعية، في ضوء موازناتها. ■ تحسين التنفيذ وتعديل مرونة القواعد في ضوء التجربة العملية، ويشمل ذلك المشروعات التجريبية. ■ تحديد ومراجعة برامج الجهات المانحة الحالية بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المانحة ودمج مكونات الجودة بها متى كان ذلك مناسباً..	■ المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، وغرف الصناعة والتجارة، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع. ■ وزارة الصناعة والتجارة والتموين، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي و ■ غرف الصناعة والتجارة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع. ■ المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٢: زيادة مستوى الوعي بالجودة بين كل من الموردين والمستهلكين في الأردن مع غرس ثقافة الجودة في المجتمع بأكمله والعمل على استدامتها					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (ج) تنفيذ برامج التدريب والفحص والتفتيش ومنح شهادات المطابقة بالتعاون مع النظراء المحليين والخارجيين، لمساعدة الصناعات المحلية في تطوير قدراتها ذات الصلة بالجودة، بما في ذلك تنفيذ المواصفات القياسية الإقليمية/الدولية الملائمة، والامتثال لها.	تحديد الاحتياجات ووضع وتنفيذ مجموعة من أنشطة المساعدة الفنية الموجهة التي تلبي احتياجات تقييم المطابقة وتحديث الصناعة المحلية.	تدعيم وتطوير الصناعة المحلية في تقديم السلع والخدمات التي تلبي احتياجات العملاء الإقليميين/الدوليين.	■ إعداد وتوفير مجموعة من برامج المساعدة الموجهة. ■ عدد برامج المساعدة المنفذة.	■ إجراء تحليل لاحتياجات التدريب للعاملين المشاركين في الفحوص وكذلك الفجوة في الموارد المتاحة مقارنة بالاحتياجات. ■ تنفيذ برنامج التدريب والفحوص المحسنة. ■ إجراء دراسة عن القطاعات/الأنشطة التي تتطلب أكثر من شهادة مطابقة واحدة. ■ وضع خطط لتغطية مثل هذه الاحتياجات. ■ إجراء تحليل لاحتياجات التدريب، ووضع إستراتيجية تدريبية، وتأمين الموافقة على الموازنة لتقديم التدريب للكوادر المشاركة في الأعمال ذات الصلة بالجودة والإنفاذ (على سبيل المثال، المفتشون، وفنيو المختبرات، وغيرهم من القائمين بمراقبة الأسواق). ■ تحديث المناهج الدراسية في ضوء نتائج تحليل احتياجات التدريب، بالشراكة مع مؤسسات التدريب القائمة، وتقديم التدريب، بما في ذلك البرامج التجريبية. ■ متابعة نتائج التدريب، وتنقيحه، وتكراره عند الضرورة.	■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية ووزارة الصناعة والتجارة والتموين. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، الوزارات ذات الصلة. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية والجامعات، المؤسسات التدريبية.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٣: وضع إطار للقواعد الفنية في الأردن - بما في ذلك إصدار التشريعات اللازمة التي تلبي المتطلبات الدولية، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية في التجارة الدولية وتدابير الصحة والصحة النباتية وتسهيل التجارة، وأفضل الممارسات الدولية					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (أ) مراجعة التشريعات والأنظمة الحالية التي تُعرف وتحدد المكونات المختلفة للبنية التحتية للجودة الوطنية في الأردن، لضمان زيادة التعاون وكفاءة العمل فيما بين هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية، بما في ذلك أنشطة مراقبة الأسواق.	التأكد من أن التشريعات الداعمة ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية وما يصاحبها من أنظمة، لا تخلق عن غير قصد بيئة من المنافسة فيما بين المؤسسات، بل تشجع بدلا من ذلك على تضافر الجهود في إنجاز مهامها بناء على هذه التكليفات المختلفة.	تحديد ومعالجة أي فجوات وتضاربات محتملة في عمليات مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية في معرض تنفيذها لمهامها.	■ الفجوات والتداخلات المحتملة حددت. ■ نسبة التداخلات التي عولجت. ■ نسبة الفجوات التي عولجت.	■ صياغة تشريعات/أنظمة جديدة لمعالجة نتائج تحليل الفجوات في التشريعات والأنظمة القائمة. ■ إجراء مشاورات مع الجهات ذات المصلحة. ■ تقديم المشروع لمجلس الوزراء للموافقة عليه وإقراره. ■ تنفيذ التشريعات/الأنظمة.	■ وزارة الصناعة والتجارة والتموين، رئيس الوزراء، و مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع، وغرف التجارة والصناعة، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، ووزارة الزراعة، ■ جمعية الجودة الأردنية.	لم يتحدد بعد
الهدف (ب) إعداد إطار تشريعي ملائم يشجع على زيادة التماسك والفعالية في تقديم الخدمات ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية (القطاعين العام والخاص على حد سواء) من خلال تشريعات وأنظمة داعمة.	إنشاء إطار إرشادي لوضع وتنفيذ القواعد الفنية.	التأكد من أن الوزارات والمديريات والهيئات تتبع إطاراً محدداً في وضع وتنفيذ القواعد الفنية.	■ وجود إطار للقواعد الفنية موضع التنفيذ. ■ نسبة انخفاض التداخلات المؤسسية وازدواجية الوظائف التنظيمية. ■ نسبة الانخفاض في الحواجز الفنية أمام التجارة المتعلقة بالقواعد الفنية.	■ سن التشريعات المناسبة لإنشاء البنية التحتية التنظيمية الفنية. ■ تعزيز مكتب نقطة الاستعلام الوطنية عن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة للتزويد بالمعلومات اللازمة (مثل القواعد الفنية المنفذة من قبل الجهات التنظيمية، والمواصفات القياسية المستخدمة في القواعد الفنية، وأنظمة تقييم المطابقة للمواصفات القياسية والقواعد الفنية، واتفاقات التعاون الدولية والإقليمية المتعلقة بتقييم المطابقة).	■ رئيس الوزراء، مجلس الوزراء، و ■ الجهات التنظيمية و ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية. ■ نقطة الاستعلام الوطنية ووزارة الصناعة والتجارة، ■ منظمة التجارة العالمية.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٣: وضع إطار للقواعد الفنية في الأردن - بما في ذلك إصدار التشريعات اللازمة التي تلبي المتطلبات الدولية، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية في التجارة الدولية وتدابير الصحة والصحة النباتية وتسهيل التجارة، وأفضل الممارسات الدولية					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (ج) وضع نهج منسق، وتعميم أفضل الممارسات، لإعداد/تبني وتنفيذ القواعد الفنية التي تتماشى مع الاتفاقات الدولية التي وقع عليها الأردن وتتسق معها.	وضع وتنفيذ نهج منسق لتحديد الاحتياجات من القواعد الفنية في الأردن ووضعها/مراجعتها.	وضع نهج متفق مع أفضل الممارسات ومصمم خصيصاً لتحديد الاحتياجات من القواعد الفنية، وما يتبع ذلك من وضعها ومراجعتها.	لتحديد ووضع القواعد الفنية. ■ عدد تقييمات الأثر التنظيمي التي أجريت. ■ عدد الأنظمة المعدة وفقاً للإطار الجديد التي جرى تبنيها واعتمادها.	■ دولياً من أجل وضع وتبني وتنفيذ القواعد الفنية. ■ تنقيح عملية وضع القواعد الفنية لضمان جودتها؛ وتطبيق الإرشادات الخاصة بحوكمة التشريعات كما أصدرتها الحكومة في عام ٢٠١٨، بما في ذلك استخدام المشاورات وتقييمات الأثر التنظيمي. ■ وضع ونشر قائمة (قوائم) بجميع السلع الخاضعة للأنظمة والضوابط في الأردن.	■ الجهات التنظيمية و ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية. ■ ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية التقييس. ■ الجهات التنظيمية و ■ وزارة الصناعة والتجارة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية.	لم يتحدد بعد
الهدف (د) تعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية والهيئات التنظيمية، بما في ذلك الاستعانة بتقييم المطابقة من جانب الغير، استنادا إلى ممارسات مقبولة دوليا.	تشجيع استخدام النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المعتمدين في اتخاذ القرار وأنشطة مراقبة الأسواق للهيئات التنظيمية.	القرارات التنظيمية وأنشطة المراقبة التنظيمية للأسواق تتضمن على نحو ملائم النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المعتمدين.	■ التفاعلات الدورية والمنظمة بين مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية والجهات التنظيمية. ■ عدد القرارات التنظيمية التي تستخدم النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المعتمدين. ■ عدد أنشطة مراقبة السوق التي تستخدم النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المعتمدين.	■ تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية لمواءمة القواعد الفنية وخدمات تقييم المطابقة للحد من الأعباء والتكاليف الواقعة على كاهل الجهات التنظيمية ومؤسسات الأعمال، بما في ذلك الحد من الفحوص المزدوجة في كلا البلدين. ■ تعزيز عملية الإخطارات بالإجراءات المقترحة والمتبناة للقواعد الفنية أو تقييم المطابقة لتشمل تلك الصادرة عن السلطات الحكومية الأخرى. ■ مذكرة اتفاق مع جمعية حماية المستهلك وغرف الطوارئ بالمستشفيات. دور الدفاع المدني في تدعيم مراقبة الأسواق بخصوص المنتجات الأشد خطورة والتحذير منها، والاستفادة على أفضل نحو من الموارد المتاحة..	■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية التقييس و ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية شهادات المطابقة ■ وزارة الصناعة والتجارة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية و ■ الجهات التنظيمية.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٣: وضع إطار للقواعد الفنية في الأردن - بما في ذلك إصدار التشريعات اللازمة التي تلبي المتطلبات الدولية، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية في التجارة الدولية وتدابير الصحة والصحة النباتية وتسهيل التجارة، وأفضل الممارسات الدولية					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (هـ) توفير الموارد الكافية للجهات التنظيمية لضمان فعالية وملاءمة قدرات الإنفاذ.	ضمان عدم عرقلة الإجراءات والأنشطة التداخلية التنظيمية بسبب نقص القدرات أو الإمكانات.	ضمان توفير الموارد الكافية لجميع الإجراءات والأنشطة التنظيمية المتعلقة بالعمليات و/ أو المنتجات عالية المخاطر.	■ عدد العمليات و/أو المنتجات عالية المخاطر التي كان من الضروري تفتيشها وفحصها. ■ عدد العمليات و/أو المنتجات عالية المخاطر التي جرى تفتيشها. ■ ■ عدد المشكلات/التهديدات عالية المخاطر التي تم تحديدها ومنعها/ القضاء عليها	■ إعداد إستراتيجية تمويل لإطار القواعد الفنية المنقح. ■ مراجعة وتنقيح إجراءات الصرف لتحسين كفاءتها وفعاليتها. ■ التشاور مع الجهات ذات العلاقة المعنيين عند الضرورة. ■ الحصول على الموافقات اللازمة.	■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع، وغرف الصناعة والتجارة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والوزارات المعنية، والجهات ذات العلاقة من القطاع الخاص. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع، وغرف الصناعة والتجارة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والوزارات المعنية، والجهات ذات العلاقة من القطاع الخاص.	لم يتحدد بعد
الهدف (و) تعزيز تنسيق البنية التحتية للجودة الوطنية والجهات التنظيمية المحلية مع نظرائها في السوق الإقليمية والهدفة، لضمان تلبية المتطلبات التنظيمية السارية، وتلك الواردة في المواصفات القياسية الاختيارية، على نحو كاف، منذ مرحلة مبكرة من تصميم وتطوير المنتجات و/أو المنشآت.	تشجيع اتباع نهج منسق لتحديد الحاجة إلى القواعد الفنية ووضعها/ مراجعتها، وتشجيع استخدام النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المعتمدين في اتخاذ القرار وأنشطة مراقبة الأسواق للهيئات التنظيمية الأخرى.	تشجيع اتباع نهج متفق مع أفضل الممارسات ومصمم خصيصاً لتحديد الاحتياجات من القواعد الفنية، وما يتبع ذلك من وضعها ومراجعتها وضمان أن القرارات التنظيمية/ أنشطة مراقبة الأسواق تشتمل كما ينبغي على النتائج التي توصلت إليها جهات تقديم خدمات تقييم المطابقة المعتمدة.	■ قبول واستخدام الإطار المنسق لتحديد/وضع القواعد الفنية. ■ عدد التفاعلات بين مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية المحلية والجهات التنظيمية خارج الأردن. ■ عدد القرارات التنظيمية خارج الأردن التي تستخدم النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المحليين المعتمدين. ■ عدد أنشطة مراقبة السوق الخارجية التي قبلت النتائج الواردة من مقدمي خدمات تقييم المطابقة المعتمدين محلياً.	■ تحليل (١) احتياجات المملكة؛ (٢) مواطن القوة والضعف في الإطار الحالي؛ (٣) تحديد المسؤوليات المؤسسية الحالية؛ (٤) البيئة الدولية وأفضل الممارسات. ■ إصدار توصيات بشأن الإطار التشريعي والتنظيمي المقترح وإعادة تنظيم المسؤوليات، إلى جانب الآثار المالية. ■ إجراء مشاورات موسعة مع الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص. ■ إصدار التوصيات النهائية للموافقة عليها. ■ إقامة شراكات والاستفادة من المزيد من خبرات القطاع الخاص في تنفيذ الإطار في إطار البحث عن الحلول المنشودة.	■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، المنظمات غير الحكومية، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، إدارة الغذاء والدواء الأردنية، النقابات، الغرف. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، المنظمات غير الحكومية، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، إدارة الغذاء والدواء الأردنية، النقابات، الغرف.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة وافية بالغرض ومعترف بها دولياً، تلبي احتياجات الأردن، والعمل على الحفاظ عليها					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (أ) تحديد الاحتياجات القطاعية ذات الأولوية الحالية والمستقبلية في إطار الأنشطة التداخلية التي يتم القيام بها باستخدام البنية التحتية للجودة الوطنية، بما في ذلك خدمات المقاييس والمعايرة والتفتيش والفحص وشهادات المطابقة.	تحديد احتياجات البنية التحتية للجودة الوطنية في القطاع الخاص، ووضع/ تدعيم الأنشطة التي تلبي هذه الاحتياجات على نحو مستدام، وتنفيذ هذه الأنشطة وتعزيزها.	وضع طرق ملائمة للغرض وميسرة ومستدامة لمساعدة القطاع الخاص في تلبية احتياجاته المتعلقة بالبنية التحتية للجودة الوطنية. تشجيع استثمارات القطاع الخاص في خدمات تقييم المطابقة.	■ عدد مختبرات المعايرة المتاحة. ■ نسبة الانخفاض في قدرات وإمكانات المعايرة المطلوبة. ■ عدد مختبرات الفحص المتاحة. ■ نسبة الانخفاض في قدرات وإمكانات الفحص المطلوبة. ■ عدد جهات التفتيش المتاحة. ■ نسبة الانخفاض في قدرات وإمكانات التفتيش المطلوبة. ■ عدد الهيئات المتاحة لمنح شهادات المطابقة للمنتجات. ■ نسبة الانخفاض في قدرات وإمكانات منح شهادات المطابقة للمنتجات المطلوبة. ■ عدد مقدمي خدمات منح شهادات مطابقة الأنظمة المتاحين. ■ نسبة الانخفاض في القدرات والإمكانات المطلوبة لمنح شهادات المطابقة للأنظمة. ■ وضع الآلية وتطويرها. ■ عدد مختبرات القطاع الخاص. ■ عدد جهات التفتيش التابعة للقطاع الخاص. ■ عدد هيئات منح شهادات المطابقة التابعة للقطاع الخاص. ■ نسبة الزيادة في مقدمي خدمة منح شهادات المطابقة.	■ إجراء تحليل للفجوات في القدرات المختبرية الحالية فيما يتعلق بحجم ونطاق الخدمات واحتياجات المستخدمين وتنفيذ الإجراءات اللازمة. ■ زيادة نطاق الخدمات التي تقدمها المختبرات القائمة. ■ توحيد/ دمج المختبرات عند الاقتضاء. ■ تأمين الدعم الحكومي لخطط تشجيع استثمارات القطاع الخاص في المختبرات الجديدة لتلبية الطلب في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات. ■ تخصيص الموازنة المالية اللازمة لتنفيذ خطط العمل المستقبلية لوحدة المختبرات، إما عن طريق التمويل المباشر من الحكومة أو من موارد خارجية أخرى. ■ وضع نظام لإدارة معلومات المختبرات لتعزيز دقة نقل البيانات وإنتاجيتها. ■ التعاون وتبادل المعارف وتنسيق أنشطة الفحص لمختلف أنشطة الإنفاذ ودعم الامتثال للقواعد الفنية لمختلف المجالات الخاضعة للتنظيم. ■ تقييم وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأنظمتها لتحسين أنشطة التفتيش والفحص، على سبيل المثال، وضع نظام مماثل لنظام المعلومات والاتصالات لمراقبة الأسواق (ICSMS) ونظام الإنذار السريع للمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية (RAPEX) للتزويد بمعلومات عن المنتجات، وأداء المؤسسات الاقتصادية، وتحليل اتجاهات أداء السوق والمنتجات. ■ الاستفادة من التحليل كقاعدة لتطوير خدمات الفحص والتفتيش ومنح شهادات المطابقة.	■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية ومديرية شهادات المطابقة و المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع، والجمعية العلمية الملكية، ■ والجامعات وغرف التجارة والصناعة والمنظمات الممثلة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ وحدة المختبرات. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ وحدة المختبرات. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ وحدة المختبرات ومختبرات الفحص للقطاعين العام والخاص. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية التفتيش و ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية إدارة المعرفة	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة وافية بالغرض ومعترف بها دولياً، تلبي احتياجات الأردن، والعمل على الحفاظ عليها					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (ب) الموافقة على إستراتيجية المواصفات القياسية الوطنية وتنفيذها وتحقيق استدامتها.	تشجيع المواصفات القياسية المدفوعة باعتبارات السوق ومشاركة الجهات ذات العلاقة بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في عملية وضع المواصفات القياسية الوطنية.	تعزيز وضع المواصفات القياسية الوطنية المدفوعة باعتبارات السوق بطريقة تشاركية.	■ عدد المواصفات القياسية الوطنية المعدة. ■ تنوع التمثيل في اللجان الفنية. ■ تواتر مشاركة الممثلين المرشحين في اللجان الفنية.	■ الموافقة رسمياً على إستراتيجية المواصفات القياسية الوطنية ودعم تنفيذها. ■ متابعة تنفيذ إستراتيجية المواصفات القياسية الوطنية وتقييم مستوى تحقيق أهدافها لضمان وضع المواصفات القياسية الداعمة لنمو القطاعات ذات الأولوية. ■ إضفاء الطابع المؤسسي على عملية "تقييم الطلب على المواصفات القياسية" للاسترشاد بذلك في مراجعة ووضع إستراتيجية المواصفات القياسية. ■ تعزيز المواصفات القياسية للجودة وتحسينها من خلال الموافقة على النسخة المنقحة من المواصفة القياسية الأردنية صفر "المواصفة القياسية للمواصفات القياسية" (المعيار الفني للمواصفات القياسية). ■ تشجيع أعضاء اللجان الفنية على المشاركة بفاعلية في وضع المواصفات القياسية وتعزيز برنامج التدريب والتوعية الذي يستهدف أعضاء هذه اللجان. ■ وضع إستراتيجية التسويق والمبيعات والتكامل مع خطة الترويج الموضوعة لزيادة الوعي بأهمية المواصفات القياسية وأثرها على التنمية الاقتصادية.	■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية التقييس والوزارات، وغرف التجارة والصناعة، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية التقييس ومجلس الإدارة. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، وغرف الصناعة والتجارة، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية التقييس. ■ مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية التقييس ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/مديرية إدارة المعرفة.	لم يتحدد بعد متصل يحدد فيما بعد
الهدف (ج) ضمان تحديد المواصفات القياسية المناسبة وتبنيها/وضعها لدعم نمو القطاعات ذات الأولوية وبناء على الطلب المثبت.	تسريع وتيرة تبني ومواءمة المواصفات القياسية الدولية. تشجيع استخدام المواصفات القياسية الوطنية.	ضمان مواءمة وتبني المواصفات القياسية الدولية لتلبية احتياجات السوق بحلول عام ٢٠٢٥. الزيادة في استخدام المواصفات القياسية الوطنية بحلول عام ٢٠٢٥.	■ نسبة الزيادة المواصفات القياسية الدولية المستخدمة. ■ عدد المواصفات القياسية الدولية المعتمدة. ■ عدد المواصفات القياسية الوطنية المستخدمة.			

الهدف الاستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة وافية بالغرض ومعترف بها دولياً، تلبي احتياجات الأردن، والعمل على الحفاظ عليها					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (د) وضع وتنفيذ وتحقيق استدامة إستراتيجية قياس من أجل إنشاء معايير القياس الوطنية (على المستويين الأولي أو الثانوي) ذات الأولوية والحفاظ عليها، بما في ذلك الحصول على الاعتراف الدولي.	وضع طرق ملائمة للغرض وميسرة ومستدامة لمساعدة القطاعات ذات الأولوية في تلبية احتياجاتها المتعلقة بالقياس.	تشجيع اتباع نهج متفق مع أفضل الممارسات ومصمم خصيصاً لتلبية الحاجة إلى قدرات قياس جديدة/محسنة لتلبية احتياجات الصناعة والتجارة.	■ زيادة قدرات المعايير الأولية المحلية وفقاً للخطة المتفق عليها. ■ زيادة قدرات المعايير الثانوية المحلية وفقاً للخطة المتفق عليها. ■ زيادة إمكانية الاطلاع على المعايير الوطنية الأولية والثانوية واستخدامها لتلبية احتياجات العملاء لتتبع التسلسل المرجعي للقياس.	■ تقدير الطلب على خدمات القياس والمعايرة (على سبيل المثال، القطاع الخاص، والقطاع الحكومي، والقياس القانوني، ومعاهد البحوث). ■ وضع إستراتيجية للقياس تحدد أهدافاً وأولويات لوضع معايير القياس الوطنية والمحافظة عليها، والدقة في معايير القياس الوطنية (المستوى الأولي أو الثانوي)، ووسائل اكتساب الاعتراف الدولي. ■ وضع الخطط اللازمة لتنفيذ إستراتيجية القياس التي تحدد الأنشطة، والمنجزات المنشودة، والأطر الزمنية، والمسؤوليات، والموارد اللازمة، والشركاء، والشروط المسبقة لضمان التنفيذ	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/مديرية المقاييس وجميع الجهات ذات المصلحة، والمركز الوطني الأردني للمترولوجيا (القطاع الخاص، القطاع الحكومي، والقياس القانوني ومعاهد البحوث).	لم يتحدد بعد
الهدف (هـ) الارتقاء بقدرات مختبرات القياس بالمركز الوطني للمترولوجيا، وتعزيز كفاءات العاملين لتوفير قياسات متسلسلة مرجعياً تلبي متطلبات الاعتراف الدولي بقدرات المعايرة والقياس في الأردن.	تحديد الاحتياجات المدفوعة باعتبارات السوق لتوفير معايير قياس وطنية أولية متسلسلة إلى وحدات النظام الدولي (SI) وتلبي احتياجات الحكومة والصناعة والتجارة.	تحديد احتياجات الأردن في مجال القياسات العلمية (الفيزيائية والكيميائية) وتوفيرها على نحو ملائم بحلول عام ٢٠٢٥. تسهيل إمكانية تتبع التسلسل المرجعي لأدوات المعايرة لتلبية احتياجات الصناعة.	■ عدد قدرات القياس المعترف بها دولياً بحلول عام ٢٠٢٥. ■ نسبة الزيادة في أدوات المعايرة التي لها سلسلة مرجعية إلى نظام الوحدات الدولي (SI).	■ تفعيل الدور الإشرافي للجنة التوجيهية للقياس، وفقاً للاتفاق الموقع بين مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية والجمعية العلمية الملكية، وتخصيص الموازنة المالية للوفاء بالتزاماتها. ■ مساندة المركز الوطني الأردني للمترولوجيا في إبرام اتفاقات عضوية/تعاون مع المراكز الوطنية للمترولوجيا الدولية والإقليمية الرئيسة، لتأمين الخبرات والمعرفة اللازمة لزيادة مهارات وكفاءات أخصائيي القياس. ■ التوقيع على اتفاقية المتر. ■ تمكين المركز الوطني الأردني للمترولوجيا من تلبية المتطلبات الخاصة بقدراته على المعايرة والقياس لتسجيله في قاعدة بيانات المقارنات الرئيسة للمكتب الدولي للأوزان والمقاييس. ■ ضرورة مواصلة إرساء قدرات المعايرة والقياس الملائمة وإدراجها في قاعدة بيانات المقارنات الرئيسة للمكتب الدولي للأوزان والمقاييس لزيادة الثقة في القياس الوطني..	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/المدير العام والجمعية العلمية الملكية، المركز الوطني للمترولوجيا.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة وافية بالغرض ومعترف بها دولياً، تلبي احتياجات الأردن، والعمل على الحفاظ عليها					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (و) وضع إستراتيجية للقياس القانوني وتنفيذها والعمل على إدامتها، تتسق مع متطلبات المنظمة الدولية للمقاييس القانونية وتضمن توفير القدرات والإمكانات اللازمة لتلبية الاحتياجات التنظيمية على نحو مستدام.	تنمية القدرات اللازمة لإجراء القياسات السليمة على النحو المستخدم في التجارة والخدمات العامة.	تعزيز قدرات التفتيش على القياسات (بما في ذلك العبوات المعبأة مسبقاً، وأدوات أو أنظمة القياس) المستخدمة في التجارة والصحة والسلامة والبيئة.	■ عدد البرامج المنشأة القائمة على الكفاءات. ■ نسبة الزيادة في عدد المفتشين. ■ نسبة الزيادة في التغطية.	■ تقدير الطلب على القياس القانوني للمجال الخاضع للتنظيم. ■ الاستعانة بتقدير الطلب باعتباره أحد المدخلات في عملية وضع إستراتيجية القياس القانوني. ■ التأكد من اتساق القواعد الفنية مع المنظمة الدولية للمقاييس القانونية وتنقيحها دورياً. وينبغي أن تتضمن الإستراتيجية أيضاً أهدافا تتعلق بتحرير أنشطة المعايرة والتحقق. ■ استخدام الطلبات المحددة كأساس لتطوير الخدمات، وشراء المعدات الجديدة، وتحديد الخبرات الفنية الجديدة واعتمادها، فضلا عن برامج التدريب وبناء القدرات لخبراء القياس وغيرهم من الموظفين الفنيين والإداريين. ■ تعزيز القدرات الفنية لمديرية المقاييس على الفحص ومنح شهادات المطابقة لمعدات القياس والتفتيش على مختلف أدوات القياس المستخدمة في القياسات القانونية (الخدمات الصحية، وقدرات إنفاذ القانون، والرقابة البيئية). ■ وضع آلية للإشراف على أداء المراكز والمختبرات المكلفة من المؤسسة لتقديم خدمات التحقيق من أدوات القياس القانونية إلى المؤسسات الأخرى بالقطاعين القطاعين العام والخاص، وضمان استيفاء الشروط والمتطلبات الواردة في اتفاق التكليف، ومتابعة أداء تلك المراكز والمختبرات.	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/مديرية المقاييس و جميع الجهات ذات العلاقة (القطاع الخاص، والقطاع الحكومي، ومؤسسات القياس القانوني، ومعاهد البحوث). مراكز ومختبرات القياس (القطاعين العام والخاص).	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة وافية بالغرض ومعترف بها دولياً، تلبي احتياجات الأردن، والعمل على الحفاظ عليها					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (ز) وضع وتنفيذ وتحقيق استدامة نظام لتقييم المطابقة يستند إلى الاعتماد الوطني، والسعي إلى الحصول على الاعتماد/ الاعتراف الدولي، ابتداءً بالوظائف المهمة من الناحية الإستراتيجية، في جميع هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية.	وضع إطار لتشجيع اعتماد هيئات تقييم المطابقة.	زيادة نطاق الاعتماد لهيئات تقييم المطابقة بحلول عام ٢٠٢٥.	■ زيادة عدد الهيئات المعتمدة. ■ زيادة عدد النطاقات. ■ زيادة عدد المحددات (المعايير الاسترشادية) المعتمدة ضمن النطاقات المحددة.	■ إعطاء الأولوية لفصل وحدة الاعتماد عن مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية لخفض تكاليف الاعتماد. ■ تشجيع الاعتماد على المستوى الإقليمي. ■ تطوير وإنشاء نظام تقييم مطابقة قائم على الاعتماد الوطني. ■ إنشاء نظام لتنظيم ومتابعة الأداء العام لمختلف هيئات منح شهادات مطابقة المنتجات العاملة في الأردن. ■ مراجعة الترتيبات لضمان الاستقلالية المطلوبة لوحدة الاعتماد من الإدارة العامة لمؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية. ■ استعراض قرار الحكومة بشأن شروط الاعتماد من أجل إثبات الكفاءة الفنية لمختبرات الفحص التابعة للقطاع العام العاملة في مجال القواعد الفنية لتشمل هيئات تقييم المطابقة الأخرى العاملة في المجالات الخاضعة للتنظيم (على سبيل المثال، جهات التفتيش، ومختبرات الفحص التابعة للقطاع الخاص، والمختبرات الطبية).	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، ووزارة المالية. مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/مديرية شهادات المطابقة ونظام الاعتماد الأردني. مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/مديرية شهادات المطابقة وهيئات تقييم المطابقة. مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/المدير العام و وحدة الاعتماد في نظام الاعتماد والتقييس الأردني.	لم يتحدد بعد
الهدف (ح) توسيع نطاق الاعتماد بما يتماشى مع طلب السوق، بما في ذلك دعم الوصول إلى الأسواق الدولية.	الاعتماد يدعم تنفيذ القواعد الفنية ويساعد في الوصول إلى الأسواق الدولية.	تنفيذ القواعد الفنية والامتثال للمواصفات القياسية الاختيارية المدعومة من هيئات تقييم المطابقة المعتمدة بحلول عام ٢٠٢٥.	■ عدد القواعد الفنية المدعومة من هيئات تقييم المطابقة المعتمدة. ■ عدد المواصفات القياسية المدعومة من هيئات تقييم المطابقة المعتمدة.	■ توسيع نطاق الاعتماد بما يتماشى مع طلب السوق، ودعم الصادرات إلى الأسواق الدولية. ■ التقدم بطلب للاعتماد وفقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17020، للسماح لمديرية التفتيش بإثبات الكفاءة والامتثال لأفضل الممارسات المعترف بها دولياً. ■ توسيع نطاق الشراكات الإقليمية والدولية لتأمين الخبرات والدراية الفنية، فضلاً عن لجان هيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات ومنتدى الاعتماد الدولي ذات الصلة، واللجان الفرعية و/أو مجموعات تبادل المعلومات. المشاركة في التعاون الثنائي مع الاعتماد الإقليمي أو الدولي. ■ إدراج شهادات شمسي وحلال في نطاق الاعتماد.	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/وحدة المختبرات ونظام الاعتماد الأردني. مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية التفتيش/ مديرية مراقبة الحدود/ قسم التفتيش في مديرية المصوغات. وحدة الاعتماد في نظام الاعتماد والتقييس الأردني.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة وافية بالغرض ومعترف بها دولياً، تلبي احتياجات الأردن، والعمل على الحفاظ عليها					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (ط) توسيع نطاق المشاركة في برامج فحص الكفاءة.	تشجيع المشاركة على نطاق أوسع في برامج فحص الكفاءة بناء على الاحتياجات ذات الأولوية للجهات التنظيمية والمصدرين.	تعزيز المشاركة في برامج فحوصات كفاءة المختبرات/المقارنات بين المختبرات.	■ نسبة الزيادة في المختبرات المشاركة في فحص الكفاءة. ■ عدد المقارنات بين المختبرات المتاحة والمستخدمة. ■ عدد المختبرات المشاركة في المقارنات بين المختبرات.	■ توسيع نطاق المشاركة في برامج فحص الكفاءة لتشمل المزيد من الفحوصات بناء على الاحتياجات ذات الأولوية للجهات التنظيمية والتصدير	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/وحدة المختبرات و الجهات التنظيمية.	لم يتحدد بعد
الهدف (ي) وضع وتنفيذ وتحقيق استدامة إستراتيجية للتفتيش لتطوير خدمات تفتيش ملائمة للغرض تشمل القطاع الخاص.	ضمان وجود هيئات تفتيش محلية كافية وقادرة على إنجاز مهامها (خاصة وعامة على حد سواء).	تعزيز القدرة المؤسسية على التفتيش.	■ نسبة الزيادة في معدات وأجهزة التفتيش المناسبة التي تم الحصول عليها. ■ نسبة الزيادة في مهارات التفتيش المناسبة التي تم اكتسابها. ■ تقليل الوقت المستغرق لإنجاز المهام.	■ وضع إستراتيجية تفتيش تشمل الأهداف والبرامج التي تتناول تطوير خدمات التفتيش، وكفاءة جهات التفتيش بناء على أولويات القطاع العام، وتحقيق الاعتماد، وإرشادات تحرير خدمات التفتيش للقطاع الخاص. ■ وضع الخطط لتنفيذ إستراتيجية التفتيش التي تحدد بوضوح الأنشطة، والمنجزات المنشودة، والأطر الزمنية، والمسؤوليات، والموارد، والشركاء، والشروط المسبقة لضمان التنفيذ. ■ النظر في تحرير خدمات التفتيش دعماً للتدابير التنظيمية؛ وتعيين هيئات تفتيش من القطاع الخاص ومختبرات الفحص الخاصة لتمكين مديرية التفتيش من توسيع نطاق خدماتها وتغطية نطاق أوسع من المجال الخاضع للتنظيم. ■ إنفاذ القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٧ «الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية» وتفعيل اللجنة العليا المنشأة لتنسيق / تنظيم الأنشطة بين الجهات المختلفة.	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية التفتيش و جميع الجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص والقطاع العام مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/ مديرية التفتيش. قسم التفتيش في مديرية المصوغات و جميع الجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص والقطاع العام جهات التفتيش.	لم يتحدد بعد
الهدف (ك) تطوير واستبقاء قدرات وخبرات فنية كافية، لتلبية احتياجات الأردن من خدمات البنية التحتية للجودة الوطنية.	تطوير واستبقاء قدرات وخبرات فنية كافية، لتلبية احتياجات الأردن من خدمات البنية التحتية للجودة الوطنية.	مطالبة مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية بتطوير القدرات وإعداد خطة فعالة ومنسقة للصيانة المنتظمة لمعدات المختبرات عالية التقنية.	■ نسبة الزيادة في القدرات المحلية على صيانة معدات وأجهزة المختبرات عالية التقنية. ■ مقدار معدات المختبرات عالية التقنية التي تمت صيانتها محلياً. ■ عدد أعمال الصيانة المنسقة التي أجريت.	■ تحسين قدرات الفحص المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية والتغطية. ■ إتاحة الكفاءات اللازمة لضمان عمل جميع معدات الفحص المتاحة. ■ ضمان تنفيذ برامج الصيانة لجميع معدات الفحص لتحسين الكفاءة.	وزارة الزراعة، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية. مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/وحدة المختبرات. مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/وحدة المختبرات.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٤: إنشاء بنية تحتية للجودة وافية بالغرض ومعترف بها دولياً، تلبي احتياجات الأردن، والعمل على الحفاظ عليها					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (ل) ضمان حصول مؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية على الكوادر التخصصية والمهنية اللازمة للوفاء بتكليفاتها ومهامها المختلفة والمسؤوليات المرتبطة بها.	ضمان وضع خطط التدريب وبناء القدرات للعاملين في هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية، بناءً على تقدير الاحتياجات ونتائج تقييم الأداء.	تشجيع تنمية القدرات البشرية لخدمات البنية التحتية للجودة الوطنية.	■ عدد الكوادر المطلوبة. ■ نسبة الزيادة في الكوادر المدربة.	■ ضمان وضع خطط التدريب وبناء القدرات للعاملين في هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية، بناءً على تقدير احتياجات التدريب ونتائج تقييم الأداء. ■ تحسين تدريب الكوادر القائمة بأعمال الصحة والصحة النباتية. ■ تضمين تدريب المدققين الخارجيين في برنامج التدريب وبناء القدرات، والتأكد من تمتعهم بالكفاءة والمهارات اللازمة لتنفيذ أنظمة منح شهادات المطابقة الجديدة (حلال والمنتجات العضوية وشمسي).	هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية و مراكز التدريب. وزارة الزراعة، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية. مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/مديرية شهادات المطابقة.	لم يتحدد بعد
الهدف (م) المشاركة الفعالة في الأنشطة الإقليمية والدولية ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية ودعمها والاستفادة منها.	ضمان تمثيل الأردن في اجتماعات المنظمات الإقليمية والدولية الداعمة للبنية التحتية للجودة الوطنية، واستفادته منها، في إطار جهوده لاغتنام الفرص ومواجهة التحديات ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية بطريقة فعالة من حيث التكلفة.	التعاطي مع الفرص والتحديات المحلية ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية بطريقة فعالة من حيث التكلفة من خلال المشاركة المناسبة مع المنظمات الإقليمية والدولية الداعمة لأنشطة البنية التحتية للجودة الوطنية الدولية والتفاعل معها.	■ تم تحديد الفرص والتحديات المحلية ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية التي يمكن التعامل والتعاطي معها على المستويين الإقليمي والدولي للبنية التحتية للجودة. ■ عدد الاجتماعات الإقليمية والدولية الملائمة على مستوى البنية التحتية للجودة التي حددت وحُضرت. ■ عدد الفرص والتحديات المحلية ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة الوطنية التي تم النظر فيها في هذه الاجتماعات.	■ ومن شأن التواصل مع المنظمات الإقليمية والدولية لتوسيع نطاق المعرفة وجلب أفضل الخبرات والدراية لأخصائيي القياس، والتعاون الثنائي مع المراكز الوطنية للمترولوجيا الإقليمية أو الدولية، أن يساعد مديرية المقاييس في الجهود الرامية إلى تعزيز مهارات وكفاءات موظفيها ونقل الممارسات الجيدة.	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/مديرية المقاييس و المركز الوطني للمترولوجيا.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٥: توفير التوجيه والإشراف توفير التوجيه والإشراف					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (أ) إنشاء آليات للحوكمة والتوجيه الملائمين بما في ذلك المشاورات المستمرة مع الجهات ذات العلاقة الرئيسيين المحليين والدوليين واستقاء الآراء التقييمية منهم، من أجل التحسين المستمر لجميع جوانب البنية التحتية للجودة الوطنية وتعزيز هذه السياسة.	تعزيز التنسيق فيما بين الوزارات حول المسائل المتعلقة باتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة، وتسهيل التجارة وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.	زيادة التنسيق بشأن الاستجابات لاستعلامات الحواجز الفنية أمام التجارة، وتسهيل التجارة، وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.	■ نسبة الزيادة في التعامل مع الاستعلامات والإخطارات حول اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة واتفاق تسهيل التجارة. ■ نسبة الانخفاض في مشكلات الحواجز الفنية أمام التجارة الناجمة عن التنسيق فيما بين الوزارات. ■ نسبة الزيادة في التعامل مع الاستعلامات والإخطارات حول تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية. ■ نسبة الزيادة في التنفيذ المنسق لتدابير الصحة والصحة النباتية.	■ وضع مصفوفة مناسبة للامتثال للمتطلبات العالمية وتفعيلها وتعديلها حسب الاقتضاء. ■ إنشاء و/أو اعتماد بنوك البيانات المتاحة لاستخدامها في اتخاذ القرار.	هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية الجهات التنظيمية، القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية، والجهات التنظيمية الخارجية، ميسرو البنية التحتية للجودة الوطنية.	لم يتحدد بعد
	ضمان الشفافية والالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة أمام جميع الجهات ذات العلاقة المشاركين في البنية التحتية للجودة الوطنية.	وضع وتنفيذ آلية ضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة بحلول عام ٢٠٢٥.	■ تطبيق الآلية وتفعيل دورها.	■ تدعيم البنية التحتية للجودة بهدف تطوير وتأصيل حقوق الملكية الفكرية والمحافظة عليها بالتعاون مع مكتب الملكية الفكرية في الأردن.	هيئات البنية التحتية للجودة الوطنية، ووزارة الصناعة والتجارة.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٥: توفير التوجيه والإشراف توفير التوجيه والإشراف					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (ب) إنشاء لجنة لوضع سياسة الجودة الوطنية الوطنية/ البنية التحتية للجودة الوطنية والإشراف عليهما، وإضفاء الطابع المؤسسي على تلك اللجنة.	وضع إطار تنسيق لمؤسسات البنية التحتية للجودة الوطنية.	إنشاء مجلس أعلى للجودة. (HCQ).	■ تحديد الأعضاء المحتملين في المجلس الأعلى للجودة. ■ تعيين أعضاء المجلس الأعلى للجودة. ■ عدد اجتماعات المجلس الأعلى للجودة التي عُقدت.	■ إعداد مقترح لإنشاء المجلس الأعلى للجودة يحدد تفصيلا نطاق التكليف والصلاحيات والموازنة المالية المقترحة. ■ التشاور مع الجهات ذات العلاقة المعنيين من القطاعين العام والخاص. ■ الحصول على موافقة الوزارات والبرلمان وإنشاء المجلس الأعلى للجودة. ■ تفعيل دور المجلس الأعلى للجودة للموافقة على السياسات والقواعد ذات الصلة بالجودة ونشرها، والتوصية بالتشريعات اللازم سنها. ■ إجراء التغييرات المناسبة على الوثائق الدستورية وحوكمة مؤسسات الجودة القائمة لتمكين المجلس الأعلى للجودة من إنجاز مهامه.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، والبرلمان، ورئيس الوزراء، والجهات ذات العلاقة الآخرين من القطاعين العام والخاص.	لم يتحدد بعد
الهدف (ج) إنشاء مكاتب لنقطة الاستعلام الوطنية عن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة، وهيئة الإخطار ونقطة الاستعلام الوطنية المعنية باتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، ونقطة الاستعلام عن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وتعزيز قدرات تلك المكاتب والتعاون فيما بينها.	تشجيع زيادة التعاون وتضافر الجهود، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص على نحو ملائم، في تحديد تدابير الحواجز الفنية أمام التجارة/تسهيل التجارة/ الصحة والصحة النباتية وتنفيذها وأنشطة التواصل ذات الصلة.	آلية تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تدابير الحواجز الفنية أمام التجارة، تسهيل التجارة، الصحة والصحة النباتية أنشئت بحلول عام ٢٠٢٥.	■ وضع الآلية وتطويرها. ■ نسبة الزيادة في مشاركة القطاع الخاص في تدابير الحواجز الفنية أمام التجارة/الصحة والصحة النباتية.	■ إنشاء بوابة/منصة وطنية لنشر المعلومات عن الجهات التنظيمية، ونطاق الاختصاص، والإنفاذ، والآلية المستخدمة، ومتطلبات الامتثال، والعقوبات، والتفتيش، إلخ.	رئيس الوزراء، والجهات التنظيمية، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٥: توفير التوجيه والإشراف توفير التوجيه والإشراف					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (د) وضع نظم مناسبة لجمع البيانات وإدارة المعلومات لاستخدامها في صنع القرار.	إنشاء/تدعيم أنظمة إدارة للبيانات المتعلقة بالحواجز الفنية أمام التجارة، وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق تسهيل التجارة، والبنية التحتية للجودة الوطنية، بشرط تيسير تقديم الخدمات ذات الصلة واستدامتها وتحقيق التعاون وتضافر الجهود على جميع المستويات، لتلبية احتياجات الأردن، وتنفيذ هذه الأنظمة والتشديد على للحاجة إليها.	إنشاء نظام ملائم للغرض وميسور لجمع وتحليل وتوزيع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالحواجز الفنية أمام التجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية، وتسهيل التجارة، والبنية التحتية للجودة الوطنية.	■ تحديد الأنظمة الحالية. ■ تحديد الفجوات في القدرات والإمكانات. ■ معالجة الفجوات، وتفعيل النظام الجديد.	■ إنشاء قاعدة بيانات عن المواصفات القياسية/متطلبات الجودة في الأسواق والقطاعات المختلفة وتحديثها أولاً بأول. ■ تشجيع ونشر المعلومات عن قاعدة البيانات ومنافعها.	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وغرف الصناعة والتجارة، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع. مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وغرف الصناعة والتجارة، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع.	لم يتحدد بعد

الهدف الاستراتيجي ٦: الاتصال والتشاور					
الغرض	الاستراتيجية	الهدف	المؤشرات	العمل	المسؤولية	الإطار الزمني
الهدف (أ) إنشاء منصة للمشاورات المستمرة مع الجهات ذات العلاقة الرئيسيين المحليين والدوليين واستقاء الآراء التقييمية منهم، من أجل التحسين المستمر لجميع جوانب البنية التحتية للجودة الوطنية وتعزيز هذه السياسة.	تحديد/إنشاء/تقوية/ تنفيذ وتعزيز المنصات المناسبة للتشاور واستقاء الآراء التقييمية.	زيادة المشاورات مع الجهات ذات العلاقة الرئيسيين واستقاء الآراء التقييمية منهم، وإجراء ذلك في التوقيت المناسب، من أجل التحسين المستمر لجميع جوانب البنية التحتية للجودة الوطنية وتعزيز سياسة الجودة الوطنية.	■ عدد المنصات المحددة والمستخدمة. ■ عدد التفاعلات. ■ عدد التحسينات المقترحة. ■ عدد التحسينات المنفذة.	■ وضع ترتيبات دائمة للمشاركة والحوار مع مجموعات الجهات ذات المصلحة. ■ زيادة الوعي بأهمية تدابير الصحة والصحة النباتية. ■ تحسين وتحديث الموقع الإلكتروني لمؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية ليشمل جميع المعلومات اللازمة لمختلف مجموعات الجهات ذات المصلحة. ■ تحديث وتحسين موقع المركز الوطني الأردني للمترولوجيا الإلكتروني ليشمل جميع المعلومات التي تحتاجها الصناعة والمستخدمون الرئيسيون الآخرون والجهات ذات المصلحة. ■ وضع وثيقة للتصور العام والحصول على الموافقة على قاعدة بيانات استشاريي نظام إدارة الجودة، وإستراتيجية نشرها وتشغيلها، فضلا عن الحصول على الموافقات الخاصة بالاستثمارات والموازنة المالية المطلوبة. ■ مراجعة قواعد البيانات القائمة والنظر في إمكانية تشغيلها على أساس تجاري لتحسين الوعي بشكل كبير وضمان زيادة فعالية أنشطة الترويج.	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/مديرية المقاييس و جميع الجهات ذات المصلحة. وزارة الزراعة، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية. مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية/مديرية إدارة المعرفة. المركز الوطني للمترولوجيا. المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، والغرف التجارية.	لم يتحدد بعد

www.jsmo.gov.jo

الادارة العامة: ٥٣٠١٢٢٥ ٠٦ (٩٦٢)
الشكاوي: ٥٣٠١٢٤٣ ٠٦ (٩٦٢)
فاكس: ٥٣٠١٢٤٩ ٠٦ (٩٦٢)

Jsmo@Jsmo.gov.jo
@Jsmo.gov.jo
@Jsmo.gov.jo